

Ministère de l'enseignement supérieur  
Et de la recherche scientifique

Université M'Hamed BOUGARA de Boumerdes  
Faculté Des Sciences Economiques , Commerciales  
Et des Sciences De Gestion



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس  
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية  
و علوم التسيير

## مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان:

### محاضرات في منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي

موجهة لطلبة: السنة الثانية ماستر

تخصص: اقتصاد دولي

قسم العلوم الاقتصادية

من اعداد الدكتور: بوقزاطة سليم

قسم: علوم اقتصادية

السنة الجامعية: 2019/2018

## فهرس المحتويات:

| الصفحة | الموضوع                                                                          |
|--------|----------------------------------------------------------------------------------|
| i      | فهرس المحتويات                                                                   |
| iv     | فهرس الجداول                                                                     |
| أ      | مقدمة عامة                                                                       |
| 1      | الفصل الأول: أهمية التصنيف الاقتصادي الدولي، مؤسساته ومؤشراته                    |
| 2      | تمهيد الفصل الأول                                                                |
| 3      | المبحث الأول: أساسيات حول التصنيف الاقتصادي الدولي وأهميته                       |
| 3      | المطلب الأول: مفهوم التصنيف الاقتصادي الدولي وأهميته                             |
| 6      | المطلب الثاني: مفاهيم حول مؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي                        |
| 11     | المبحث الثاني: بعض مؤسسات التصنيف الاقتصادي الدولي ومؤشراتها                     |
| 11     | المطلب الأول: تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول حسب مؤشر التنمية البشرية |
| 20     | المطلب الثاني: المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر التنافسية العالمية                |
| 23     | المطلب الثالث: تصنيف الدول حسب مؤشر الحرية الاقتصادية                            |
| 29     | خلاصة                                                                            |
| 30     | الفصل الثاني: مؤسسات ومؤشرات تنقيط الدول                                         |
| 31     | تمهيد الفصل الثاني                                                               |
| 32     | المبحث الأول: أساسيات حول التنقيط ومؤسسات التنقيط الدولي                         |
| 33     | المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنقيط                                          |
| 40     | المطلب الثاني: وكالات التنقيط الائتمانية                                         |
| 57     | المبحث الثاني: مؤشرات التنقيط الائتماني الدولي                                   |
| 53     | المطلب الأول: العوامل المحددة لإجراء التنقيط الائتماني واستخراج مؤشر الجدارة     |
| 61     | المطلب الثاني: الرموز المستخدمة في تنقيط الدول ومكانة بعض الدول العربية          |
| 67     | خلاصة                                                                            |

|     |                                                                                           |
|-----|-------------------------------------------------------------------------------------------|
| 69  | الفصل الثالث: الهيئات العربية والدولية للتصنيف الاقتصادي ومناخ الاستثمار                  |
| 70  | تمهيد الفصل الثالث                                                                        |
| 71  | المبحث الاول: تصنيف البنك العالمي للدول حسب تقرير ممارسة الأعمال                          |
| 71  | المطلب الاول: تعريف بالهيئة المصدرة للمؤشر                                                |
| 75  | المطلب الثاني: المؤشرات الفرعية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال                             |
| 81  | المبحث الثاني: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (تقرير الاستثمار العالمي)             |
| 81  | المطلب الاول: لمحة عن تقرير الاستثمار العالمي                                             |
| 85  | المطلب الثاني: التصنيفات التي تتبعها الهيئة في ترتيب الدول حسب أهمية الاستثمارات الأجنبية |
| 91  | المبحث الثالث: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومؤشرها "ضمان"                             |
| 91  | المطلب الاول: لمحة عامة عن المؤسسة وأهم أهدافها                                           |
| 92  | المطلب الثاني: لمحة عن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وأهميته                                |
| 94  | المطلب الثالث: مكونات المؤشر "ضمان"                                                       |
| 95  | المطلب الرابع: طريقة تصنيف مجموعات الدول في المؤشر وترتيبها                               |
| 97  | خلاصة                                                                                     |
| 98  | الفصل الرابع: الاقتصاد الجزائري في التصنيفات وهيئات التنقيط الدولية                       |
| 99  | تمهيد الفصل الرابع                                                                        |
| 100 | المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في تصنيفات مرتبطة بمناخ الاستثمار                         |
| 100 | المطلب الأول: تصنيف الجزائر ضمن مؤشرات ممارسة الأعمال للبنك العالمي                       |
| 106 | المطلب الثاني: أداء الجزائر على ضوء بعض المؤشرات في تقرير الاستثمار العالمي:              |
| 114 | المبحث الثاني: الجزائر في مؤشر التنمية البشرية وهيئات التنقيط الائتمانية                  |
| 114 | المطلب الأول: تصنيف الجزائر في مؤشر التنمية البشرية                                       |
| 117 | المطلب الثاني: تنقيط الجزائر حسب الهيئات الائتمانية الدولية                               |
| 121 | خلاصة                                                                                     |

|     |               |
|-----|---------------|
| 122 | خاتمة عامة    |
| 125 | قائمة المراجع |



فهرس الجداول:

| الصفحة | عنوان الجدول                                                                                                                  |
|--------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 09     | الجدول رقم (1): أهم منظمات التصنيف الاقتصادي للدول ومؤشراتها المعتمدة:                                                        |
| 100    | الجدول رقم (2): ترتيب الجزائر في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختارة                                                      |
| 102    | الجدول رقم (3): تقييم الجزائر في مكونات مؤشر تأسيس الشركات                                                                    |
| 103    | الجدول رقم (4): مقارنة مختلف مكونات تسجيل الملكية بالجزائر مع المتوسط في أقاليم مختارة                                        |
| 105    | الجدول رقم (5): تقييم الجزائر في مؤشر دفع الضرائب                                                                             |
| 107    | الجدول رقم (6): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 1992 و 2017                                                          |
| 109    | الجدول رقم (7): نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى إجمالي رأس المال الثابت ما بين 2015 و 2017                               |
| 110    | الجدول رقم (8): مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ما بين سنة 2000 و 2017                                         |
| 111    | الجدول رقم (9): نسبة مخزون الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية في الجزائر ما بين سنتي 2015 و 2017 |
| 113    | الجدول رقم (10): عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة الوافدة إلى الجزائر بين سنتي 2015 و 2017                           |
| 114    | الجدول رقم (11): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر                                                                         |
| 115    | الجدول رقم (12): ترتيب الجزائر في مؤشر التنمية البشرية                                                                        |
| 116    | الجدول رقم (13): ترتيب أهم الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية حسب تقرير سنة 2018                                           |
| 121    | الجدول رقم (14): تنقيط الجزائر حسب "يولر هرمس" بعد تعديل 2018                                                                 |

## مقدمة عامة:

تقوم العديد من الهيئات الدولية والأممية وغير الأممية، العالمية والإقليمية بإعداد مؤشرات في مجالات اقتصادية عدة تهدف إلى تصنيف مختلف اقتصاديات الدول باعتماد العديد من المعايير، يتم إصدارها على شكل تقارير سنوية.

وأصبح لهذه المؤشرات أهمية كبيرة جدا على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة، وهي تستخدم من طرف مختلف دول العالم لتقييم أدائها في مختلف المجالات الاقتصادية التي تغطيها هذه المؤشرات.

كما تعتبر بالنسبة للإدارات الحكومية مصدرا لا يستهان به من المعلومات تسمح من خلالها بمعرفة مكان القوة والضعف في اقتصاد البلد ومدى إمكانية تحسين الوضع فيه مقارنة بباقي الدول.

وهي أيضا بمثابة قاعدة بيانات لمختلف الباحثين والاقتصاديين وتخضع للكثير من التحليلات والنقاشات البحثية العلمية.

وسنتعرض من خلال هذه المحاضرات إلى توضيح أهم ما يشمله عمل مؤسسات ومنظمات التصنيف الاقتصادي الدولي والتنقيط الائتماني ومختلف مؤشراتهم مع تناول أداء الجزائر من خلالها.

وذلك عبر أربعة فصول قسمناها على الشكل الآتي:

الفصل الأول: أهمية التصنيف الاقتصادي الدولي، مؤسساته ومؤشراته؛

الفصل الثاني: مؤسسات ومؤشرات تنقيط الدول؛

الفصل الثالث: الهيئات العربية والدولية للتصنيف الاقتصادي ومناخ الاستثمار؛

## الفصل الرابع: الاقتصاد الجزائري في التصنيفات وهيئات التقييط الدولية.

وقد تم بذلك اتباع البرنامج الرسمي من حيث المضمون، لكن مع إضفاء بعض التعديلات التي رأيناها مناسبة من أجل تحسين استيعابها لدى الطلبة بشكل أفضل وأكثر وضوح، خاصة ما تعلق بترتيب المحاور، ومنها دمج مؤسسات التصنيف الاقتصادي الدولي بمؤشراتها في محاضرة واحدة وتقديمها الى الفصل الأول مع محور أهمية التصنيف الدولي.

## تمهيد:

نتعرض من خلال هذا الفصل إلى توضيح أهم المفاهيم المحيطة بالتصنيف الدولي والمؤشرات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى أهم مؤسسات التصنيف الدولي مع تحليل مختلف مؤشراتها التي تقوم بإعدادها.

ولذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول التصنيف الاقتصادي الدولي وأهميته؛

المبحث الثاني: بعض مؤسسات التصنيف الاقتصادي الدولي ومؤشراتها.

## المبحث الأول: أساسيات حول التصنيف الاقتصادي الدولي وأهميته:

نقوم من خلال هذا المبحث بتوضيح أهم المفاهيم المرتبطة بالتصنيف الاقتصادي الدولي وأهميته، كما يتم الإحاطة بمختلف المفاهيم المرتبطة بالمؤشرات الاقتصادية الدولية وأهميتها.

## المطلب الأول: مفهوم التصنيف الاقتصادي الدولي وأهميته:

من المهم جدا في البداية التعرض إلى تعريف التصنيف الاقتصادي الدولي من جانبه اللغوي والاصطلاحي، وكذا تعريف منظمات التصنيف، وتحديد أهمية التصنيف.

### أولا: التصنيف لغة واصطلاحا:

#### 1- التصنيف لغة:

صنف الشيء بمعنى جعله أصنافا وميز بعضه عن بعض، كما يعني جمع وترتيب الأشياء المتشابهة في أقسام تبعا للصفات المتشابهة<sup>1</sup>.

وهو بمعناه العام عملية عقلية ورياضية وفكرية، هدفها تنظيم الأشياء والأفكار ووضعها في ترتيب وتنظيم مقبول، من أجل تسهيل نظرة الانسان إلى ما حوله.

وكلمة تصنيف classification مشتقة من الكلمة الانجليزية class، بمعنى قسم أو فئة وتعني مجموعة من الأشياء والعناصر التي تتشابه في خصائص معينة.

ويعرف التصنيف بذلك بمفهومه العام، أنه "تجميع الأشياء وفق تشابهها أو إختلافها، ويتحدد التشابه والاختلاف على أساس امتلاك الأشياء أو عدم امتلاكها لصفة جوهرية تسمى الخاصية"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ابو زيد احمد البدوي، فن تصنيف الكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1993، ص 09.

<sup>2</sup> - صباح محمد كلو، نظام تصنيف دوي العشري دراسة تحليلية تطبيقية، دار الفكر دمشق، 2000، ص 11.

ويستخدم لفظ التصنيف في العديد من المجالات العلمية منها علم الاقتصاد والاقتصاد الدولي أساسا، وهذا الأخير هو موضوع محاضراتنا.

## 2- التصنيف الدولي اصطلاحا:

لمفهوم التصنيف استخدامات مختلفة في العديد من المجالات العلمية ومنها الاقتصادية، والتصنيف الاقتصادي الدولي هو عملية تقوم بها منظمات أو هيئات متخصصة، تعمل على ترتيب مختلف الدول تبعا لجهة التصنيف الدولي التي تتولى هذه العملية على أساس مجموعة من المؤشرات.

ويمكن تعريف التصنيف الاقتصادي الدولي أنه " أسلوب علمي منظم يقوم على أساس جمع معلومات عن الدول والمؤسسات من خلال مجموعة من الإحصاءات والاستبيانات للتعرف على مستواها ووضعها التنافسي بين الدول"<sup>1</sup>.

## ثانيا: منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي:

هي الجهات التي تقوم بعملية التصنيف، وليس هناك معيار محدد لها فيمكن أن تكون هيئة دولية رسمية مثل مختلف الهيئات الاممية المعروفة، كهيئة البنك العالمي وبرنامج الامم المتحدة للتنمية والتجارة...، أو هيئات دولية غير أممية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، أو هيئات جهوية مثل المؤسسة العربية لضمان وتأمين الصادرات، بالإضافة إلى بعض الهيئات غير الحكومية ذات الطابع الخاص.

وعادة ما يكون هدف هذه المنظمات غير ربحي كما تكون تابعة لأشخاص طبيعيين، لها انتشار عبر مختلف أنحاء العالم مثل منظمة الشفافية الدولية ومؤسسة هيرتاج *héritage* *fondation* المختصة في تصنيف الدول حسب مؤشرها للحرية الاقتصادية.

<sup>1</sup> عبد الفتاح داودي، الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية، من مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد السادس /جوان 2018، ص 211.

## الفصل الأول: أهمية التصنيف الاقتصادي الدولي، مؤسساته ومؤشراته

وتقوم العديد من هذه المنظمات والوكالات بنشر مؤشرات موجهة لتصنيف مختلف دول العالم في العديد من المجالات الاقتصادية، مثل مستوى التنمية البشرية والتنافسية العالمية ومدى سهولة أداء الأعمال...

ويتم اعتماد في ذلك أسس علمية وأساليب إحصائية واتباع عدد من المعايير، كما تستخدم في الكثير من الأحيان استطلاعات للرأي تمس عينات من المهنيين ورجال الأعمال أساسا.

### ثالثا: أهمية التصنيف الاقتصادي الدولي:

بالرغم من تعرض عمليات التصنيف الاقتصادي الدولي في بعض الأحيان إلى الانتقاد، سواء حول مدى موثوقية مصدر المعطيات التي بنيت عليها تلك التصنيفات، بما فيها مدى حيادية الأشخاص الذين أعتمد عليهم في استطلاعات الرأي، وفي كيفية حساب المؤشر وطريقة تحديد الأوزان النسبية لمختلف المعايير المستخدمة، إلا أنها تبقى ذات أهمية كبيرة وبخاصة على المستوى الاقتصادي الدولي.

ومن أهمية التصنيف الاقتصادي الدولي نجد:

- أنه يعتبر إحدى الأدوات الهامة في وصف الحالة الاقتصادية للدول في مجالات متنوعة، والذي يعتمد عليه كثيرا في رسم السياسات العامة في تلك الدول واتخاذ القرارات، وحتى بالنسبة لمختلف المستثمرين والعديد من الشركات الاقتصادية والبنوك...
- يعتبر التصنيف الاقتصادي الدولي أداة هامة لمقارنة أداء الدول في مجموعة كبيرة من المجالات الاقتصادية المعيارية على المستوى العالمي.
- مع مراعاة استمرارية عملية التصنيف الاقتصادي الدولي عبر السنوات، فإن ذلك سيسمح بالتعرف على مختلف مكامن القوة والضعف في اقتصاديات هذه الدول، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في رصد وتحليل وتقييم أدائها.

## المطلب الثاني: مفاهيم حول مؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي:

نخصص هذا المطلب إلى إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤشر ومختلف مدلولاته، ثم إعطاء بعض أمثلة هيئات التصنيف الاقتصادي العالمي السائدة في الوقت الحالي ومؤشراتها.

### أولاً: مفاهيم حول المؤشرات:

#### 1- تعريف المؤشرات:

تعرف المؤشرات أنها " تلخيص كم كبير من المعلومات لتأخذ شكل نصي أو رمز أو رقم مختصر أو نسبة، تسمح بقياس وضع أو حالة معينة أو خطر، ومن ثم وصف هذه الحالة ثم تقييمها مع قابلية المؤشر للمقارنة"<sup>1</sup>.

وتتنوع وتتعدد المؤشرات الاقتصادية لتغطي مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية ومن أمثلة هذه المؤشرات نجد مؤشر التنافسية، مؤشر التنمية البشرية، مؤشر الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال، الجدارة الائتمانية، مؤشرات اسواق الاسهم...، ويتم إصدارها من العديد من المنظمات الدولية والإقليمية تكون عادة في شكل تقارير سنوية.

#### 2- أهداف إعداد المؤشرات:

ويمكن تلخيص بعض أهداف استخدام المؤشرات في<sup>2</sup>:

- تحديد حجم المشكلة (الظاهرة) وقياسها للوقوف على الوضع الراهن لها؛

<sup>1</sup> Journée de formation des directeurs de la circonscription de Coutances, 3 et 4 juin 2010, les indicateurs, p3, Site web, <https://www.ac-caen.fr/dsden50/circo/coutances/IMG/pdf/Indicateurs.pdf>. Consulté le 23/01/2018.

<sup>2</sup> وزارة تطوير القطاع العام، أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الاردن فيها، السنة 2016، ص 3. من الموقع الالكتروني للوزارة [www.mopds.gov.jo/ar/](http://www.mopds.gov.jo/ar/)

## الفصل الأول: أهمية التصنيف الاقتصادي الدولي، مؤسساته ومؤشراته

- تقييم الأداء خلال فترة زمنية معينة والوقوف على مدى التقدم الحاصل بغية تحقيق الاهداف.

ومن أجل ذلك فإنه يتطلب وجود قاعدة بيانات شاملة ودقيقة يتم تحديثها باستمرار وانتظام، كما يتطلب قياس الاتجاهات خلال فترات زمنية سابقة من أجل استخدامها في التنبؤ والتخطيط للمستقبل.

### 3-خصائص المؤشر الجيد:

من خصائص المؤشر الجيد<sup>1</sup>:

- أن يكون متاح دوريا خلال فترات منتظمة؛
- أن يسمح بوضع مقارنة من أجل قياس النتائج؛
- أن يتم استغلالها من طرف الادارات من خلال تحليلها واتخاذ القرارات؛
- أن يتميز المؤشر بسهولة الفهم؛
- المصادقية؛
- قياس الاتجاهات خلال الفترات الزمنية السابقة من أجل استخدامها في التنبؤ والتخطيط للمستقبل.

### ثانيا: الفرق بين الإحصاءات والمؤشرات:

من الأهمية إبراز أوجه التفرقة بين مفهومي الإحصاءات والمؤشرات، إذ تعبر هذه الأخيرة عن مقياس كمي أو نوعي لقياس أداء أو ظاهرة معينة في وقت محدد وفي شكل رقمي.

<sup>1</sup> Journée de formation des directeurs de la circonscription de Coutances, opcit, pp6.8.

## الفصل الأول: أهمية التصنيف الاقتصادي الدولي، مؤسساته ومؤشراته

ومنه مثلاً قياس التطور الاقتصادي لدولة معينة ومقارنته بدول أخرى، وهي تعتبر وسيلة مهمة لتقييم الاداء الاقتصادي في البلد، وبذلك فإنها لا تكتفي بعرض الواقع فقط بل تفسيره وتحليله أيضاً، على عكس الاحصائيات التي تعرض الواقع فقط أي عرض ما هو موجود.

كذلك فإن الاحصائيات تعتبر الاساس في بناء المؤشرات، فالإحصائيات تؤدي إلى قياس دقيق وواقعي لحجم المشكلة من خلال المؤشرات حتى يتسنى تحديد أبعادها وأسبابها بما يمكن من وضع الخطط والسياسات اللازمة لحلها<sup>1</sup>.

### ثالثاً: مدلولات المؤشرات الاقتصادية الدولية:

تصدر غالبية المؤشرات الاقتصادية الدولية على شكل رقمين، يمثل الاول قيمة أو درجة الدولة في المؤشر، بحيث يتم اعطاء الدرجة من عدد صحيح يمثل العلامة الكاملة للمؤشر مثل 7/6.3، أما الثاني فيمثل ترتيب الدولة بالنسبة لباقي دول العالم التي يغطيها ذلك المؤشر فنقول مثلاً 189/69.

وفي معظم المؤشرات، فإن إزدياد قيمة أو درجة الدولة على المؤشر يعني أن الدولة تحقق نتائج ايجابية أفضل، بينما ازدياد قيمة الرقم التي تدل على الترتيب فإن ذلك يعني أن الدولة في تراجع على المستوى الدولي.

وفي بعض المؤشرات، يكون ازدياد قيمة الدرجة مؤشر على تراجع الدولة في هذا المجال<sup>2</sup>.

### رابعاً: أهم منظمات التصنيف الاقتصادي للدول ومؤشراتها المعتمدة:

ويمكن استخدام الجدول الآتي لتبيان بعض منظمات التصنيف الاقتصادية الدولية السائدة في الوقت الحالي وأهم مؤشراتها المعتمدة في التصنيف.

<sup>1</sup> يمن محمد حافظ الحمادي، مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وانواعها...، اليوم الاول المحاضرة الثالثة، ص2، مأخوذة من الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية ، [www.mof.gov.eg/Equality-finalweb/systempages/.../m3.pdf](http://www.mof.gov.eg/Equality-finalweb/systempages/.../m3.pdf)

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 3.

الفصل الأول: أهمية التصنيف الاقتصادي الدولي، مؤسساته ومؤشراته

الجدول رقم (1): أهم منظمات التصنيف الاقتصادي للدول ومؤشراتها المعتمدة:

| الجهة المصدرة للمؤشر                                                              | اسم المؤشر أو التقرير                                  | منهج استخدام المؤشر أو التقرير                                                                  |
|-----------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المنتدى الاقتصادي العالمي<br>World economic forum                                 | مؤشر التنافسية العالمي<br>Global Competitiveness Index | مؤشر مركب يركز على عدد من المؤشرات الفرعية تقيس مجالات مرتبطة بتنافسية المؤسسات ومحيط الأعمال.. |
| برنامج الأمم المتحدة للتنمية<br>Programme des Nations Unies pour le Developpement | مؤشر التنمية البشرية<br>Indice de Developpement Humain | مؤشر مركب يركز على عدد من المؤشرات الفرعية المرتبطة بالصحة والتعليم والدخل الفردي...            |
| مجموعة البنك العالمي                                                              | Doing business                                         | تقرير يعرض مجموعة مؤشرات كمية لقياس الإجراءات الحكومية تجاه أنشطة أعمال القطاع الخاص            |
| منظمة الشفافية العالمية<br>Transparency International                             | Corruption Perception Index                            | المؤشر يتولى رصد مدركات الفساد في القطاع العام للدول استنادا لآراء الخبراء والمسؤولين في مجال   |

الفصل الأول: أهمية التصنيف الاقتصادي الدولي، مؤسساته ومؤشراته

|                                                                                                                  |                         |                                                    |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------|----------------------------------------------------|
| الأعمال                                                                                                          |                         |                                                    |
| مؤشر مركب يركز على 10 مؤشرات فرعية يقيس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد (الضرائب، النفقات العمومية...)              | Economic Freedom Index  | Heritage Foundation                                |
| تقرير سنوي يتضمن مجموعة من المؤشرات                                                                              | تقرير الاستثمار العالمي | برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD       |
| مقياس مركب يوضح مدى توافر امكانات جذب الاستثمار في الدول العربية مقارنة بباقي دول العالم، يركز على 11 مؤشر فرعي. | مؤشر ضمان               | المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات |

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على المواقع الرسمية للمنظمات المعنية.

## المبحث الثاني: بعض مؤسسات التصنيف الاقتصادي الدولي ومؤشراتها:

نقوم من خلال هذا الجزء من الفصل بتسليط الضوء على بعض الأمثلة عن منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي، ومختلف مؤشراتها المستخدمة في التصنيف.

وقد ركزنا على ثلاثة من هذه المنظمات، منها منظمة عالمية تابعة لهيئة الأمم المتحدة وهي "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (PNUD) من خلال مؤشر التنمية البشرية.

بالإضافة الى منظمة دولية غير حكومية وهي المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشرها للتنافسية العالمية.

ومنظمة إقليمية وهي مؤسسة البحوث العربية، تعمل على تصنيف الدول العربية حسب مؤشر الحرية الاقتصادية للدول العربية، وقد تم توضيح مختلف هذه المنظمات من خلال ثلاثة مطالب.

## المطلب الأول: تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول حسب مؤشر التنمية البشرية:

يتم من خلال هذا المطلب إلقاء الضوء على التصنيف الدولي الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسب مؤشر التنمية البشرية من خلال إصدار تقرير سنوي يوضح ترتيب الدول في هذا المؤشر، بالإضافة إلى أهم التطورات الحاصلة في مجال التنمية البشرية في العالم.

### أولاً: لمحة عامة حول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير التنمية البشرية:

نقوم من خلال هذا الجزء من الفصل بتسليط الضوء على بعض الأمثلة عن منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي ومختلف مؤشراتها المستخدمة في التصنيف.

## 1-لمحة عامة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD):

### 1-أ - نشأة البرنامج:

أنشئ هذا البرنامج سنة 1965 عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك نتيجة دمج برنامجين كانا يعملان مستقلين عن بعضهما، هما البرنامج الموسع للمساعدة التقنية للأمم المتحدة الذي أنشئ سنة 1949، وصندوق الأمم المتحدة الخاص الذي أنشأ سنة 1958، ومقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنيويورك الأمريكية، له فروع في أكثر من 166 دولة.

### 1-ب- مجالات عمل البرنامج:

بشكل عام، يركز عمل PNUD على أربعة مجالات يراها أساسية وهي<sup>1</sup>:

#### • تقليص حدة الفقر:

ويعتبر أن أهم الأساليب في بلوغ ذلك هو تقليص آثار وانعكاسات داء فقدان المناعة؛

#### • الحكم الرشيد:

ومن ذلك توجيه PNUD المساعدة للدول لتقوية أنظمتها الانتخابية والعدالة؛

#### • الوقاية من نشوب النزاعات والكوارث:

بحيث يعتبر PNUD أن هذه الكوارث والنزاعات هي إحدى أهم أسباب انتشار الفقر والحرمان في العالم؛

#### • البيئة والتنمية البشرية المستدامة:

يعمل PNUD على تقوية قدرات الدول في مواجهة آثار التغيرات المناخية وقلّة التنوع البيولوجي وطبقة الأوزون...

<sup>1</sup>PNUD, Guide du programme des nations unies pour le développement ...,Edition 4.1, 2011, p6,du site web du PNUD,[[www.undp.org/undp-for-beginners.fr](http://www.undp.org/undp-for-beginners.fr)].

ويعتبر PNUD أن التواجد في هذه المجالات يكون في إطار مبادئ معينة مثل الارادة الوطنية، وأن الحكومات هي المسؤولة الأولى عن تنمية بلدها وفي إعداد ومتابعة أولوياتها الوطنية التنموية.

## 2-لمحة عامة عن تقرير التنمية البشرية السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

### 2-أ-نشأة تقرير التنمية البشرية:

يصدر تقرير التنمية البشرية العالمي سنويا وذلك منذ سنة 1990، ويعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD التابع لهيئة الأمم المتحدة، ويبين هذا التقرير واقع التنمية البشرية في العالم، وقد شمل التقرير 189 دولة خلال سنة 2018.

ويعود الاهتمام بالتنمية البشرية إلى عدد من الباحثين في اقتصاديات البيئة معظمهم من الدول النامية، وبدأ نفوذهم يتوسع في الهيئات التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وذلك مقابل تيار مفكري صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى الدرجة التي دعت هؤلاء أيضا إلى تبني مفاهيم التوزيع وتقليص الفقر والاهتمام بالحاجات الأساسية<sup>1</sup>. ومن أهم الباحثين المؤسسين لتقرير التنمية البشرية والذين كان لهم الفضل في إخراجه إلى الوجود بداية من سنة 1990، هما الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" والباحث الهندي "أمارتيا سن"<sup>2</sup>.

### 2-ب- أنواع تقارير التنمية البشرية:

يصدر برنامج الأمم المتحدة الانمائي ثلاثة تقارير مختلفة حسب شموليتها وهي:

- تقرير التنمية البشرية العالمي؛
- تقارير التنمية البشرية الجهوية؛

<sup>1</sup> محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، من مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في اقطار الدول العربية، تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد الثاني، فبراير 2002، العدد الأول، ص12.

<sup>2</sup> امارتيا سن الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1998

• تقارير التنمية البشرية الوطنية.

وأصدر برنامج التنمية البشرية الانمائي منذ سنة 1990 والى غاية صدور تقرير التنمية البشرية لسنة 2018، أكثر من 800 تقرير عالمي وجهوي ووطني.

**ثانيا: مفهوم التنمية البشرية حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأهم أهدافه ومجالاته:**

تعتبر التنمية البشرية حصيلة جهد فكري طويل نجد له جذورا في الفكر الاسلامي وفي كتابات ابن خلدون على الخصوص.

كما نجده في الفكر الماركسي ومفكري اقتصاد التنمية الذي انتشر في الستينات وما بعد، وعلى الاخص حركة المؤشرات الاجتماعية ومقاربة الحاجات الأساسية، وكذا أعمال مؤسسات مثل معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية...<sup>1</sup>.

أما عن أهم المفاهيم المتداولة في الوقت الحالي المرتبطة بالتنمية البشرية، فهي تعود إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

**1- مفهوم التنمية البشرية حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD:**

عرّف برنامج الامم المتحدة الانمائي التنمية البشرية في أول تقرير للتنمية البشرية سنة 1990، على أنها "عملية تهدف إلى زيادة الامكانيات المتاحة أمام الأفراد، بحيث تركز أهم هذه الامكانيات حول أن يحي الناس حياة طويلة من دون عطل وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة، بالإضافة إلى الحق السياسي وحقوق الانسان الاساسية واحترام الذات".<sup>2</sup>

وتطور هذا المفهوم عبر مختلف التقارير الصادرة عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي، حيث عالج كل تقرير قضية إنسانية معينة.

<sup>1</sup> محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، مرجع سبق ذكره، ص12

<sup>2</sup> Programme des Nations Unies pour le Développement, Rapport mondial sur le développement humain 1990, New York 1990, Edition ECONOMICA, p 10.

كما عرّف تقرير التنمية البشرية لسنة 2016 التنمية البشرية أنها "توسيع الحريات للجميع بحيث يتمكن كل انسان من اتخاذ ما ينشده من خيارات، وفي جوهر هذه الحريات حرية الرفاه التي تتحقق بالوظائف والامكانيات (أي ما يبتغي الانسان أن يكون عليه ويستطيع تحقيقه)، والقدرة على التصرف التي ترتبط بما لدى الانسان من حرية للقيام بعمل أو انجاز، تحقيقا لما يراه هاما من أهداف وقيم".<sup>1</sup>

فالتنمية البشرية هي عملية توسيع القدرات والانتفاع بها، ومدخل استثماري لتنمية الموارد البشرية، وهي جهد استثماري يركز على زيادة المعارف والكفاءات لجميع أفراد المجتمع.

وتتضمن التنمية البشرية سياسات عدة من بينها ما يتعلق بالتعليم والتربية والمستوى المعيشي والصحي وغيرها من الوسائل والأدوات، التي تسهم في زيادة الرفاهية الاجتماعية ورفع الخيارات أمام الأفراد وتمكينهم من الاسهام في التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي.<sup>2</sup>

## 2- أهداف التنمية البشرية:

يمكن تلخيص بعض هذه الاهداف في:<sup>3</sup>

- توسيع نطاق الخيارات والمفاضلة لمختلف الافراد؛
- توفير حياة صحية جيدة، ويمكن تحقيقها بانخفاض معدل وفيات الاطفال وارتفاع متوسط العمر المتوقع؛
- تعميم التعليم الأساسي؛
- زيادة القوة الشرائية الحقيقية وتحسينها؛
- تحسين المهارات والخبرات وتقوية القدرات البشرية واللياقة البدنية.

<sup>1</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2016، لمحة عامة، نيويورك، الولايات المتحدة 2016، ص 1.

<sup>2</sup> عدنان داود محمد العذاري، هدى زويرمخلف الدمي، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص 23.

<sup>3</sup> زينب صالح الاشوح، الاقتصاد الاسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية، المجموعة العربية للتدريس والنشر، مصر 2018، ص 143

### 3-مجالات التنمية البشرية:

من أهم ما أصبح يثار في المواضيع التنموية أن البحث عن مستوى مهم من الدخل هو مجرد وسيلة لدى الانسان لا هدف بحد ذاته، لذلك أصبحت مجالات مثل الصحة والتعليم تسبق الاهتمام بمستوى الدخل.

#### 3-أ-الصحة:

يمكن قياس مؤشر الصحة من خلال توقع الحياة عند الولادة، ويعد المؤشر الرئيس للحالة الصحية من خلال معدلات وفيات الاطفال الرضع أو من خلال وفيات الاطفال دون سن الخامسة، كما يمكن استخدام معدل وفيات الامهات، الا أن المتغير الأكثر قبولاً للتعبير عن المستوى الصحي هو توقع الحياة عند الولادة.

#### 3-ب-التعليم:

تناولت التنمية البشرية التعليم من ثلاث جوانب رئيسة، فقد اهتم الجانب الأول بتوفير التعليم بوصفه أداة لاكتساب التكنولوجيا، أما الجانب الثاني فركز على ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، كما طرح الجانب الثالث التعليم بوصفه حقاً انسانياً أساسياً يهدف إلى تحسين حق البشر وليس إعدادهم للعمل فقط.

ويساعد التعليم في تحسين الوضع الانساني وقدرته على الحصول على المعلومات واستخدامها في التأثير في النمو الاقتصادي، بزيادة قدرات الانسان ومساعدته في سد احتياجاته ونتاجيته.

وتأكدت أهمية التعليم باعتباره من العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، لما يولد لدى الناس من معرفة، وهو بمثابة المحرك للتنمية بكل ابعادها ومنها الاقتصادية.

#### 3-ج-الدخل:

يعتبر الدخل من العناصر الاساسية في التنمية البشرية، ويستخدم فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

## الفصل الأول: أهمية التصنيف الاقتصادي الدولي، مؤسساته ومؤشراته

وعلى الرغم من التحفظات التي يثيرها هذا المجال عند استخدامه للتعبير عن مستوى رفاه الناس، وذلك لتباين الفئات التي تتمتع فعلا بهذا المستوى من الرفاه، فإن الحصول على الدخل هو من أحد الخيارات التي يود الناس أن ينعموا بها. وهو خيار مهم لكنه ليس أهمها على الإطلاق، إذ تشمل بالإضافة الى ذلك العديد من الأشياء الأخرى ذات قيمة يعطي لها الناس أهمية كبيرة. وعليه فإن الدخل يعتبر مجرد خيار واحد من الخيارات التي يريد الناس الحصول عليها، إذ يمكن اعتبار الدخل وسيلة، إلا أن التنمية البشرية بشكل عام فهي غاية.<sup>1</sup>

**ثالثا: مؤشر التنمية البشرية:**

كانت هناك حاجة ملحة لإيجاد مؤشر موحد يضم المؤشرات المرتبطة بمدى اشباع مختلف الحاجات الأساسية المادية منها والاجتماعية والمعنوية، بهدف تسهيل المقارنة والمتابعة والتقييم والتطوير في مختلف أنحاء العالم، والذي تجسد بعد ذلك بما يعرف بمؤشر أو دليل التنمية البشرية، المعروف اختصارا بالحروف اللاتينية HDI.

### 1- مكوناته:

يتضمن هذا المؤشر ثلاثة معايير أو أبعاد تتمثل في المستوى الصحي معبرا عنه بالعمر المتوقع عند الولادة، والمستوى العلمي معبرا عنه بمتوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع، وأخيرا المستوى المعيشي معبرا عنه بمعدل الدخل الفردي الحقيقي.<sup>2</sup> وبالإضافة إلى الأبعاد الأساسية الثلاثة المذكورة أعلاه، يتضمن المؤشر المركب أربعة مؤشرات أخرى منها دليل التنمية بين الذكور والإناث وأبعاد الفقر التي ليس لها صلة بالدخل...<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص 41.

<sup>2</sup> عيد القادر محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 54.

<sup>3</sup> United Nations Development Programme, Human Development Indices and Indicators 2018, New York, 2018, p01.

## 2- قياس التنمية البشرية (مؤشر التنمية البشرية):

يتم قياس التنمية البشرية بالاعتماد على الخيارات الأساسية للتنمية البشرية المتمثلة في أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية وأن يكتسبون معرفة وتأهيل وتكوين، وأن يحصلوا على الموارد الكافية لمستوى معيشة لائقة.

ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحساب مؤشر التنمية البشرية اعتماداً على ثلاثة أبعاد، يتناسب كل بعد بمجال من مجالات التنمية البشرية المذكورة سابقاً، كما يعطى لكل من هذه الأبعاد قيمتان ثابتتان إحداهن دنيا وأخرى قصوى وذلك على النحو الآتي:<sup>1</sup>

### 2-أ- طول العمر:

ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، وهي عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدلات الوفاة المسجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالها طوال فترة حياته، وحددت لهذا البعد قيمة دنيا بـ 25 سنة، أما قيمته القصوى فهي 85 سنة.

### 2-ب- التحصيل العلمي:

يتم قياسه على أساسين وهما متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقعة، أما الأول فيتعلق بمتوسط عدد سنوات التعليم التي أتمها الأشخاص من الفئة العمرية 25 سنة فما فوق، استناداً إلى مستوى التحصيل العلمي للسكان محسوباً بسنوات الدراسة التي يفترض أن يمضيها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم.

أما الأساس الثاني، فيتعلق بعدد السنوات التي يتوقع أن يتمها الطفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياة الطفل.

<sup>1</sup> المعهد العربي للتخطيط، الجلسة الأولى اليوم الثاني، تحليل تقرير التنمية البشرية، 2016، ص19، من الموقع الإلكتروني للمعهد العربي للتخطيط. [www.arab-api.org/images/training/programs/1/.../414\\_P17018-4.pdf](http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/.../414_P17018-4.pdf)

## 2-ج- مستوى المعيشة:

ويعبر عن مجموع الدخل في اقتصاد معين وهو حصة قيمة الانتاج وملكية عوامل الإنتاج، تطرح منها المداخل التي تتفق على استخدام عوامل الانتاج التي تملكها اقتصاديات العالم الأخرى، وتحول الى قيمة الدولار المعتمدة دوليا على أساس معدلات معامل القوة الشرائية وتقسم على مجموع السكان.

## 3- بعض الانتقادات الموجهة للمؤشر:

وجهت أهم الانتقادات حول بعض النقص في مكونات المؤشر، فبالنسبة إلى العمر المتوقع عند الولادة، فقد اعتبر معدوا هذا المؤشر أن طول الحياة مرغوب دون البحث في نوعية الحياة المديدة ومدى خلوها من الامراض ونوعية الغذاء ومنغصات معنوية عديدة أخرى، كغياب الحريات في الكثير من المجالات.

كما وجهت انتقادات إلى البعد الثاني من أبعاد التنمية البشرية وهو التعليم، باعتبار أن تحقيق مستويات منخفضة جدا في معدلات الأمية ليست كافية للتعبير عن المعرفة، ويهمل المؤشر التعبير عن نوعية المعارف العلمية والتقنية والمهنية وارتباط ما يتعلمه الفرد بحاجاته الاستعمالية في حياته<sup>1</sup>...

أما بالنسبة لمؤشر الدخل، فإنه لا يأخذ بعين الاعتبار مصادر ذلك الدخل ومدى تنوع الموارد الاقتصادية في البلد.

كما يمكن توجيه انتقادات إلى تقرير التنمية البشرية بشكل عام، بحيث يركز دعمه بشكل كبير إلى الحريات الفردية وبعض المجالات التي يعتبرها من حقوق الانسان، وهي تتعارض مع مبادئ وأعراف العديد من المجتمعات.

<sup>1</sup> محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص13.

ومن ذلك أولويته في الدفاع على حقوق الشواذ جنسيا، وعلى حرية التحول إلى الجنس الآخر وزواج الاشخاص من نفس الجنس، وهي التي تعرف في تقارير التنمية البشرية بالأقليات الإثنية، قبل دفاعه عن الاقليات الدينية المضطهدة وتجارة الاطفال والنساء...

### المطلب الثاني: المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر التنافسية العالمية:

يتضمن هذا المطلب لمحة عن المنتدى الاقتصادي العالمي وتقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى بالإضافة الى بعض الجوانب المرتبطة بمؤشر التنافسية.

#### أولا-نشأة المنتدى والتقرير الذي يصدره:

##### 1-نشأة المنتدى:

المنتدى الاقتصادي العالمي هو منظمة دولية غير حكومية وغير ربحية تأسس سنة 1971، اشتهر بالملتقى الذي ينظمه بداية كل سنة بمدينة دافوس في سويسرا، ويحضره العديد من رجال الأعمال والأكاديميين والعديد من كبار المسؤولين في العالم، كما يشتهر بإصداره لتقرير التنافسية العالمي الذي يقوم بتصنيف مختلف الدول في العالم من خلال مؤشر التنافسية العالمية.

##### 2-لمحة عن تقرير التنافسية العالمية:

يقيس التقرير مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد الازدهار للاقتصاد في الوقت الحالي وعلى المدى المنظور<sup>1</sup>.

وبالإضافة إلى التقرير العالمي الذي يغطي قرابة 140 دولة يتم تصنيفها على أساس مؤشر التنافسية العالمي، فإن المنتدى يصدر أيضا تقارير اقليمية ووطنية، مثل تقرير التنافسية الافريقي وتقرير التنافسية العربي.

<sup>1</sup> وزارة الصناعة والتجارة والتموين، تنافسية الاردن في التقارير الدولية 2016، ص8، الاردن 2017.

## ثانيا- المصادر التي يعتمد عليها المنتدى الاقتصادي العالمي في إعداد التقرير:

يعتمد المنتدى في تصنيف الدول حسب مستوى التنافسية على مصدرين أساسيين، هي المصادر الإحصائية الكمية والمصادر المستقاة من استطلاعات رأي عدد من المديرين التنفيذيين لشركات محلية في البلد المعني.

### 1-المصادر الإحصائية الكمية:

ويتعلق الأمر بإحصاءات تمس جوانب مثل التجارة الخارجية، وعجز الميزانية والدين الحكومي ومعدلات الالتحاق بالمدارس والصحة... يتم الاستعانة في ذلك بالمنظمات الدولية والعالمية مثل الهيئات الاممية المختلفة، كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للصحة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة<sup>1</sup>...

### 2-استطلاعات رأي المديرين التنفيذيين:

تتجز هذه الاستطلاعات عادة خلال الأشهر الخمسة الأولى من كل سنة، والمعنيين في هذا الاستطلاع هم الرئيس التنفيذي لإحدى الشركات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة المقيمة في البلد المعني، أو أن يكون مسؤول إحدى الخمسة وظائف الأهم في الشركة. ولا يشمل هذا الاستطلاع آراء الموظفين والمسؤولين الحكوميين، والاستطلاع يخص أساسا البيانات التي لا يمكن للمصدر الأول توفيرها<sup>2</sup>.

للإشارة فإن هناك أكثر من 160 معهد بحث ووجهة شريكة من مختلف انحاء العالم يعتمد عليها في هذا الاستطلاع، يعملون في إطار شبكة دولية مختصة معروفة تحت اسم (Global Competitiveness Network GCN)، كما يعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي على وجهات نظر أكثر من 15000 رجل أعمال.

<sup>1</sup> معهد التخطيط العربي، تحليل تقرير التنافسية، مرجع سبق ذكره، ص8.

<sup>2</sup> المركز المصري للدراسات الاقتصادية، اعلان نتائج تقرير التنافسية العالمي، لعام 2017 / 2018 في مصر، ص6.

كما ينبغي الإشارة إلى أن العديد من الجوانب المنهجية المتبعة في إعداد مؤشرات القدرة التنافسية الموجودة في التقرير مأخوذة من أفكار (Michael Porter)، وهو باحث بارز في مجال التنافسية على المستوى الجزئي، كما يعتبر أحد مستشاري المنتدى الاقتصادي العالمي، ومن كتاباته " الميزة التنافسية للأمم " سنة 1990<sup>1</sup>.

### **ثالثاً: مكونات مؤشر التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي:**

يُصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريراً سنوياً يحلّل من خلاله تنافسية معظم دول العالم، يتم ترتيبها بشكل تنازلي حسب مؤشر التنافسية لكل دولة. وينحصر المؤشر في المجال 1 إلى 7، وكلما اقترب من 7 فيعني أن الدولة أكثر قدرة على التنافس، وكلما انخفض دل على ضعف القدرة التنافسية للدول. وكان يركز مؤشر التنافسية العالمي قبل التعديل الذي طرأ عليه منذ سنة 2018، على ثلاث مجموعات أساسية تشير كل مجموعة إلى مرحلة معينة من المراحل وهي:

#### **• مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية:**

وهي الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتوفرة واليد العاملة الرخيصة والموقع الجغرافي المتميز والمناخ المناسب.

#### **• مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة:**

وهي الاقتصاديات التي تعتمد على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة.

#### **• مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار:**

وهي الاقتصاديات التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي وتعتمد على الابداع والابتكار باعتبارها محرك أساسي للنمو.

أما عن هذه المجموعات الثلاثة فهي:

-مجموعة المتطلبات الأساسية وهي تتوافق مع المرحلة الأولى (الموارد الطبيعية)؛

<sup>1</sup> لبنى على ال خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسه، دراسة حالة البحرين، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة، 2014، ص96.

-مجموعة محفزات الكفاءة وتتوافق مع المرحلة الثانية (الكفاءة والفعالية)؛  
-مجموعة عوامل الابتكار والتطور وتتوافق مع مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار.

وتشكل هذه المجموعات الثلاث 12 محورا أو ركيزة و114 مؤشر جزئي<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: تصنيف الدول حسب مؤشر الحرية الاقتصادية:

من الإصدارات الأكثر أهمية في العالم التي تقوم بتحليل تطور الحرية الاقتصادية عبر مختلف أنحاء العالم، نجد تقرير الحرية الاقتصادية في العالم Economic Freedom of the world [ EFW ] الذي يعده معهد Fraser الكندي، الذي أنشأ سنة 1974 وهو منظمة بحثية مستقلة لديها فروع في العديد من الدول.

بالإضافة إلى مؤشر الحرية الاقتصادية [IEF] Index of Economic Freedom

التابع لمؤسسة Heritage Foundation الأمريكية التي تأسست سنة 1973.

وكل من الإصدارين يقيس بطريقة لا تختلف كثيرا عن الآخر دور الحكومات الوطنية في مختلف مجالات الاقتصاد.

أما على المستوى الاقليمي، فمن الاصدارات المعروفة في هذا المجال تقرير الحرية الاقتصادية في البلدان العربية، الذي يقوم بقياس الحرية الاقتصادية في الدول العربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية، بحيث يختلف في بعض جوانبه عن مؤشر الحرية الاقتصادية العالمية.

وسنقوم من خلال هذا المطلب بالتركيز على مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول العربية الذي تصدره مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عُمان بالتعاون مع مؤسسة "فريدريش ناومن" من أجل الحرية ومعهد فريزر.

<sup>1</sup> معهد التخطيط العربي، تحليل تقرير التنافسية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

## أولاً: مفهوم الحرية الاقتصادية:

يعبر مفهوم الحرية الاقتصادية على حرية الافراد في مزاوله النشاط الاقتصادي الذي يرغبون فيه بكل حرية، دون أي تدخل أو توجيه من الدولة التي يتجسد دورها الاساسي في الحفاظ على أمن هؤلاء الأفراد.

ويعتبر النظام الاقتصادي الرأسمالي -نظرياً- الكافل لهذه الحرية، وشعاره في ذلك مقولة الاقتصادي أدام سميث " دعه يعمل أتركه يمر"، والواضح من مبادئ الرأسمالية النظرية هو المناداة بالحرية المطلقة.

الا أن هذه الحرية المطلقة في الواقع العملي للدول تكاد تكون غائبة تماماً، حتى في كبرى الدول الرأسمالية إذ تتراوح درجة هذه الحرية من بلد إلى آخر ومن ظرف إلى آخر. وإذا كان للحرية الاقتصادية كمبدأ في الوقت الحالي معارضين أقل، فإن درجة هذه الحرية التي ينبغي القبول بها لا تزال تثير جدل كبير بين المنظرين الاقتصاديين وأصحاب القرار في الدول على حد سواء.

وفي هذا المجال برزت العديد من الدراسات الاقتصادية تبين مدى العلاقة الموجودة بين الحرية الاقتصادية وتحقيق عدد من المؤشرات الايجابية، كتحقيق جوانب مهمة من الرفاه الاقتصادي والرخاء وتحسين معدلات النمو الاقتصادي...

كما تعرف الحرية الاقتصادية في التقرير الذي تصدره مؤسسة البحوث الدولية أنها<sup>1</sup> " قدرة الأفراد والأسر على امتلاك مقدراتهم واتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة بهم من البيع أو الشراء في السوق دون تمييز أو تفرقة، إلى فتح أو إغلاق نشاط تجاري إلى العمل لدى من يريدون أو استخدام من يريدون إلى تلقي الاستثمارات أو الاستثمار في الآخرين."

<sup>1</sup> سالم بن ناصر الاسماعيل، عزان بورسعيد، الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي 2017، معهد فريزر، 2017، سلطنة عمان، ص9، -annual- 2017-studies/economic-freedom-of-the-arab-world- report  
<https://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom-of-the-arab-world-2017-annual-report>

## ثانيا: الجهات المصدرة لمؤشر الحرية الاقتصادية للدول العربية:

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة البحوث الدولية، وهي مؤسسة عربية مقرها بسلطنة عمان، بمساعدة كل من مؤسسة "فريدريش ناومن " من أجل الحرية ومعهد فريزر.

### 1- مؤسسة البحوث الدولية:

أنشئت سنة 2005 وهي مركز دراسات وابحاث مستقل وغير حكومي غير هادف للربح، مقر المؤسسة في سلطنة عمان تعمل على إجراء البحوث والدراسات حول القضايا الاقتصادية المحلية والعالمية مع التركيز على العالم العربي، تحرص على التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة وعلى المستوى العالمي وهي العضو الاقليمي في شبكة الحرية الاقتصادية التابعة لمعهد فريزر.

وتعمل على الترويج للحرية الاقتصادية في العالم العربي، تتمثل مهمتها في قياس أثر الاسواق التنافسية في ظل سياسات الاقتصاد الحر على مستوى رفاهية الافراد من خلال إجراء البحوث في هذا الصدد.

### 2- مؤسسة " فريدريش ناومن " من أجل الحرية:

هي مؤسسة مستقلة وغير ربحية وغير حكومية، تعمل لنشر مبادئ الحرية تأسست في ألمانيا سنة 1958 تمارس أنشطتها في أكثر من 70 دولة.

وتمارس المؤسسة أنشطتها في مجال التعليم المدني والاستشارات السياسية والتدريب والحوار العالمي داخل ألمانيا وخارجها.

### 3- معهد فريزر:

تأسس هذا المعهد سنة 1974 في كندا، وهو منظمة بحثية مستقلة لديها فروع في مختلف أنحاء أمريكا الشمالية وشركاء دوليون في أكثر من 90 دولة، تُموّل أنشطة المعهد من الاستقطاعات الضريبية للآلاف من الافراد والمنظمات والمؤسسات التطوعية.

وحسب ما جاء في مقدمة التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم العربي، فإن المعهد لا يقبل أي منح من الحكومة أو الأبحاث مدفوعة الأجر حفاظا على استقلاليته.

### ثالثا: مكونات المؤشر:

يضم هذا المؤشر خمس مجموعات أو مؤشرات رئيسية و39 فرع، تختلف في بعض مضمونها عن مؤشر الحرية العالمي، فقد قامت الهيئات المُعدّة للتقرير باستبدال بعض المكونات التي لم تتوفر بيانات ضمنية بشأنها على مستوى العالم العربي.

وفيما يأتي تفصيل حول العناصر الأساسية أو المؤشرات الرئيسية المكونة للمؤشر<sup>1</sup>:

#### 1- حجم الحكومة: الانفاق والضرائب والمشروعات

ويتكون هذا العنصر من أربع مكونات وهي:

- حجم الانفاق الاستهلاكي الحكومي العام؛
- التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي؛
- المشاريع والاستثمارات الحكومية؛
- الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي.

وتشير كلها إلى مدى تعويل الدول على الخيار الفردي والأسواق لتخصيص الموارد والسلع والخدمات دون التعويل على العملية السياسية.

<sup>1</sup> تقرير الحرية الاقتصادية للدول العربية 2017، مرجع سبق ذكره، ص 29، 31.

## 2- القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية:

حسب تقرير سنة 2017، فإن هذا المؤشر يعتبر من عناصر الحرية الاقتصادية المحورية في المؤشر العام، بحيث يكون النظام القانوني أحد أهم الوظائف الداخلية للحكومة، وتأمين حقوق الملكية في ظل سيادة القانون أحد العوامل الجوهرية للحرية الاقتصادية، ويشمل أربع مكونات وهي:

- التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية؛
- سلامة النظام القانوني؛
- القيود التنظيمية على بيع العقارات؛
- الإنفاذ القانوني للعقود.

## 3- القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن:

يرتكز هذا العنصر على فكرة مفادها أن الافتقار إلى القدرة على الحصول على احتياطي نقدي آمن، يقوض المكاسب الناتجة عن التجارة ويضعف قيمة الملكية التي تمثلها النقود، ومن ثم فإن توفير احتياطي نقدي آمن، أمر أساسي لحماية حقوق الملكية ومن ثم ضمان الحرية الاقتصادية.

ومن الأمثلة التي قدمت في ذلك أن طبع الحكومة للنقود، سيكون في المقابل تجريد الأفراد من ممتلكاتهم وانقاص من حريتهم الاقتصادية، لما يؤديه هذا الطبع من ارتفاع في مستويات التضخم.

ويتكون هذا العنصر من أربع مكونات وهي:

- النمو النقدي؛
- الانحراف المعياري للتضخم؛

- التضخم خلال السنوات الأخيرة؛
- حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية.

#### 4- حرية التجارة على المستوى العالمي

تعتبر حرية التجارة عبر الحدود المحلية في عالم يموج بالتقنية المتقدمة وانخفاض تكاليف الاتصال والانتقال، من أحد المكونات الرئيسة للحرية الاقتصادية.

وصممت مكونات هذا العنصر لقياس القيود المتنوعة التي تؤثر على التبادل على المستوى العالمي، ويضم هذا العنصر المكونات الآتية:

-الرسوم الجمركية؛

-اسعار الصرف في السوق السوداء؛

-الضوابط الرأسمالية.

#### 5- تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري:

ويعتبر هذا العنصر أنه متى مُنعت اللوائح التنظيمية العمل بالأسواق وتعارضت مع حرية ممارسة التبادل الطوعي، كانت بذلك قيда على الحرية الاقتصادية، ويرتكز هذا العنصر على مكونات ثلاثة:

-اللوائح المنظمة لسوق الائتمان؛

-اللوائح المنظمة لسوق العمل؛

-اللوائح المنظمة لسوق العمالة.

## خلاصة الفصل الأول:

تعرفنا من خلال هذا الفصل على بعض المفاهيم المحيطة بالتصنيف الاقتصادي الدولي، باعتباره أسلوب علمي منظم يقوم على أساس جمع معلومات عن الدول والمؤسسات من خلال مجموعة من الإحصاءات والاستبيانات للتعرف على مستوياتها ووضعها التنافسي بين الدول.

ومن أهمية التصنيف الاقتصادي الدولي أنها تعتبر إحدى الأدوات الهامة في وصف الحالة الاقتصادية للدول في مجالات متنوعة، والتي يعتمد عليها كثيرا في رسم السياسات العامة في تلك الدول واتخاذ القرارات، وحتى بالنسبة لمختلف المستثمرين والعديد من الشركات الاقتصادية والبنوك...

كما يعتبر التصنيف الاقتصادي الدولي أداة هامة لمقارنة أداء الدول في مجموعة كبيرة من المجالات الاقتصادية المعيارية على المستوى العالمي، بالتعرف على مختلف مكامن القوة والضعف في اقتصاديات هذه الدول، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في رصد وتحليل وتقييم أداؤها.

أما المؤشرات فتعرف على أنها " تلخيص كم كبير من المعلومات لتأخذ شكل نصي أو رمز أو رقم مختصر أو نسبة، تسمح بقياس وضع أو حالة معينة أو خطر، ومن ثم وصف هذه الحالة ثم تقييمها مع قابلية المؤشر للمقارنة".

كما تم إبراز أوجه التفرقة بين مفهومي الإحصاءات والمؤشرات، إذ تعبر هذه الأخيرة عن مقياس كمي أو نوعي لقياس أداء أو ظاهرة معينة في وقت محدد وفي شكل رقمي.

كما قمنا من خلال الجزء الثاني من الفصل بتسليط الضوء على بعض الأمثلة عن منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي ومختلف مؤشراتها المستخدمة في التصنيف، مع إبراز أهميتها وبعض النقصات المحيطة بها.

## الفصل الأول: أهمية التصنيف الاقتصادي الدولي، مؤسساته ومؤشراته

## الفصل الأول: أهمية التصنيف الاقتصادي الدولي، مؤسساته ومؤشراته

## تمهيد:

نحاول من خلال هذا الفصل توضيح مفهوم التنقيط الدولي، أو كما يعرف أيضا بالتنقيط الائتماني،

وهو جانب له خصوصيته مقارنة بمفهوم التصنيف الاقتصادي الذي مر علينا سابقا.

ومن أهم هذه الخصوصيات التي لا نجدها في عملية التصنيف التي كانت موضوع الفصل الاول، أن عملية التنقيط الدولي تهتم بتصنيف الدول من حيث ملائتها الائتمانية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية ودرجة المخاطر المالية التي تواجهها هذه الدول.

كما أن عملية التنقيط لا تخضع لها الدول فقط وإنما تتعدى ذلك لتشمل مختلف المؤسسات المالية والمصرفية وحتى منتجاتها المالية.

وعلى عكس مؤسسات التصنيف الدولي التي تكون عادة هيئة دولية غير ربحية، فإن مؤسسات التنقيط أو كما تعرف بوكالات التنقيط الائتمانية، فهي مؤسسات اقتصادية هدفها ربحي وهناك ثلاث مؤسسات الأكثر شهرة تبسط هيمنتها حول عملية التنقيط في العالم، كان مصدر نشأتها هو الولايات المتحدة الامريكية.

يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين وهما:

المبحث الأول: أساسيات حول التنقيط ومؤسسات التنقيط الدولي

المبحث الثاني: مؤشرات التنقيط الائتماني الدولي

## المبحث الأول: أساسيات حول التنقيط ومؤسسات التنقيط الدولي

التنقيط الائتماني بالفرنسية la notation وبالإنجليزية rating، هي عملية تهدف إلى تقييم الجدارة الائتمانية للدولة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تجاه الأطراف الدولية الأخرى.

وعملية التنقيط على عكس عمليات التصنيف الاقتصادي لا تمس فقط الدول، ولكن يمتد نشاطها أيضا إلى تقييم مدى ملاءة المؤسسات المالية وحتى مدى جودة الأوراق والمنتجات المالية.

والقائم بعملية التنقيط هذه تسمى بوكالات التنقيط crédit rating agencies، ويوجد في العالم أكثر من 150 وكالة تنقيط أهمها على الاطلاق " ستاندارد اند بوررز وفيتش وموديز"، كلها أمريكية المنشأ.

وسنحاول من خلال هذا المبحث الإحاطة بمفاهيم حول التنقيط الائتماني ومؤسسات أو وكالات التنقيط الائتماني.

## المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنقيط

ومن أجل إعطاء هذا المطلب أهميته فقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة عناصر بداية بتعريف التنقيط وأهميته ثم أنواع التنقيط الائتماني وأخيرا صيغة الدفع المتعارف عليها مقابل خدمة التنقيط.

### أولاً: تعريف التنقيط وأهميته:

نتطرق من خلال هذا الجزء من الدرس في البداية إلى تعريف التنقيط الائتماني، ثم بعض جوانب أهميته.

### 1- تعريف التنقيط الائتماني:

#### التعريف الأول:

هو عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن ملائمة المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية وفي نفس الوقت لا يعتبر التنقيط ضمانا بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها<sup>1</sup>.

وهذا التقييم يمكن أن يعني الدول أو الشركات أو المؤسسات المالية.

#### التعريف الثاني:

يعرف التنقيط، أنه رأي بخصوص مدى قدرة المدين في تأدية التزاماته تجاه دائنيه أو تجاه حاملي سندات قام بإصدارها، ومدى قدرته في الوفاء بديونه المترتبة عن تلك السندات وفقا للمدة الزمنية المتفق عليها.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي ومداني احمد، التصنيف الائتمانيين مسبب للازمة المالية...، مداخلة مقدمة بالمؤتمر الدولي بالكويت بموضوع الازمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، 15 و 16 ديسمبر 2010، ص3.

بحيث تؤكد هيئات التنقيط الائتماني أن العمل الذي تقوم به هو "رأي"، فهو ليس بنصيحة ولا اقتراح لشراء أو بيع منتج مالي معين.

وغايتهم من ذلك هو تبرئة مسؤوليتهم من أي تبعات عن ذلك الرأي الذي يقدمونه، بحيث يترك الخيار للمستثمر وحده إذا أراد أخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراته في السوق المالي.

### التعريف الثالث:

يعني مصطلح التنقيط المالي أو تنقيط الديون كما هو شائع في العالم الانجلو سكسون، أنه تقدير أو رأي *appréciation*، صادر من وكالة تنقيط مالية حول خطر التعثر أو التخلف عن الدفع من طرف مؤسسة معينة أو دولة أو عملية إصدار للسندات أو التوريق<sup>1</sup>.

بشكل عام وبناء على ما سبق، يمكن اعتبار التنقيط الائتماني على أنه رأي مؤسسة متخصصة تسمى وكالة التنقيط الائتماني، حول الملاءة الائتمانية لشركة أو دولة أو منتج من المنتجات المالية المتداولة في السوق المالي، ومدى القدرة على الوفاء بالتزاماتهم المالية ودرجة المخاطر المالية التي يواجهونها.

وبذلك فإن الأشخاص الخاضعين للتنقيط هم عادة الأعوان الاقتصاديون الماليون وغير الماليون المصدرون لديون، سواء كانوا دول أو هيئات حكومية عمومية أو هيئات خاصة أو بنوك أو مؤسسات غير مالية، وكذا مختلف المنتجات المالية المتداولة في السوق المالي.

والتنقيط يكون عادة بطلب من المدين أو مُصدِر السند، لكن يمكن أن يصدر من هيئة التنقيط بحد ذاتها، كما على الجهة التي قامت بعملية التنقيط الاستمرار في متابعة السندات

<sup>1</sup> Patrick Csikos, émergence d'une nouvelle gouvernance internationale privée/publique..., in Cahier de l'évaluation, volume 2 la notation financière, n 5 –février 2011,38.

الخاضعة للتنقيط بعد اعلان التنقيط الاولي، وهو ما يمكن أن يؤدي - إذا ما تغيرت الظروف الاقتصادية - الى مراجعة النقطة الممنوحة في البداية.

وفي كل الأحوال، فإن الطريقة التي تتم بها عملية التنقيط نادرا ما تعلن على الجمهور، عكس ما يحدث عند اصدار السندات للاكتتاب عن طريق المؤسسات، والتي تأخذ على عاتقها ابلاغ الجمهور بالمعلومات الكافية حول هذا الاصدار.

## 2- أهمية التنقيط الائتماني:

يعتبر التنقيط الائتماني عنصر مهم بالنسبة للمستثمرين ومختلف المتعاملين في الأسواق المالية الآخرين، إذ أن له تأثير كبير جدا على قراراتهم الاستثمارية وهذا الدور يكون أكثر أهمية بالنسبة للاستثمارات على المدى الطويل.

وعموما يمكن حصر بعض من أهمية التنقيط الائتماني فيما يأتي<sup>1</sup>:

- تسعى الكثير من الشركات والمؤسسات المالية المختلفة للحصول على تنقيط ائتماني مرتفع، اذ يمكن اعتبار هذا التنقيط شهادة دولية تؤكد حسن أداء الشركة أو البنك وقوة مركزه المالي.
- كما يساعد على الحصول على القروض اللازمة لها من المؤسسات والاسواق المالية، وذلك لاعتماد الكثير من الجهات الممولة مؤسسات أو أفراد على معرفة التنقيط الائتماني للجهة طالبة الاقتراض أو مصدرة السند، فهو يمنح المزيد من الثقة في التعامل مع المؤسسات أو البنوك القائمة بعملية التنقيط.
- كما يمكن للتنقيط المرتفع أن يساهم في ترويج سندات خاصة أو حكومية في أسواق المال العالمية، فيما يمكن أن يؤدي التنقيط المنخفض إلى إفلاس مؤسسة معينة، أو حتى التسبب في حدوث أزمة مالية لدولة من الدول.

<sup>1</sup> معهد الدراسات المصرفية، التصنيفات الائتمانية، من نشرة " اضاءات "، العدد الرابع، نوفمبر 2010، الكويت.

## الفصل الثاني: مؤسسات ومؤشرات تنقيط الدول

- يعد التنقيط من المصادر الأساسية لاستيفاء متطلبات ملاءة رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل 2 الدولية.
- يُحسّن التنقيط من درجة انسياب المعلومات بين المؤسسات المقترضة والجهات المقرضة، باعتبار أن المقرض يكون لديه معلومات أكثر من المقرض، والهدف يكون تقليص عدم التماثل فيما بينهم.
- يقلص التنقيط من تكاليف المستثمر أو المقرض في جمع المعلومات وتحليلها ومتابعة المركز المالي للجهة المصدرة للسند، كما يقلص من تكاليف مراقبة ومتابعة المخاطر الائتمانية للمقرض.
- يساعد التنقيط على الحكم أو تكوين رأي عن مستوى الادارة وجودتها وأدائها العام في المؤسسات المصدرة للسند.
- يساهم التنقيط مصممي السياسات ومنظمي الاسواق المالية على فهم مخاطر السوق والشركات المصدرة للسندات، مع المساعدة على اتخاذ التدابير التي تساهم في حماية مختلف المتدخلين في السوق المالي.

### ثانياً: أنواع التنقيط الائتماني:

من أنواع التنقيط الائتماني<sup>1</sup>:

#### 1- التنقيط الائتماني حسب معيار الفترة:

وينقسم هذا النوع بدوره إلى تنقيط ائتماني للفترة الطويلة، وتنقيط ائتماني للفترة القصيرة.

##### 1-أ- التنقيط الائتماني للفترة الطويلة:

ويعبر عن رأي وكالة التنقيط بمخاطر الائتمان ذات فترة استحقاق سنة أو أكثر، ويحدد عدم الوفاء بالالتزامات المالية طويلة المدى.

<sup>1</sup> رامي زعتري، التصنيف الائتماني وفاق تطبيقه... رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2011، ص ص 15، 19.

### 1-ب- التنقيط الائتماني للفترة القصيرة:

ويعبر عن رأي وكالة التنقيط بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق التي لا تزيد عن السنة، ويحدد احتمال عدم الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة المدى.

### 2-التنقيط الائتماني حسب معيار الأداة المنقطة:

وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم التنقيط الائتماني الى نوعين أساسيين هما التنقيط الائتماني السيادي والتنقيط الائتماني للمصارف.

### 2-أ- التنقيط الائتماني السيادي:

يخص هذا النوع من التنقيط الدول بحد ذاتها، وهو يعبر عن رأي وكالة التنقيط الائتماني بالمقدرة المالية السيادية والرغبة في الدفع لمقابلة الالتزامات المالية للدولة بشكل كامل وفي الوقت المحدد.

### 2-ب- التنقيط الائتماني للمصارف:

تعتبر درجة التنقيط الائتماني للمصارف عن رأي وكالة التنقيط الائتماني في مدى امكانية دخول المصرف في صعوبات مالية في المواعيد المحددة، كما يحدد معدل الاسترداد المتوقع في حال التوقف عن أداء الدفعات المستحقة.

### 2-ج- التنقيط الائتماني للأدوات المالية المصدرة:

ومن أمثلة هذا التنقيط، تنقيط السندات المصدرة.

### 3-التنقيط الائتماني حسب معيار الجهة الطالبة للتنقيط:

وهو نوعان التنقيط الائتماني المطلوب والتنقيط الائتماني غير المطلوب.

### 3-أ- التنقيط الائتماني المطلوب:

يمكن لأي طرف متدخل في السوق المالي طلب من إحدى وكالات التنقيط تصنيفا له أو لإصداراته الائتمانية، وعليه تقوم الجهة الطالبة للتنقيط بتوفير المعلومات اللازمة لوكالة التنقيط من أجل اظهار ملاءتها الائتمانية الجيدة، والذي يزيد من فرص نجاح إصداراتها المالية وتسويقها بالشكل الافضل والوصول الى مصادر التمويل ذات التكلفة الاقل.

### 3-ب- التنقيط الائتماني غير المطلوب:

يمكن لوكالات التنقيط الائتماني أن تقوم بعملية التنقيط لأي بلد أو شركة أو إصدار دون طلب من الجهات المستهدفة من التنقيط وحتى دون رغبتها في ذلك، وهذا الحق مكفول لوكالات التنقيط في الدستور الأمريكي تحت بند حرية التعبير، وهي تقوم بذلك بإعلام المستثمرين والشركات بالحالة الائتمانية للبلد.

وتعتمد وكالات التنقيط في ذلك على المعلومات العامة المتاحة في السوق، وعادة ما تكون درجة التنقيط المطلوب أعلى من درجة التنقيط غير المطلوب لأن الأخيرة تستند على المعلومات العامة فقط.

وتقوم وكالات التنقيط بإبراز أهمية التنقيط غير المطلوب باعتبار:

- أن التنقيط غير المطلوب يخدم المستثمرين والمشاركين في الاسواق المالية، والذين يطلبون باستمرار من وكالات التنقيط إجراء عمليات التنقيط للمؤسسات أو الدول غير الراغبة في التنقيط.

- التنقيط غير المطلوب يوفر على المصدر تكاليف عملية التنقيط، حيث لا يطلب المصدر من وكالة التنقيط إجراء عملية التنقيط إلا في حال توقعه بقدرته على رفع درجة تنقيطه الائتماني الحالية بعد تزويدها بمعلومات إضافية.

- يساهم التنقيط غير المطلوب بزيادة مستوى المنافسة بين وكالات التنقيط.

### ثالثا: صيغة الدفع مقابل خدمة التنقيط:

الذي كان متعارفا عليه منذ عشرات السنين وإلى غاية السبعينات، أن المستثمرين الذين يبحثون عن المعلومة الجيدة حول الأصول المالية التي تصدرها مختلف المؤسسات، والتي يرغبون في حيازتها وتسمح لهم في تكوين استراتيجياتهم الاستثمارية هم من كانوا يدفعون المقابل لوكالات التنقيط، وفق ما كان يطلق عليه (l'investisseur – payeur)<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Cayrol, Annika, Les agences de notation financière, Réseau Financité, Novembre 2010, p1, Site Electronique: <https://www.financite.be/fr/search/agence%20de%20notation%20financiere>

فكان هؤلاء المستثمرون يبحثون دوماً عن معرفة ما هي الأصول المالية الأقل خطراً والأكثر مردودية، لذلك كانوا يدفعون مقابل تلك الخدمة لوكالات التنقيط التي كانت تمنحهم كتيبات يجدون فيها مجموع المعلومات حول مؤسسة معينة أو هيئة عمومية.

لكن تعرض هذا النظام إلى تعديل جذري خلال سنوات السبعينات، وبداية من ذلك الوقت أصبحت وكالات التنقيط الائتماني تتحصل على مقابل خدمة التنقيط من المؤسسات والهيئات المصدرة للسندات وهو ما يطلق عليه (l'émetteur – payeur).

ويعود هذا التحول لعدد من الأسباب نذكر منها<sup>1</sup>:

- التطور التقني المتزايد فيما يخص الآلات الناسخة، فقد أصبح العديد من المستثمرين الراغبين في معلومات عن المؤسسة الخاضعة للتنقيط، يقومون بنسخ غير قانوني للكتيبات التي كانت تبيعها وكالات التصنيف الائتماني دون عناء وتكلفة شراء كتيبات أصلية، وهو ما تداركته هذه الوكالات لما كان يلاحظ الانخفاض المستمر لمبيعاتها.
- كذلك، فإن العديد من المؤسسات المالية كانت تبحث على إبقاء أكبر عدد من المستثمرين لديها، كما كانت تبحث عن مستثمرين جدد يكتبون في أوراقها المالية، والحصول على تنقيط جيد من إحدى وكالات التنقيط يمكن أن يفي بالغرض، فأصبحت هذه المؤسسات بذلك من زبائن وكالات التنقيط وبدأت بدفع الأموال مقابلها، فالملاحظ قبل 1970 أنه كانت مختلف عمليات التنقيط التي أدتها وكالات التنقيط عبارة عن تنقيط غير مطلوب Non sollicitée (أنظر أنواع التنقيط)، فكانت بذلك عملية التنقيط مرتكزة على معلومات من مصادر خارجية، أي من خارج المؤسسة الخاضعة للتنقيط مثل الهيئات العالمية وغرف التجارة والسفارات...

<sup>1</sup> Fabienne Collard, les agences de notation, Courrier hebdomadaire du CRISP, in CAIRN, N 2156-2157, 2012/31, P15 <https://www.cairn.info/revue-courrier-hebdomadaire-du-crisp-2012-31-page-5.htm>

- ومع الازمة الاقتصادية لسنوات السبعينات تزايد عدد المؤسسات والدول الطالبة للتنقيط من هذه الوكالات بأمل ايجاد رؤوس أموال بتكاليف منخفضة، كما اصبحت هذه المؤسسات تزود وكالات التصنيف بمختلف الوثائق والمعلومات الخاصة بنشاطها.
- يضاف إلى ذلك، أن وكالات التنقيط اصبحت ترى بأن المؤسسات الحاصلة على تنقيط جيد كانت دائما تستفيد من هذا التنقيط، وبالتالي كان ينبغي عليها دفع مقابل هذه الخدمة التي لم يعد المستثمرون قادرون على تسديدها خاصة مع ارتفاع تكاليف خدمة التنقيط التي اصبحت وكالات التنقيط تطالب بها.

### المطلب الثاني: وكالات التنقيط الائتمانية:

نخصص هذا المطلب لتوضيح مفهوم وكالات التنقيط الائتماني ونشأتها وأهم هذه الوكالات في العالم، وآلية عملها وعدد من الانتقادات الموجهة إليها في غضون الازمة المالية العالمية الأخيرة على الخصوص.

### أولاً: مفهوم وكالات التنقيط الائتماني ونشأتها:

#### 1-تعريف وكالات التنقيط الائتمانية:

يمكن تعريف وكالات التنقيط الائتماني، أنها منظمة أو هيئة خاصة، متخصصة في تحليل حسابات الشركات والدول والعمليات المالية، وتقوم بنشر تنقيط حول قدرة هذه الاعوان في تأدية التزاماتها<sup>1</sup>.

كما تعرف أنها شركات خاصة تصدر تقييمات لما تسمى بالجدارة الائتمانية لدولة أو مؤسسة أو مصرف معين، وذلك من خلال منح درجات طويلة أو قصيرة الاجل للديون التي يتم تصنيفها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Cayrol, Annika, op cit, p1.

<sup>2</sup> محمد سليمان الاحمد وعبد الكريم صالح عبد الكريم، المسؤولية المدنية لوكالات التصنيف الائتماني...، من مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، الامارات العربية المتحدة، المجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2017، ص266.

## 2- نشأة وكالات التنقيط الائتمانية:

من المؤرخين من يربط بداية عمل التنقيط الائتماني بمكتب الاستعلامات من أجل التجارة الذي أسسه الفرنسي فرانسوا فيدوك Francois vidocq سنة 1833، وهو وكالة استخبارية من مهامها جلب المعلومات عن المقترضين Emprunteurs.

وكان في الولايات المتحدة الأمريكية ميلاد وكالات التنقيط المالية كما نعرفها في الوقت الحالي، وذلك بعد الازمة المالية لسنة 1837.

وأول الوكالات التي أسست في هذا المجال من النشاط هي وكالة " دون " Dun- سنة 1841، و"ذي ماركنثيل اجنسي" - The mercantile agency - في نيويورك، هذه الاخيرة تفرعت من مؤسسة لتسويق النسيج قررت استعمال ملفات زبائنها لبيع المعلومات المالية حول مستوى الملائة المالية للزبائن.

والنجاح الذي حققته هذه الوكالات أدى إلى بروز وكالات أخرى مثل وكالة " برادستريتس امبروفد كومرسيل " - Bradstreet's improved commercial - التي أصدرت أول كتيب حول التنقيط سنة 1857.

ومع بداية تطور النقل بالسكك الحديدية في الولايات المتحدة، بدأ يصدر الكثير من الكتيبات في مجال التنقيط موجهة لتقديم وسائل تقييم المشاريع الاستثمارية في شركات سكك الحديد<sup>1</sup>.

كما أطلق هينري بور Henry poor في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1868، اصدارا سنويا للإحصاءات، حول قطاع النقل بالسكك الحديدية الذي كان يشهد في تلك الفترة تطورا كبيرا وكان لذلك الاصدار تجاوبا ملفتا للانتباه.

<sup>1</sup> Chares Bergier, le contrôle international des agences de notation financières, Thèse de doctorat, université cote d'azur, 2018, France, pp 15.16.

تلاه مطلع القرن العشرين سنة 1900 جون مودي John moody الذي أصدر كتيبات حول التنقيط المالي، كان الهدف من إصدار هذه الكتيبات هو إعطاء القارئ وسائل تقييم الاستثمارات المالية من أسهم وسندات، وبعد الازمة المالية لسنة 1907 كان من الضروري تنقيط وترتيب مختلف الديون بأكثر وضوح ممكن.

وتبع " بوور" ما يقوم به " مودي " من تصنيف للديون سنة 1916 ثم وكالتين آخرين، هي ستاندارد ستاتستيكس Standard statistics سنة 1922، ووكالة فيتش Fitch التي أسسها جون كنولس فيتش John knowles fitch التي برزت سنة 1924، بالرغم من تأسيسها قبل ذلك سنة 1913 في نيويورك، واندمجت كل من " بوور" و"ستاندارد" سنة 1941 .

ومنذ ذلك التاريخ والوكالات الثلاث تحتكر عملية تنقيط الديون في العالم، ولم تتمكن أية وكالة أخرى البروز بنجاح، لأن أي محاولة كانت تقوم بها وكالة حديثة النشأة، إلا ويتم شراءها من إحدى وكالات الاحتكار الثلاثة باستثناء بعض الحالات.

وخلال الازمة المالية لسنة 2008 كانت هذه الوكالات الثلاثة تمثل 94 بالمائة من رقم الاعمال المنجز من عملية التنقيط في العالم، والباقي تتقاسمها عدد من الوكالات الصغيرة وفي مجالات محددة<sup>1</sup>.

ومن هذه الوكالات نجد الوكالة الألمانية سكوب راتينغ Scope rating، بالإضافة إلى الوكالة الصينية داغونغ Dagong، التي تعتمد منهجية مخالفة تماما لمنهجية التنقيط التي تتبعها الثلاثة الكبار، والوكالة الروسية ACRA التي تم انشائها سنة 2015 في نفس السنة التي تراجعت فيه نقطة روسيا من طرف وكالات التنقيط الامريكية، وهنا يظهر جليا البعد السياسي لهذه الوكالات.

<sup>1</sup> Jean Guy Degos, Oussama Ben Hmiden, Jamel E. Henchiri, les agences de notation financières, in CAIRN-INFO,N 227,8/2012, p60, <https://www.cairn.info/revue-francaise-de-gestion-2012-8-page-45.htm>

ثانيا: أهم وكالات التنقيط الائتمانية في العالم وآلية عملها:

#### 1- أهم وكالات التنقيط الائتمانية في العالم:

تعتبر الأزمة المالية الأمريكية لسنة 1837 الانطلاقة الأولى لنمو نشاط بيع المعلومات المالية، بحيث كانت هذه الأزمة بمثابة إعلان فشل وانهيار النظام المالي من كل جوانبه في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من الضروري آن ذاك بروز أنشطة يكون هدفها حماية المستثمرين.

وظهر مصطلح التنقيط لأول مرة سنة 1909 من طرف جون مودي في اصداره " of rail Analyses road Investments"<sup>1</sup>.

ومنذ ذلك الوقت أصبح التنقيط يستخدم بشكل واسع من طرف مختلف المتعاملين في الاسواق المالية كدعامة وسند عند تقييم المحافظ الاستثمارية، أو كمكمل للتحليل الشخصي الذي يقوم به هؤلاء المتعاملون.

ويمكن إحصاء في وقتنا الحالي ما يقارب 150 وكالة تنقيط تنشط في الاسواق المالية عبر مختلف أنحاء العالم، لكن حجم أنشطتها يختلف بشكل واضح بحيث نجد أن الاغلبية الكبرى من هذه الوكالات لا تنشط الا في قطاعات محددة ومنها من تنشط في بلد واحد فقط.

أما الأقلية الدنيا والتي تشكل احتكار قلة، فهي تنحصر في ثلاث وكالات فقط كما سبق الإشارة إلى ذلك، وهي ستاندارد اند بوور وموديز وفيتش وتسمى الثلاثة الكبار The big three، بحيث نجد أن نشاطها يشمل مختلف أنحاء العالم.

<sup>1</sup> Patrick Csikos, opcit, p 38.

## 2-آلية عمل وكالات التنقيط الائتمانية:

تقوم وكالات التنقيط بعملها من خلال جمع كم كبير من المعلومات المتاحة، لكن أيضا بمعلومات غير متاحة تنفرد بها هذه الوكالات.

والطريقة المبسطة في التعامل، أنه لما يتم عقد اتفاق إجراء عملية التنقيط بين الوكالة والمصدر l'émetteur هذا الأخير يبعث بالوثائق المطلوبة من أجل تحليلها، وهي وثائق تبرز نقاط القوة والضعف للمؤسسة الخاضعة للتنقيط.

ثم تقوم وكالات التنقيط بتعيين محلي الائتمان المسؤولين عن تحليل عملية التنقيط، ويتضمن التحليل عدد من العوامل الكمية والنوعية حسب محددات تختارها الوكالة القائمة بعملية التنقيط.

وتأخذ وكالة التنقيط الائتماني فترة زمنية تتراوح عادة بين عدة أسابيع إلى عدة أشهر، حسب درجة تعقيد الأدوات المراد تصنيفها وحجمها، إذ يمكن لمحلل الائتمان أن يقوم بتحليل 55 ملف لإبداء رأيه إلى غاية تنقيطه<sup>1</sup>.

وعند إتمام مهمة التنقيط تقوم الوكالة بنشر النقطة إلا إذا ما رفضت المؤسسة ذلك ففي ذلك الحال لا تنشرها.

وفي حال ما تم نشرها، تكون هذه النقطة محل متابعة مستمرة من طرف الوكالة ويتم الاخذ بعين الاعتبار أي حدث أو ظرف جديد يمكن أن يؤثر على النقطة الأولية الممنوحة، سواء بطريقة ايجابية أو سلبية على جودة دين المصدر الخاضع للتنقيط، لذلك فإن هذا المصدر سيقوم بالاتصال بالوكالة بشكل منتظم.

وبذلك فإن التنقيط سيكون خاضع للتعديل في أي لحظة إذا رأت وكالة التنقيط داع لذلك، والمصدر في هذه المرحلة ليس له الحق في رفض التعديل أو في رفض نشره.

<sup>1</sup> بن سويسي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص501.

ويمكن تحديد أهم هذه المراحل بشكل عام فيما يأتي<sup>1</sup> :

- طلب المصدر إعطائه درجة التنقيط الائتماني؛
- زيارة محلي الائتمان للمصدر؛
- قيام محلي الائتمان بتحليل البيانات؛
- مناقشة لجنة الائتمان لتقرير محلي الائتمان؛
- إخطار المصدر بدرجة التنقيط الائتماني؛
- نشر التنقيط الائتماني في أسواق رأس المال؛
- مراقبة درجة التنقيط الائتماني.

وبداية من سبعينات القرن الماضي، لم يعد نشاط وكالات التنقيط محصورا في ذلك المجال فقط، فقد بدأت وكالة "موديز" في توسيع نطاق عملها وجعلته يشمل الدول، وعدد كبير من المصدرين العموميين للسندات، مثل البنك الاوربي للاستثمار..

ويعتبر التنقيط الذي تخضع له الدول، تنقيطا سياديا Notation souveraine وهو في العادة لا يكون بطلب من الدولة.

وكان في الولايات المتحدة الامريكية ميلاد وكالات التنقيط المالية كما نعرفها في الوقت الحالي، وذلك بعد الازمة المالية لسنة 1837.

### ثالثا: دور وكالات التنقيط الائتمانية:

استهل " توماس فريدمان" أحد الكتاب الأمريكيان مقاله في النيويورك تايمز في الصفحة الاولى سنة 1995، بمقولته الشهيرة " نحن نعيش في عالم يتكون من قوتين عظيمتين هما الولايات المتحدة الامريكية وموديز، فالولايات المتحدة الامريكية بإمكانها تدمير دولة معينة بالصواريخ، وموديز يمكنها تدمير دولة معينة بخفض تنقيطها لها"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص501.

<sup>2</sup> Charles bergier, opcit, p46.

## الفصل الثاني: مؤسسات ومؤشرات تنقيط الدول

يتمحور الدور والهدف الرئيسي لوكالات التصنيف الائتماني حسب تقرير للجمعية العامة للأمم المتحدة، في الحد من عدم تناسق المعلومات بين المقرضين والمقترضين، من خلال تحديد قدرة واستعداد المقترضين المحتملين على الوفاء بالتزاماتها بشأن خدمة الدين.

وقد أعطت الأزمة المالية العالمية دفعة جديدة لمناقشة دور وفعالية وكالات التصنيف الائتماني وأثرها على استقرار النظام المالي العالمي<sup>1</sup>.

فمن المهام الأساسية التي جاءت من أجلها وكالات التنقيط لتأديتها، هو وضع المعلومات المتخصصة التي بحوزتها حول الدول والمؤسسات الاقتصادية والمالية والاصول المالية المختلفة تحت تصرف المستثمرين.

وذلك باعتبارها من أهم مصادر المعلومات بالنسبة لمختلف الاعوان المتدخلين في الاسواق المالية العالمية من مستثمرين ومصدري الاوراق المالية، وهو ما يسهم في تحقيق كفاءة الاسواق المالية بتوفير المعلومة الدقيقة للجميع وبتكلفة بسيطة.

كما يكمن دور وكالات التصنيف أيضا في تقدير وقياس درجة خطر عدم تسديد الديون من طرف المدينين، فالقيمة التي ستمنح للمؤسسة المصدرة للسندات تكون محددة عند اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، فإذا كانت النقطة مرتفعة هذا يعني أن المخطر ضعيف وبالتالي فإن عدد كبير من المستثمرين من سيقبلون على الاستثمار وإذا كانت منخفضة فيدل على أن المخطر كبير<sup>2</sup>.

وعموما كانت مهام وكالات التنقيط تتطور مع مرور الوقت خاصة منذ بداية سبعينات القرن الماضي، وسنتوقف فيما يأتي عند بعض هذه المهام منذ ذلك التاريخ:

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، تقرير الأمين العام، خلال الدورة 67 للجمعية العامة تحت رقم A/67/174 ، 21 جويلية 2012، النسخة العربية، ص8.

<sup>2</sup> Cayrol, Annika, op cit, p1., p1

• مع بداية سبعينات القرن الماضي اتسع دور هذه الوكالات عندما أصبح يشمل تقييم الجدارة الائتمانية للدول والجماعات المحلية؛

• وفي منتصف السبعينات، تدعم دورها باشتراط هيئة البورصة والاسواق المالية على بعض صناديق الاستثمار عدم شراء سندات إلا إذا كانت تتمتع بتصنيف ائتماني مرتفع، والتقييم الجيد مفيد ومهم للمؤسسة التي تم تنقيطها وكذلك بالنسبة للمستثمرين، فبالنسبة للأولى سيجعل الأمور أسهل وأسرع إذا ما أرادت اصدار سندات أو اقتراض والأمر ينطبق على الدول كذلك، أما بالنسبة للمستثمرين فكأنما تقول لهم وكالة التنقيط أن هذه الشركة أو المؤسسة المالية أو الدولة لها سجل يدل على مدى قدرتها على اعادة الاموال التي اقترضتها<sup>1</sup>.

• ومنذ مطلع ثمانينات القرن الماضي ومع موجة التحرر المالي، برزت أهمية هذه الوكالات أكثر وأصبحت معلما من معالم النظام المالي العالمي، خاصة بعد الدور المحوري الذي أعطته اتفاقية بازل الاولى سنة 1988 لهذه الوكالات، حيث كانت الهيئة الوحيدة المخول لها تقييم أصول البنوك وترجيح خطر عدم الدفع.

• وفي التسعينات ترسخ دورها وأهميتها أكثر مع الانتشار الواسع لتقنيات الهندسة المالية كالتوريق فكانت هذه الوكالات حاضرة في هذه العملية في كل مراحلها، بدءا بتقييم محفظة القروض وتنقيط جودتها الائتمانية، إلى تقديم الاستشارات حول طريقة هيكله الاوراق المالية المصدرة وتعيين مختلف شرائحها<sup>2</sup>.

وبالرغم من الوجه السيئ الذي خرجت به هذه الوكالات بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والانتهاكات التي تلقتها بضلوعها كإحدى مسببي هذه الأزمة، إلا أنها لا تزال ذات مكانة وقوة في صنع قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين.

<sup>1</sup> محمد سليمان الأحمد، عبد الكريم صالح عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 269.

<sup>2</sup> بن نعمون حمادو ، دور وكالات الجدارة الائتمانية في تحقيق الكفاءة والاستقرار...، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12(3)، جوان 2017، ص61.

رابعاً: الانتقادات الموجهة إلى وكالات التنقيط وبعض تدابير إصلاحها:

### 1- الانتقادات الموجهة إلى وكالات التنقيط:

توجه لوكالات التنقيط العديد من الانتقادات والأمر هنا يتعلق أساساً بالوكالات الثلاثة الكبرى في العالم، خاصة باتهامها في الضلوع بحدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وأزمة منطقة اليورو وقبل ذلك أزمة الدول الناشئة سنة 1997، ومن هذه الانتقادات نجد:

- يعاب على هذه الوكالات عدم كشف كفاءات تقييمها للمنتجات المالية المختلفة بشكل مفصل، فهي تقدم رأيها بخصوص هذه القيم المالية بواسطة نقاط تمثل معلومات ملخصة تعبر عن وضع تلك المنتجات المالية.
- موضوعية هذه الوكالات في أداء وظائفها هي محل شك، ومن أسبابه توافق مصالح هذه الوكالات مع الجهات الطالبة للتنقيط، وهو ما دفعها إلى تضخيم نقاط زبائنها في سعيها لتعظيم مداخيلها والحفاظ على نصيبها من السوق، ومن الأمثلة على ذلك قضية بنك ليمان براذرز<sup>1</sup>...
- كما يعاب على هذه الوكالات وعلى الاخص الوكالات الثلاث الكبرى، أن خلال الطفرة التي سبقت الأزمة في الأوراق المالية المدعومة بالرهونات العقارية الأمريكية الخطرة كثيراً ما كانت تعطي تصنيفات بالدرجة الأعلى AAA لأعداد كبيرة من تلك الإصدارات، وتحصلت هذه الوكالات على أرباح كبيرة بعد زيادة الطلب عليها.

ومثال على ذلك، قامت وكالة موديز لوحدها بتنقيط ما قيمته 4700 مليار دولار من الأوراق المالية المدعومة بالرهون السكنية خلال الفترة بين 2000 و 2007، وقيامها بتصنيف ما قيمته 736 مليار دولار من التزامات الدين المضمونة.

<sup>1</sup> مغاري عبد الرحمن، دور وكالات التصنيف الائتماني في تقييم القيم المالية واثرها على سير الاسواق المالية الدولية، من مجلة أبعاد اقتصادية، العدد الثالث، 2013، ص 55.

وعبر رئيس هيئة التحقيق في الأزمة المالية على ذلك أن وكالة موديز كانت مصنعا للتنقيط بدرجة AAA، وقال أن المستثمرين الذين إعتدوا التنقيط الصادر من موديز لم يحققوا مستوى كبير من النجاح<sup>1</sup>.

وعموما، كشفت الأزمة المالية لسنة 2008 عن وجود عيوب كثيرة على عمليات التنقيط التي تقوم بها هذه الوكالات وكذلك الاجراءات المتبعة في عملها، ووجهت إليها إتهامات عن ضلوعها في نشوب هذه الأزمة ومن ذلك:

- تضخيم تصنيف الاوراق المالية المرتبطة بالرهن العقاري، والذي أدى إلى زيادة إصدار الأوراق المالية ذات المخاطر المرتفعة مثل تلك المضمونة بالرهن العقاري...

- عدم التدخل وتعديل التنقيط الائتماني قبل الأزمة المالية لسنة 2008، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن شركة AIG حصلت على تنقيط ائتماني مرتفع من قبل جميع وكالات التنقيط وذلك قبل يوم واحد من محاولة انقاذها.

وفي السياق ذاته، كان بنك ليمان برذرز (الذي يعتبر الكثيرون إفلاسه الشرارة التي أطلقت الأزمة)، قد حصل على تصنيف ائتماني (AAA) من فيتش و موديز وستاندر اند بورز، وهو أعلى تصنيف بين البنوك الاستثمارية في أمريكا وعلى مستوى العالم.

وتبعاً لذلك إستقطب ودائع استثمارية كبرى من دول الخليج العربي وأوروبا والصين ودول آسيا، وبلغ سعر سهم بنك ليمان برذرز 200 دولار في أسواق المال الأميركية، ومع انفجار أزمة البنك وسماح الادارة المالية الاميركية بإفلاسه انخفض سعر سهم البنك إلى 0.2 دولار.

<sup>1</sup> بن موسى حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 505.

كما تعرضت وكالات التصنيف الائتماني للعديد من الانتقادات في السنوات القليلة الماضية في تعاطيها مع أزمة منطقة اليورو، لعل أهمها ضعف قدرتها على تقييم المخاطر المستقبلية والبطء أو التأخر في رصد الاتجاهات السالبة التي يتعرض لها بعض مصدري الديون، بعد عملية الإصدار وبالتالي رد الفعل المتأخر في تخفيض التصنيفات.

حيث تأخرت كثيراً في خفض تصنيف كل من اليونان وإيرلندا وقبرص والبرتغال وإسبانيا، رغم توافر كل الشروط والاعتبارات اللازمة لتخفيض مستوى التقييم.

## 2- أهم جوانب الإصلاح المتخذة تجاه وكالات التنقيط بعد الأزمة المالية:

برزت أهم هذه الإصلاحات على الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي منها<sup>1</sup>:

### 2-أ- الإصلاحات المتخذة في الولايات المتحدة الأمريكية:

قامت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية سنة 2009، بتعزيز الإطار التشريعي عقب أزمة الرهن العقاري، بالإضافة إلى تعزيز مسؤولية وكالات التنقيط وتعزيز شفافية المعلومات وتعزيز المنافسة في صناعة التنقيط وتجنب تضارب المصالح.

كما أقر الكونغرس الأمريكي قانون معروف بـ دود فرانك - Dodd - Frank Act متمثل في ترسانة من التشريعات، تهدف إلى تحقيق إصلاح جذري في النظام المالي الأمريكي، وإنشاء هيئة تقوم على الإشراف ومراقبة عمل وكالات التنقيط وذلك من خلال مجموعة من الأحكام القانونية.

### 2-ب- الإصلاحات المتخذة في الاتحاد الأوروبي:

وضع الاتحاد الأوروبي إطار تشريعي جديد سنة 2009 يتعلق بالإشراف والرقابة على أنشطة وكالات التنقيط، كما قام بإنشاء الهيئة الأوروبية للرقابة على الأسواق المالية سنة 2011 مهمتها الأساسية تكمن في النقاط الآتية:

<sup>1</sup> بن قراب صفية ودبوب يوسف، وكالات التنقيط كأداة لتفعيل الاستثمار...، مجلة ابعاد اقتصادية، السنة الرابعة، العدد 7، جوان 2017، ص36.

## الفصل الثاني: مؤسسات ومؤشرات تنقيط الدول

- تسجيل وكالات التنقيط وإجراء التحقيقات على مستوى الوكالات؛
- تجنب تضارب المصالح ومنها أن الوكالات لا يمكنها تقديم استشارة لمؤسسة قامت بتنقيطها؛
- ضمان جودة التنقيط وضمان المراقبة المستمرة للتنقيط؛
- ضمان مستوى عال من الشفافية منها ضرورة القيام بنشر تقرير خاص بالشفافية سنوياً.

كما عادت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية سنة 2008 لتصدر مشروع قانون للحد من تعارض المصالح في هذا القطاع، يركز على زيادة الإفصاح العام والإفصاح عن النموذج المعتمد في التحليل، والإجراءات المعتمدة في إعادة التقييم وعدم إلزام بعض الصناديق الاستثمارية على الشراء من السندات أو الديون ذات الجدارة الائتمانية المرتفعة..

بالإضافة إلى عمل مراجعة شاملة لجميع التقييمات الخاطئة التي تمت من قبل هذه الوكالات للوقوف على أسباب هذه الأخطاء.

وقد قام الاتحاد الأوروبي كذلك أسوة بالولايات المتحدة في شهر ماي 2012، بإصدار قانون لإنشاء أول هيئة رقابية أوروبية يُعهد لها بوضع المعايير والقواعد اللازمة للرقابة والإشراف على الوكالات وكسر احتكارها، وإجبار الوكالات الراغبة في العمل في دول الاتحاد الأوروبي على زيادة الشفافية والإفصاح عن المعايير والإجراءات المتبعة فيها التي تكفل حماية جمهور المستثمرين<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> موديز وستاندارد ند بوورز وفيتش توجه القرار الاستثماري، من صحيفة البيان، يوم 23 يناير 2014، من الموقع الإلكتروني: <https://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2014-01-23-1.2046612> ، تم تصفح الموقع يوم 25 يناير 2019.

## المبحث الثاني: مؤشرات التنقيط الائتماني الدولي:

تعرف أيضا بمؤشرات تصنيف الجدارة الائتمانية، وهي مقاييس تحاول تقييم احتمالات -خطر- عدم سداد مقترض معين لقيمة القرض المستحق عليه، وهي تركز على محاولة تقييم المخاطر التي قد تؤدي إلى عدم الوفاء بالتزامات السداد<sup>1</sup>.

والمتعارف عليه، أن مختلف الدول تهتم بالحصول على مؤشرات عالية حتى تسهل عليها عملية الحصول على قروض من الأسواق المالية العالمية بشكل عام<sup>2</sup>.

ويطلق على تقييم الجدارة الائتمانية للحكومات بالتصنيف السيادي، ويمكن لمؤشرات الجدارة الائتمانية السيادية التي تحصل عليها الدولة أن تؤثر على الجدارة الائتمانية لمجموعة عريضة من المقترضين المحليين داخل ذلك البلد، منهم الإدارات المحلية والشركات الخاصة والعمومية<sup>3</sup>.

ويعود تاريخ أول إصدار لهذه المؤشرات إلى سنة 1909 من طرف الوكالة مودي لمالكها جون مودي، وقامت سنة 1929 بتنقيط حوالي خمسين إدارة مركزية تصدر سندات اقتراض على المستوى الدولي.

كما تباطئ نشاط التنقيط منذ الحرب العالمية الثانية، بحيث لم يتعد عدد الدول التي كانت تقترض من سوق رأس المال الأمريكي سوى 15 دولة تحصلت على تنقيط من وكالة مودي، وكان ذلك نهاية ثمانينات القرن الماضي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ناجي التوني، مؤشرات الجدارة الائتمانية، من سلسلة جسر التنمية، وهي سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الرابع والأربعون، اغسطس 2004، السنة الرابعة، الكويت، ص2.

<sup>2</sup> احمد طلفاح، الجدارة الائتمانية السيادية: المبادئ الاساسية...، المعهد العربي للتخطيط، افريل 2005، الكويت، ص1.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص5.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص ص7،8.

أما منذ فترة التسعينات فقد ازدهر نشاط التنقيط وزاد عدد الدول التي تم تنقيطها وزاد عدد وكالات التنقيط بشكل كبير جداً، رغم أن أهمها ظل محصوراً في ثلاث وكالات على المستوى العالمي.

وسنقوم من خلال هذا المبحث بتحديد أهم عوامل إجراء التنقيط الائتماني واستخراج مؤشر الجدارة، كما سيتم توضيح أهم رموز التنقيط الائتماني.

### المطلب الأول: العوامل المحددة لإجراء التنقيط الائتماني واستخراج مؤشر الجدارة:

تعتمد وكالات تنقيط الجدارة الائتمانية على عوامل متعددة كيفية وكمية لإجراء التنقيط واستخراج مؤشر الجدارة، مع العلم أن هناك بعض العوامل يصعب وصفها في شكل كمي أو تحديد وزن ترجيحي لها، مما يؤدي في معظم الحالات إلى اختلافات بين الوكالات في التنقيط<sup>1</sup>.

وعلى سبيل المثال، وحسب أحد الاقتصاديين فإن وكالة ستاندارد أند بوررز، تكون أكثر صرامة وتشدد عندما ترى أن مديونية الدولة مفرطة، أما الوكالتين المنافستين لها -فيتش وموديز - فهما يركزان بشكل أكبر على القوة الاقتصادية للدولة<sup>2</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، تبقى العديد من المحددات مرتبطة بكثير من السرية لأن فقط الجوانب المنهجية العامة ما تتيحه هذه الوكالات ويطلع عليه مختلف الأفراد.

وذلك بالرغم من محاولات كل من الاتحاد الأوروبي بداية من سنة 2009 والولايات المتحدة بداية من سنة 2010 من أجل فرض الشفافية على منهجية وكالات التنقيط<sup>3</sup>.

وينبغي التفريق بين التنقيط الذي تخضع له الدولة والتنقيط الذي تخضع له المؤسسات المالية، وسيتم في البداية لقاء الضوء على بعض العوامل المحددة للتنقيط واستخراج

<sup>1</sup> ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص5.

<sup>2</sup> Fabienne Collard, les agences de notation, Courrier hebdomadaire du CRISP, 2012/31,n 2156-2157,p.20.

<sup>3</sup> Ibid,p.20..

مؤشرات الجدارة الائتمانية السيادية الخاصة بالدول التي يمكن أن تتفق عليها مختلف وكالات التنقيط الائتمانية الدولية<sup>1</sup>.

**أولاً: العوامل المحددة للتنقيط واستخراج مؤشرات الجدارة الائتمانية للدول:**

سيتم عرض في البداية بعض العوامل العامة، ثم على سبيل التفصيل سنتطرق إلى بعض المحددات التي تستند إليها كل من وكالة ستاندارد اند بورز ووكالة فيتش.

### **1- العوامل العامة:**

ومن هذه العوامل أو المتغيرات نجد:

- **نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي:**

ويعكس هذا المتغير مقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وسداد قيمة القرض مع خدمة الدين، بالإضافة إلى مدى قدرة النظام الضريبي في الدولة على تحقيق الإيرادات اللازمة للإنفاق على البنود المختلفة بما في ذلك القروض وخدمة الدين، كما يعكس مدى الاستقرار السياسي للدولة المعنية.

- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:**

ومن دلالات وجود معدل نمو مستقر وموجب ومرتفع، أن هناك مقدرة أكبر للحكومة على السداد.

- **معدل التضخم:**

يدل ارتفاع معدل التضخم على وجود اختلال هيكلي في الاقتصاد وعدم المقدرة على تسديد القروض.

<sup>1</sup> ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص ص6،5.

• وضع الموازنة العامة:

يمكن للعجز في الموازنة العامة أن يكون دليل عدم قدرة الحكومة على سداد القرض وعدم قدرة النظام الضريبي على تغطية النفقات.

• وضع الميزان الخارجي:

يمكن للعجز في الميزان الخارجي (الميزان التجاري خصوصا وميزان المدفوعات بشكل عام)، أن يكون دلالة على اعتماد القطاع الخاص والعام على الموارد المالية الخارجية، خاصة إذا كان هذا العجز مزمنا إذ يمكن أن يكون دلالة على اختلال جوهري في الهيكل الاقتصادي الذي يتطلب برامج اصلاح اقتصادي واسعة.

• وضع المديونية الخارجية:

ويشير ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى زيادة مخاطر عدم الوفاء.

• وضع التنمية الاقتصادية:

ويمكن الاستعانة هنا بمؤشرات صندوق النقد الدولي الذي يقوم بتصنيف الدول النامية حسب درجة التصنيع في الاقتصاد.

• المراجعة التاريخية لتحقيق خطر عدم السداد:

يعبر وجود تاريخ في عدم السداد - خاصة إذا كان في الزمن القريب - على زيادة مخاطر عدم السداد.

وعموما، تستخدم هذه المتغيرات في حساب مؤشرات الجدارة الائتمانية بنسب مختلفة لكل منها حسب الأهمية النسبية لكل متغير.

وحسب وكالات التنقيط الائتماني فإن تلك النسب تعتمد أساسا على الخبرة والتجربة المحصلة عبر سنوات طويلة، حتى تعكس هذه المؤشرات في الأخير واقع المؤسسة أو الدولة الخاضعة للتنقيط، وهي أحد الأسباب الأساسية لحدوث اختلافات في التنقيط بين الوكالات الائتمانية.

وفي دراسة قياسية هدفت إلى قياس الأهمية النسبية لمجموعة المتغيرات المحددة لمؤشرات الجدارة الائتمانية السيادية لعينة من 49 دولة، ولمؤشرات الجدارة الائتمانية من وكالتي موديز وستاندارد اند بورز، فقد خلصت أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 24000 دولار سنويا يعتبر محدد قوي في منح الدولة تقدير جدارة ائتمانية سيادية مرتفعة.

كما توصلت الدراسة إلى أن معامل الارتباط بين هذا المتغير والحصول على مؤشر جدارة ائتمانية مرتفعة تكون حوالي 23.5 بالمائة، يليها متغير المديونية الخارجية بنسبة 17.5 بالمائة ثم التضخم في حدود 15 بالمائة، ووضع التنمية الاقتصادية في حدود 10 بالمائة.

أما متغير المراجعة التاريخية لحدوث خطر عدم السداد، فخلصت الدراسة إلى أن معامل ارتباطه كان كبير جدا في الدول ذات التنقيط المنخفض وبلغ حوالي 76.5 بالمائة<sup>1</sup>.

## 2- عوامل تستند إليها وكالة ستاندارد اند بورز:

قامت وكالة ستاندارد اند بورز بعد الأزمة المالية الأخيرة لسنة 2008، بنشر المعايير التي تعتمدها في مجال التنقيط الائتماني السيادي وكانت كما يأتي<sup>2</sup>:

المالية العامة ..... 25 بالمائة؛

العوامل المؤسسية (السياسية، الاقتصادية، والحوكمة) ..... 33 بالمائة؛

النقود والأسواق المالية..... 20 بالمائة؛

العوامل الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي...) ..... 11 بالمائة؛

الوضعية الخارجية (ميزان المدفوعات، الاحتياطات الخارجية...) 11 بالمائة.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص6.

<sup>2</sup> Fabienne Collard, Opcit, p20.

### 3- محددات أو مؤشرات التصنيف الائتماني حسب فيتش:

من المحددات أو العوامل التي تعتمد عليها وكالة فيتش في استخراج مؤشر الجدارة الائتمانية السيادية نجد<sup>1</sup>:

#### أ- العوامل الديمغرافية والتعليمية والهيكلية:

ونذكر منها:

- معدل نمو السكان؛
- أعداد ونسبة السكان المؤهلين لارتياذ المدرسة الثانوية والتعليم العالي؛
- مستوى المعيشة مقاسا من الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد؛
- توزيع الأراضي والثروة؛
- مستوى البنية التحتية في مجال النقل والاتصالات؛
- وفيات الرضع والعمر المتوقع وتطور الخدمات الصحية؛
- الموارد الطبيعية بما فيها الاحتياطات المؤكدة من المعادن والبتترول.

#### ب- تحليل سوق العمل:

- الحجم والتطور التاريخي لإجمالي القوة العاملة؛
- العمل كنسبة مئوية من القوة العاملة؛
- العمالة حسب القطاع والنسب المئوية من المجموع؛
- تطورات الأجور ونمو الأرباح؛
- وصف التأثيرات الرئيسية على تحديد الأجور؛
- درجة الكثافة النقابية.

<sup>1</sup> بن سويسسي حمزة، دور وكالات التصنيف الائتماني في حدوث الازمات المالية...، مجلة الحقيقة، سبتمبر 2016، العدد 38، ص502.

**ج- هيكل الانتاج والتجارة:**

- نسبة الناتج المحلي الاجمالي من كل قطاع (الزراعة والصناعة والخدمات)
- نسبة استهلاك النفط من الناتج المحلي الاجمالي؛
- حصة الواردات والصادرات من الناتج المحلي الاجمالي؛
- الصادرات والواردات حسب المنطقة الجغرافية.

**د-ديناميكية القطاع الخاص:**

- العمل الحر واتجاهه؛
- مدى وجود إطار لضمان المنافسة؛
- البحوث والإنفاق على التنمية وبراءات الاختراع؛
- معدل تكوين الأعمال والفشل واتجاهه؛
- وصف طريقة الخصخصة.

**هـ-ميزان العرض والطلب:**

- العرض الكلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي؛
- الطلب الكلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي؛
- المدخرات المحلية الاجمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي

**2-العوامل المحددة للتنقيط الائتماني للمؤسسات المالية:**

ينبغي في البداية الإشارة إلى أن هناك ارتباط وثيق بين عوامل الجدارة الائتمانية السيادية الخاصة بالدول وعوامل الجدارة للمؤسسات المالية، وفي هذا الشأن فإن وكالات التنقيط الائتماني العالمية المعروفة لا تمنح تنقيطاً أعلى لمقترض محلي عن التنقيط السيادي للدولة، بغض النظر عن مقدار جودة وضعه المالي.

ويعتمد التنقيط الائتماني للمؤسسات المالية على مزيج من المدخلات الكمية والكيفية التحليلية لأداء المؤسسة المعنية، وهذه العملية في غاية من التعقيد فهي تتعلق بدرجة الجودة الائتمانية للسند وللمؤسسة المصدرة للسند.

وتقيس درجة المخاطرة التي سوف يتحملها المستثمر من جراء شراء السند وتقييم مقدار مخاطر عدم سداد قيمة السند، مما يسمح بفهم نقاط قوة وضعف المؤسسة المالية وحساسيتها للتغيرات المفاجئة، ومن مجموع ما تعتمد عليه وكالات التنقيط لصياغة المؤشر المرتبط بالمؤسسة نجد<sup>1</sup>:

#### أ-العوامل العامة:

##### • مجالات التحليل المالي:

وتعبر على مقدرة المؤسسة المالية في تحصيل الإيرادات ومدى استمرارية ذلك، إذ ينبغي أن تحقق المؤسسة أرباحاً تغطي بها نفقاتها وتسديد الديون، بالإضافة إلى تكوين رأس مال من أجل التوسع.

وهذا الوضع سيسمح للمؤسسة الاقتراض بسهولة في السوق المالي، وهو مطلب رئيسي في تحليل الجدارة الائتمانية، أي مدى سهولة الحصول على الائتمان عند الحاجة، وتستخدم في ذلك عدد من النسب منها الأرباح قبل الضرائب والمخصصات والعائد على الأسهم...

##### • تقييم جودة الأصول:

ويعبر على مدى مقدرة المؤسسة المالية على قبول المخاطر الائتمانية ووضعية الأرباح والخسائر وجودة الأصول التي تعكس بصورة مباشرة رأس مال المؤسسة واحتياطها العام، ويعتمد التقييم على نسب مالية منها نسبة الاحتياطيات إلى جملة الذمم المدينة ونسب الأصول المعدومة، إلى جملة الذمم المعدومة ونسبة المؤونة...

<sup>1</sup> ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 9.10.

• التمويل والسيولة:

تُعتبر درجة نفاذ المؤسسات المالية إلى التمويل والحصول على متطلباتها من السيولة العنصر الحاسم في أداءها لعملياتها، وبدون ذلك فإنها لا تستطيع الاستمرار في نشاطها. لذلك فإن اكتساب ثقة السوق هو أمر ملح وفي غاية الأهمية، وهناك مجموعة من النسب المالية التي تستخدم في هذا المجال منها نسبة الديون قصيرة الأجل، والأوراق التجارية إلى جملة الديون، ونسبة التمويل المصرفي المباشر إلى جملة الأوراق التجارية.

• الكفاية الرأس مالية:

يعتبر عدم كفاية رأس المال، العامل الرئيسي في إفلاس العديد من المؤسسات المالية، وكفاية رأس المال يقيس بالدرجة الأولى درجة الأمان أو درجة ثقة المستثمرين في المؤسسة. ومن النسب المالية المفيدة في هذا المجال نجد مجموع حجم المديونية إلى الأسهم، والتي تقيس مقدار خطر التمويل الذي تتحمله المؤسسة المالية، وتفيد في تقييم عبئ المديونية في المؤسسة ومستقبل قدرتها على السداد.

ب-العوامل الكمية والنوعية:

يُضاف إلى ما سبق، مجموعة من العوامل الكمية والنوعية في إصدار مؤشرات التنقيط الائتماني الخاصة بالمصارف، ومن بعض محددات التنقيط الائتماني التي تستند إليها وكالات التنقيط في ذلك نجد<sup>1</sup>:

- المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه المصارف مثل مخاطر الإدارة ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السمعة بالإضافة إلى مخاطر التمويل والسيولة؛
- حجم رأس مال المصرف وكفايته طبقا لمقررات لجنة بازل وقدرة المصرف على النفاذ إلى مصادر رأس المال الخارجية والتمويل طويل الأجل؛

<sup>1</sup> مداني احمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، في الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية/ قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013، ص57.

- الإيرادات والأداء والقدرة على تحقيق الأرباح؛
- بيئة السوق التي يعمل بها المصرف؛
- التنويع في الأعمال؛
- الإدارة والإستراتيجية الواضحة للمصرف.

في الأخير يمكن اعتبار أن النسب المالية ذات دلالة على وضع المؤسسة المالي لكنها تكون محدودة الاستخدام لعوامل خارجة عن تحكم المحلل المالي، لذلك تستخدم وكالات التنقيط التحليل الكيفي جنباً إلى جنب مع التحليل الكمي، التي تسمح بإعطاء مؤشر أكثر مصداقية عند تقييم الجدارة الائتمانية للدول والمؤسسات.

#### المطلب الثاني: الرموز المستخدمة في تنقيط الدول ومكانة بعض الدول العربية:

تستخدم وكالات التنقيط الائتماني العالمية المعروفة، مجموعة من الرموز في شكل حروف أبجدية للتعبير على جودة الائتمان، وهناك تنقيط يخص الائتمان طويل المدى وتنقيط يخص الائتمان قصير المدى.

أما من حيث مستوى المخاطر الائتمانية فهناك درجة الاستثمار ودرجة المضاربة، وتنقسم كل درجة في هذا المستوى إلى أربعة مؤشرات تدرج حسب حدة المخاطر، مع ملاحظة أن نفس الأسلوب الذي تستخدمه كل من ستاندارد اند بورز وفيتش.

وسنقوم في البداية بتحديد أهم الرموز التي تستخدمها وكالات التنقيط حسب الفترة الزمنية (الطويلة والقصيرة)، وحسب درجة الائتمان، ثم نتعرض في الأخير إلى ترتيب أحسن الدول العربية في هذا المجال.

أولاً: رموز التنقيط الائتماني:

### 1- رموز التنقيط الائتماني حسب الفترة الزمنية:

نفرق هنا بين الرموز المستخدمة في عملية التنقيط الائتماني للفترة الطويلة والتنقيط الائتماني للفترة القصيرة:

#### 1-أ- رموز التنقيط للفترة الطويلة:

تحدد الرموز المستخدمة من قبل وكالات التنقيط حسب الفترة الطويلة كما يأتي:

- **AAA الجودة الائتمانية العليا:** تعتبر الاصدارات المنقطة بهذا الرمز أنها ذات جودة ائتمانية الاحسن مقارنة بباقي المؤشرات، بالإضافة إلى أنها الأقل مخاطر ائتمانية ومخاطر عدم سداد منخفضة جداً، وتعتبر عن قدرة عالية جداً على الوفاء بالالتزامات المالية، وتستخدم هذا الرمز كل من ستاندارد اند بوورز وفيتش، أما موديز فتستخدم بدلاً من هذا الرمز Aaa.
- **AA جودة ائتمانية عالية جداً:** يعتبر هذا الرمز مؤشر على جودة ائتمانية عالية جداً ومخاطر ائتمانية ومخاطر عدم سداد منخفضة جداً، وتعتبر عن قدرة عالية جداً على الوفاء بالالتزامات المالية، ويستخدم هذا الرمز من ستاندارد اند بوورز وفيتش، أما موديز فتستخدم بدلاً من هذا الرمز Aa.
- **A جودة ائتمانية عالية:** يعبر هذا الرمز على التنقيط الائتماني ذات الجودة الائتمانية العالية، ومخاطر ائتمانية ومخاطر عدم السداد منخفضة، وتعتبر عن قدرة عالية على الوفاء بالالتزامات المالية.
- **BBB جودة ائتمانية جيدة:** بالإضافة إلى أنها ذات جودة ائتمانية جيدة، فهي ذات مخاطر ائتمانية ومخاطر عدم السداد مقبولة، لكن من الممكن أن تؤثر العوامل

الاقتصادية على قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية، وتستخدم هذا الرمز كل من ستاندارد اند بوورز وفيتش، أما موديز فتستخدم بدلا من هذا الرمز Baa.

- **BB مخاطر مضاربة:** يعتبر التنقيط بهذا الرمز بأنه ذات جودة ائتمانية دون المتوسط ومخاطر ائتمانية عالية كما تتضمن مخاطر مضاربة، وتعطي موديز لهذا المؤشر الرمز Ba.

- **B مخاطر مضاربة عالية:** بالإضافة إلى ذلك فهي، ذات جودة ائتمانية ضعيفة ومخاطر ائتمانية عالية جدا وتتضمن مخاطر مضاربة عالية.

- **CCC مخاطر ائتمانية كبيرة:** ويعتبر هذا التنقيط بأنه ذات جودة ائتمانية ضعيفة جدا ومخاطر ائتمانية عالية جدا، كما هناك احتمال لحدوث حالة عدم السداد، وتستخدم هذا الرمز كل من ستاندارد اند بوورز وفيتش، أما موديز فتستخدم بدلا من هذا الرمز Caa.

- **CC مخاطر ائتمانية عالية جدا:** وتعتبر ذات جودة ائتمانية ضعيفة جدا ومخاطر مضاربة عالية جدا، كما هناك بعض المظاهر لحدوث حالة عدم السداد، وتضع وكالة موديز الرمز Ca لهذا المؤشر.

- **C مخاطر ائتمانية اعلى:** كما تعتبر بأنها ذات الجودة الائتمانية الأدنى، وأصبحت حالة عدم السداد وشيكة أو محتملة، وبالتالي هناك صعوبة في إستعادة أصل المبلغ. كما يتم استخدام الرمز C إذا حدثت حالة عدم سداد محدودة أو عدم سداد كاملة للالتزامات المالية:

- **RD حالة عدم سداد محدودة:** تعبر عن حدوث حالة عدم سداد محدودة لواحد أو أكثر من الالتزامات المالية.

- **D حالة عدم السداد:** تعبر عن حدوث حالة عدم سداد للالتزامات المالية للفترة الطويلة، وتعبر عن دخول المصدر في حالة الافلاس وحالة التصفية وتتم ملاحقته قضائيا من طرف الدائنين.

## 1-ب-رموز التنقيط للفترة القصيرة:

وهي تعبر عن رأي وكالة التنقيط بالمقدرة المالية للمُصدرين لمقابلة التزاماتهم المالية قصيرة الأجل، التي تقل عن 12 شهر وتستخدم وكالة موديز الرموز الآتية، مع العلم أن الحرف P هو اختصار للكلمة Prime بالإنجليزية:

- P-1: تشير إلى القدرة العالية جدا للوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل.
- P-2: تشير إلى القدرة العالية على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل.
- P-3: يدل هذا الرمز إلى أن هناك قدرة مقبولة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل.
- NP - Not Prime - تشير أن هذا التنقيط لا يقع ضمن أي من درجات التنقيط السابقة.

أما بالنسبة لوكالة فيتش فلديها ترميز مغاير لموديز وهو على الشكل الآتي:

- F1: تشير إلى أعلى جودة ائتمانية بالفترة القصيرة؛
  - F2: تشير إلى جودة ائتمانية جيدة بالفترة القصيرة؛
  - F3: تشير إلى جودة ائتمانية متوسطة في الفترة القصيرة؛
  - B: تشير إلى جودة ائتمانية ذات مخاطر مضاربة بالفترة القصيرة؛
  - C: هناك مخاطر عدم سداد مرتفعة بالفترة القصيرة؛
  - RD: يعبر هذا الرمز على حالة عدم سداد محدودة؛
  - D: يعبر هذا الرمز على حالة عدم سداد.
- ينبغي التذكير في الأخير أن هذه المؤشرات والرموز ما هي إلا رأي للوكالة القائمة بعملية التنقيط.

## 2-رموز التنقيط الائتماني حسب درجة الائتمان:

وتنقسم بدورها إلى رموز التنقيط حسب درجة الائتمان وحسب درجة المضاربة:

## 2-أ- درجة الاستثمار:

ينقسم إلى أربعة مؤشرات أساسية تدل على انخفاض درجة المخاطر الائتمانية، وتبدأ من المؤشر الأكثر أماناً ويعطى له الرمز Aaa بالنسبة إلى وكالة موديز، والرمز AAA بالنسبة لوكالة ستاندارد اند بورز ووكالة فيتش.

## 2-ب- درجة المضاربة:

ينقسم هو الآخر إلى أربعة مؤشرات أساسية تدل على ارتفاع درجة المخاطر الائتمانية، تبدأ من الرمز Ba1 بالنسبة إلى موديز، والرمز BB- بالنسبة إلى ستاندارد اند بورز وفيتش.

ويضاف إلى هذه الرموز إشارة الإيجاب " + " وإشارة السالب " - "، تستخدمها كل من ستاندارد اند بورز وفيتش، كما يستخدم أرقام من واحد إلى ثلاثة تعبر على درجة المخاطر من الأقل إلى الأكثر.

**ثانياً: ترتيب أحسن ثلاث دول عربية في التنقيط الائتماني السيادي حسب وكالات التنقيط الكبرى:**

قامت مجلة فوربس الشرق الأوسط<sup>1</sup> سنة 2018 بترتيب أقوى 3 دول عربية من حيث التصنيف الائتماني السيادي، حيث تم اشتراط أن تحصل الدول على نظرة مستقبلية مستقرة أو إيجابية من وكالات التصنيف الائتماني الثلاثة الكبرى في العالم المعروفة، مع استبعاد الدول ذات النظرة الاقتصادية المستقبلية السلبية.

وحصلت دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة على أعلى تصنيف سيادي طويل الأجل بين الدول العربية، بدرجة Aa2 من قبل وكالة موديز، تليهما المملكة العربية

<sup>1</sup> مجلة فوربس الشرق الأوسط (Forbes Middle East) هي مجلة شهرية أمريكية تأسست سنة 1917، تقوم بتوفير المعلومات المالية والاقتصادية تصدر بسبعة لغات منها العربية.

## الفصل الثاني: مؤسسات ومؤشرات تنقيط الدول

السعودية بتصنيف A+ و A1 من قبل وكالتي (فيتش) و (موديز) على التوالي، بينما حصلت على تقييم A- من قبل (ستاندرد آند بورز).

وقد غيرت وكالة (موديز) نظرتها المستقبلية لاقتصاد دولتي الإمارات العربية المتحدة والكويت من سلبية إلى مستقرة في ماي 2017 نتيجة الاستجابة لتراجع أسعار النفط، من خلال تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي كما نشرته هذه الوكالة.

وتمتلك دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة أكبر صناديق ثروة سيادية في المنطقة العربية، إذ تبلغ أصول صندوق أبو ظبي للاستثمار 828 مليار دولار، في حين تدير هيئة الاستثمار الكويتية صندوق تبلغ قيمة أصوله 524 مليار دولار مع منتصف سنة 2017، وذلك وفقا لمعهد صناديق الثروة السيادية " SWFI " .

وعلى الرغم من انخفاض تصنيف المملكة العربية السعودية من قبل وكالة (موديز) من Aa3 إلى A1 في شهر ماي 2016، إلا أن وكالة (فيتش) ترى أن العربية السعودية لا تزال في تصنيف مرتفع بدعم من قوتها المالية المحلية والأجنبية.

والجدير بالذكر في الاخير أنه ولا وكالة تنقيط من هذه الوكالات من قام إلى حد الآن بتنقيط الجزائر، وسنتعرض الى ذلك بالتفصيل في الفصل الرابع.

### خلاصة:

تعرفنا من خلال هذا الفصل على أن التنقيط الائتماني هو رأي مؤسسة متخصصة تسمى وكالة التنقيط الائتماني، حول الملاءة الائتمانية لدولة أو شركة منتج مالي، ومدى القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية ودرجة المخاطر المالية المواجهة، ويعتبر التنقيط الذي تخضع له الدول، تنقيطاً سيادياً وهو في العادة لا يكون بطلب من الدولة.

وتسعى الكثير من الدول والشركات والمؤسسات المالية المختلفة للحصول على تنقيط ائتماني مرتفع، إذ يمكن اعتبار هذا التنقيط شهادة دولية تؤكد حسن أداء الشركة أو البنك وقوة مركزه المالي.

وكان في الولايات المتحدة الأمريكية ميلاد وكالات التنقيط المالية كما نعرفها في الوقت الحالي، وذلك بعد الازمة المالية لسنة 1837.

ويمكن إحصاء في وقتنا الحالي ما يقارب 150 وكالة تنقيط تنشط في الاسواق المالية عبر مختلف أنحاء العالم، إلا أن أهمها ينحصر في ثلاث وكالات فقط.

فبالرغم من العديد من الانتقادات التي وجهت لوكالات التنقيط وأساسا الوكالات الثلاثة الكبرى، باتهامها في الضلوع بحدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وأزمة منطقة اليورو وقبل ذلك أزمة الدول الناشئة سنة 1997، إلا أن دورها يظل ذا أهمية بالغة.

كما قمنا من خلال الجزء الثاني من الفصل بتحديد أهم عوامل إجراء التنقيط الائتماني واستخراج مؤشر الجدارة، مع توضيح مختلف رموز التنقيط الائتماني.

فمن أجل استخراج مؤشر الجدارة، تعتمد وكالات التنقيط على عوامل متعددة كيفية وكمية لإجراء التنقيط مع العلم أن هناك بعض العوامل يصعب وصفها في شكل كمي أو تحديد وزن ترجيحي لها، مما يؤدي في معظم الحالات إلى اختلافات بين الوكالات في ذلك.

## الفصل الثاني: مؤسسات ومؤشرات تنقيط الدول

كما تستخدم وكالات التنقيط الائتماني العالمية المعروفة، مجموعة من الرموز في شكل حروف أبجدية للدلالة على جودة الائتمان، وهناك تنقيط يخص الائتمان طويل المدى وتنقيط يخص الائتمان قصير المدى.

## تمهيد:

يمكن تعريف مناخ الاستثمار على أنه مجموع القوانين والسياسات التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر.

كما يعبر على مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، ومن هذه الاوضاع نجد السياسية والأمنية، بحيث يعد استقرارها في بلد معين عاملا مشجعا لحركة رأس المال، ولا يمكن كسب ثقة المستثمرين الاجانب إلا بحضور الاستقرار الأمني، كما لا يمكن اغفال أيضا أهمية الاوضاع المؤسسية والتشريعية<sup>1</sup>...

ويعتبر مناخ الاستثمار أداة مهمة في معرفة مدى قدرة البلد على اجتذاب التدفقات الرأسمالية الاجنبية المباشرة، ومعنى جاذبية الاستثمار هنا هي قدرة البلد في فترة زمنية معينة على اجتذاب المشاريع الاستثمارية الاجنبية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الانتاج.

ومن أهم الهيئات العالمية التي تقوم بتصنيف الدول من حيث مناخ الاستثمار، نجد البنك العالمي الذي يصدر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال العالمي ومؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة، الذي يصدر تقريرا سنويا حول الاستثمار العالمي، كما يوجد عدد من الهيئات الإقليمية المختصة في ذلك منها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تقوم بإعداد مؤشر "ضمان".

وسنقوم من خلال هذا الفصل بإلقاء الضوء على مختلف هذه المنظمات أو الهيئات، بالإضافة إلى أهم مؤشراتها المستخدمة في ذلك.

<sup>1</sup>حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص301.

## المبحث الأول: تصنيف البنك العالمي للدول حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:

يصدر البنك العالمي تقرير سنوي بعنوان " تقرير ممارسة أنشطة الأعمال " المعروف بالانجليزية Doing Business وذلك بمساعدة مؤسسة التمويل الدولية وهي إحدى فروعها، ويعود أول تقرير له إلى سنة 2004.

موضوع هذا التقرير، هو قياس الاجراءات الحكومية المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة إلى القطاع الخاص على مدى دورة حياتها، وذلك في مختلف دول العالم. وسنقوم فيما يأتي بالتعريف بالجهة المصدرة للمؤشر وتعريف مناخ الاعمال ثم نخوض في مختلف المؤشرات الجزئية التي يُعتمد عليها في تصنيف الدول.

### المطلب الاول: تعريف بالهيئة المصدرة للمؤشر "مجموعة البنك العالمي":

تتكون مجموعة البنك العالمي من خمس مؤسسات مستقلة عن بعضها البعض، ويطلق على مؤسستين مجتمعيتين منها تسمية البنك الدولي وهما البنك الدولي لإعادة الاعمار والتنمية، والمؤسسة الدولية للتنمية.

أما وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف ومؤسسة التمويل الدولية، فتختص بتوفير الدعم المباشر لمشروعات القطاع الخاص في الدول النامية.

أما المؤسسة الأخيرة، فهي المركز الدولي لتسوية النزاعات في مجال الاستثمار مهمته التحكيم في الخلافات التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والمؤسسات المضيفة<sup>1</sup>.

وتعتبر مؤسسة البنك الدولي لإعادة الاعمار والتنمية وتسمى اختصاراً بالبنك الدولي، أهم مؤسسة داخل مجموعة البنك العالمي المسؤولة عن إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال "دوينغ بيزنس"، بمساعدة المؤسسة الدولية للتمويل.

<sup>1</sup> من الموقع الالكتروني للبنك العالمي، <https://www.banquemoniale.org/fr/news/immersive-story/2017/10/31/15-years-of-reforms-to-improve-business-climate-worldwide>

## أولاً: نشأة البنك الدولي:

أنشأ البنك الدولي خلال مؤتمر برلين وودز عام 1944، من أجل إعادة إعمار أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، لهذا كانت تسميته الأولى البنك الدولي للإنشاء والتعمير. لكن بعد ذلك أصبح مجال تدخل البنك الدولي الدول النامية، وتمت إعادة صياغة المهمة الخاصة به، وهو أحد مؤسسات هيئة الأمم المتحدة، ويضم في الوقت الحالي جل دول العالم.

## 1-وظائف البنك الدولي:

من بين وظائفه نجد:

- تقديم مساعدات مالية للدول الأكثر فقراً التي يقل فيها الدخل الفردي عن الألف دولار؛
- العمل على تنمية القطاع الخاص في الدول النامية بتقديم ضمانات للإقراض أو الاشتراك في منح القروض؛
- تقديم التمويل طويل الاجل وذلك من أجل إقامة المشاريع والبرامج التنموية في الدول النامية؛
- العمل على تقوية البنى التحتية اللازمة؛
- تقديم الاستشارة والخبرة لتنظيم عمليات القروض وإدارتها وتنفيذها في الدول الأعضاء...

## 2-أهداف البنك الدولي المعلنة:

يمكن تلخيص بعض هذه الأهداف في:

- المساعدة على إعادة إعمار الاقتصاديات الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك باستثمار الاموال في أغراض انتاجية بحتة؛
- تقديم القروض والتسهيلات المالية وتسهيل تدفق رؤوس الاموال إلى الدول النامية بهدف تنمية اقتصاداتها والمناطق المتخلفة فيها؛

- تشجيع وتنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة طويلة المدى في الدول النامية، وتقديم الضمانات أو المشاركة في منح القروض والاستثمارات الاخرى التي يقوم بها القطاع الخاص في حالة عدم كفاية رأس المال لإنجاز المشروع؛
- تقديم التسهيلات المالية من موارده الخاصة أو من مصادر أخرى بشروط مناسبة؛
- توسيع وتنظيم التبادل التجاري الدولي طويل المدى.

## ثانيا: نشأة وأهداف مؤسسة التمويل الدولية:

### 1- نشأة مؤسسة التمويل الدولية:

تبنى البنك العالمي فكرة انشاء مؤسسة تابعة له متخصصة فقط بتمويل القطاع الخاص، وأطلق عليها اسم مؤسسة التمويل الدولية وذلك في سنة 1956، مقرها في واشنطن ولها استقلالية مالية ولكنها تابعة إداريا إلى البنك العالمي.

والمؤسسة بصفتها مصدرا تمويليا متعدد الأطراف، فهي تشارك وتساهم بشكل مباشر في امتلاك أسهم المشروعات في حدود معينة من الحصة المالية لرأس المال، وتعتبر هذه المساهمة محفزة للاستثمار الخاص، فهي تعزز ثقة المستثمر وتجذب المقرضين والمستثمرين.

### 2- أهداف مؤسسة التمويل الدولية:

بالنظر إلى كثرة المشاكل المرتبطة باستثمارات القطاع الخاص في الدول النامية، فقد أنشئت هذه المؤسسة لتحقيق الأهداف الآتية<sup>1</sup>:

- منح القروض والتسهيلات لتمويل الاستثمارات والمشاركة في تمويل المشاريع الصناعية التي يقوم بها القطاع الخاص في الدول النامية؛
- تشجيع القطاع الخاص للقيام بالاستثمارات الصناعية والزراعية في الدول النامية؛

<sup>1</sup> ميثم عجام، التمويل الدولي، دار زهران للنشر، الاردن، 2006، ص266.

- منح القروض للمصارف والشركات المتخصصة بتمويل التنمية بهدف إعادة منحها إلى شركات القطاع الخاص، حيث يسمح لها بالمشاركة المباشرة في شركات إنتاجية على أساس المشاركة في المخاطر؛
- تشجيع المشاريع ذات النفع العام والتي تساهم بقدر أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تقوم ببيع -أحيانا- مساهماتها في الشركة الإنتاجية بعد نجاحها إلى شركات أخرى بهدف تدوير رأس المال؛
- تشجيع وتنمية الموارد المالية المحلية من خلال دعمها في عملية الاكتتاب وطرح أسهم الشركات الخاصة؛
- العمل على تسوية المشاكل القائمة بين المستثمرين الاجانب والدول النامية، خاصة الديون المعلقة لدى الدول النامية؛
- استحدثت المؤسسة أداة لتطوير نشاطاتها بإحداث برنامج يستهدف موارد من النقد الاجنبي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول النامية.

## المطلب الثاني: المؤشرات الفرعية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:

يصدر تقرير Doing Business منذ 2004، وهو تقرير سنوي من أهدافه قياس الإجراءات الحكومية المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تعقد بيئة أداء الأعمال التابعة للقطاع الخاص في مختلف أنحاء العالم عموماً، والدول النامية خصوصاً.

ويتم استخدام عشرة مؤشرات فرعية يتم من خلالها تصنيف مختلف الدول حسب مستوى أداء هذه الإجراءات الحكومية في تسهيل أنشطة الأعمال.

والتصنيف الذي يعتمد البنك العالمي في هذا التقرير لا يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الكلية لاقتصاديات الدول.

وقبل الخوض في مضمون هذا التقرير والمؤشر، نلقي الضوء في البداية على مفهوم بيئة أداء الأعمال أو ما يعرف بمناخ الأعمال.

### أولاً: مفهوم مناخ الأعمال:

وكما يظهر على المصطلح فإنه يتكون من كلمتي مناخ والأعمال:<sup>1</sup>

#### 1- المناخ:

تأخذ هذه الكلمة مفاهيم عديدة حسب موضعها في المعنى، فنقول مثلاً هيأ المناخ الملائم بمعنى وفر الظروف المناسبة.

وهذا المعنى هو الأقرب للمصطلح الاقتصادي، فهي تعني تلك الظاهرة المركبة بحيث تتدخل في عناصرها مجموعة اعتبارات سياسية واقتصادية وقانونية وثقافية وإدارية.

<sup>1</sup> بوقزاطة سليم، تحليل وضع الجزائر في أهم مؤشرات تقرير أداء الأعمال -دوينغ بيزنس- ذات الصلة بنمو الاقتصاد غير الرسمي، مداخل في الملتقى الوطني المنعقد يومي 27 و28 فيفري 2019 بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة بومرداس حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع الممارسة وحتمية المعالجة.

## 2- الأعمال:

هي مختلف الأنشطة التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون إضافة للعقود التجارية الأخرى، تمتد إلى باقي المعاملات التي تفرضها الحياة الاقتصادية، مثل تلك التي يتضمنها قانون البنوك والاستهلاك والجباية...

وبناء على ما سبق، يمكن تعريف مناخ الأعمال أنه "مجموع العوامل السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تدفع بالمستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار في مكان أو بلد معين من أجل ممارسة أنشطة أعماله".

وهذه العوامل متنوعة جداً، ترتبط بالاستقرار الأمني والاقتصادي الكلي كما ترتبط بتكاليف اليد العاملة والطاقة وتكاليف الشروع في النشاط والنظام الجبائي والخدمات المصرفية...

ثانياً: لمحة عن نشأة التقرير وأهم مكوناته:

### 1- لمحة عن نشأة التقرير:

تعود أسباب نشأة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي صدر لأول مرة سنة 2004 إلى حدثين أساسيين، يتمثل الأول في إنهيار النظام الاشتراكي، أما الدافع الآخر فيتمثل في صدور سنة 1989 كتاب للاقتصادي البيروفي (ارناندو دي سوتو) حول الاقتصاد غير الرسمي وأهمية حقوق الملكية<sup>1</sup>.

وطرح هذا الاقتصادي فكرة مفادها أن "تسهيل أعمال المؤسسات الذي يكون بتسهيل القوانين والاجراءات سوف يعمل على تشجيع المقاولين لدخول الاقتصاد الرسمي".

ويعتمد التقرير على نوعين من البيانات، وهي الاطلاع على مجموع القوانين والاجراءات الحكومية لمختلف اقتصاديات الدول ثم إعطاء تفسيرات لها، بالإضافة إلى الاعتماد على

<sup>1</sup> حسب (سيمون جانكوف) أحد مؤسسي هذا التقرير ووزير سابق للمالية في بلغاريا.

مؤشرات الوقت والحركة (الفكرة مستلهمة من دراسة الوقت والحركة لفريديريك تايلور التي كان الهدف منها هو تحديد أفضل طريقة لأداء الوظيفة في أقل مدة زمنية)<sup>1</sup>.

## 2- مكونات أو المؤشرات الفرعية التي يركز عليها التقرير:

تضمن أول تقرير من تقارير ممارسة أداء أنشطة الأعمال الذي صدر سنة 2004، خمس مجموعات من المؤشرات عن 133 بلد، لكنه يتضمن في الوقت الحالي عشرة (10) مجموعات أو مؤشرات فرعية تلخص مراحل حياة الشركة وهي<sup>2</sup>:

### أ- بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات):

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من رواد الأعمال أو المطبقة في الممارسات العملية لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله، بالإضافة إلى الوقت والتكلفة اللازمين والحد الأدنى المدفوع من رأس المال.

وتتضمن هذه الإجراءات استخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة، واستيفاء أي إشعارات أو إثباتات أو بيانات يتطلب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة والتي تتعلق بالشركة والموظفين.

### ب- استخراج تراخيص البناء:

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات المتطلبة من شركة في قطاع البناء لتشييد مستودع، مع حساب الوقت والتكلفة اللازمين لاستكمال جميع الإجراءات.

وبالإضافة إلى ذلك، يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مؤشر رقابة جودة البناء لتقييم جودة أنظمة البناء، وقوة رقابة الجودة وآليات السلامة وأنظمة تحديد المسؤولية والتأمين ومؤشر الشهادات المهنية.

ويتم جمع المعلومات عبر إرسال استبيانات إلى خبراء في مجال تراخيص البناء، بما في ذلك من معماريون ومهندسون مدنيون، ومحامون مختصون في مجال الإعمار، وشركات البناء، ومؤسسات عامة خدمتية، وموظفون عموميون معنيون بأنظمة البناء لجهة إصدار الموافقات واستخراج التراخيص وإجراء المعاينات.

<sup>1</sup> البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2010، واشنطن 2010، ص7.

<sup>2</sup> لمزيد من المعلومات حول المنهجية المتبعة في التقييم انظر: <http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology>

### ت-تسجيل الملكية:

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام منشأة الأعمال (المشتري) بشراء عقار من منشأة أعمال أخرى (البائع)، ومن ثم نقل سند الملكية إلى اسم المشتري حتى يتمكن من استخدام العقار لتوسيع أنشطة أعماله، أو كضمانة عينية للحصول على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك. ويحسب التقرير الوقت والتكلفة اللازمين لاستكمال كل إجراء، بالإضافة إلى أنه يقيس مقياس نوعية نظام إدارة الأراضي في كل بلد.

### ث-الحصول على الائتمان:

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بضمانات، من خلال مجموعة واحدة من المؤشرات، وتقرير المعلومات الائتمانية من خلال مجموعة أخرى.

وتقيس المجموعة الأولى من المؤشرات مدى وجود بعض التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس، كما تقيس المجموعة الثانية التغطية ونطاقها وإمكانية الحصول على المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق مقدمي خدمة التقارير الائتمانية مثل مكاتب الائتمان أو سجلات الائتمان.

### ج-حماية المستثمرين الأقلية:

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قوة حماية المساهمين الأقلية في حال تضارب المصالح من خلال مجموعة من المؤشرات عن حقوق المساهمين في حوكمة الشركات لمجموعة أخرى.

وقد وضعت هذه البيانات بناءً على استبيانات شملت محامين متخصصين في قوانين الشركات والأوراق المالية.

وهي تستند أيضاً إلى أنظمة الأوراق المالية، وقوانين الشركات، وقوانين الإجراءات المدنية وقواعد الإثبات لدى المحاكم.

#### د- دفع الضرائب:

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي يجب على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب والاشتراكات والامتثال لإجراءات ما بعد التقديم.

#### خ- التجارة عبر الحدود:

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة المرتبطين بالعمليات اللوجستية الخاصة بتصدير واستيراد السلع والبضائع.

كما يقيس الوقت والتكلفة (باستثناء التعرفة) المرتبطين بثلاث مجموعات من الإجراءات، وهي الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية، والامتثال لقوانين الحدود والنقل الداخلي، في إطار الإجراءات الشاملة لتصدير أو استيراد شحنة من السلع والبضائع.

#### د- إنفاذ العقود:

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري في المحكمة العامة المحلية، بالإضافة إلى جودة مؤشر الإجراءات القضائية.

كما تقيّم إذا كان كل اقتصاد قد تبنى أية من الممارسات المُتبعة التي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم.

وتُجمع البيانات من خلال دراسة قوانين المرافعات المدنية وغيرها من الأنظمة المتعلقة بالمحاكم، بالإضافة إلى استبيانات تشمل محامين محليين متخصصين في التقاضي والقضاة.

#### ذ- توصيل الكهرباء:

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بتسجيل جميع الإجراءات المطلوبة من الشركة لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع مع فرضيات محددة.

وتشمل هذه الإجراءات تقديم الطلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على عقود معها، وكافة عمليات الكشف والتصاريح المطلوبة من الهيئات الأخرى، بالإضافة إلى تمديد الأسلاك الخارجية والنهائية.

ويقسم الاستبيان عملية الحصول على الكهرباء إلى إجراءات مختلفة ويتم تجميع البيانات من خلال الاستطلاع لكل إجراء مع احتساب الوقت والتكلفة لكل إجراء. وعلاوة على ذلك، يقوم المؤشر برصد بيانات مشملة في مؤشر فرعي يرصد موثوقية التغذية وشفافية المعرفة وسعر الكهرباء، فضلاً عن بعض المعلومات حول الآليات والأجهزة التي وضعتها شركة الكهرباء لرصد انقطاع التيار الكهربائي وإعادة التغذية الكهربائية. كما يشمل المؤشر الفرعي معلومات حول العلاقة بين شركة الكهرباء، وما إذا كانت هناك هيئة تنظيمية مستقلة لرصد الانقطاعات الكهربائية.

#### ر- تسوية حالات الإعسار:

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة والنتائج المتعلقة بإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس التي تكون المؤسسات المحلية الخاصة طرفاً فيها، بالإضافة إلى قياس صلابة الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية وإعادة التنظيم. ويستقي التقرير بيانات مؤشر تسوية حالات الإعسار من إجابات المشاركين المحليين على استبيانات ممن يعملون في مجال الإعسار المالي، والتحقق من مدى دقتها وسلامتها عن طريق دراسة القوانين والتنظيمات، إلى جانب المصادر العامة للمعلومات الخاصة بأنظمة الإفلاس.

## المبحث الثاني: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (تقرير الاستثمار العالمي):

تأسس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف بالإنجليزية "اليونكتاد" (UNCTAD) وبالفرنسية "الكنوساد" (CNUCED)، سنة 1964 وهو هيئة من هيئات الأمم المتحدة، هدفه المعلن هو إيجاد بيئة مناسبة وملائمة لاندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

وله عدد من الوظائف، تركز على توفير إطار للتشاور بين الحكومات المدعمة بمناقشات الخبراء، بالإضافة إلى إقامة بحوث وتحليل السياسات وجمع البيانات التي يناقشها ممثلو الحكومات والخبراء، وكذا تقديم المساعدة التقنية التي تتناسب مع الشروط المحددة للدول النامية وبخاصة الدول الأقل نمواً.

كما ينسق مع المنظمات والدول المانحة ويقدم المساعدات، وهو يعمل كذلك بصفة مراقب في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة في مجال تسيير التجارة.

وتشمل مجالات عمل هذه الهيئة جوانب اقتصادية متعددة مثل الملاحة والنقل وقوانين المنافسة والتجارة في السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا الجانب الأخير هو الأكثر شيوعاً من بين أعمال الهيئة وتعتبر إحدى أهم مصادر المعلومات حول هذه الاستثمارات في العالم.

### المطلب الأول: لمحة عن تقرير الاستثمار العالمي:

نتعرض من خلال هذا المطلب في البداية إلى بعض المفاهيم المرتبطة بالاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر، ثم التعرف على تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يتم من خلاله تصنيف دول العالم حسب عدد من المؤشرات لقياس أهمية التدفقات الاستثمارية البينية.

أولاً: مفاهيم أساسية حول الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر:

### 1- مفهوم الاستثمار:

نقدم من خلال ما يأتي تعريف الاستثمار لغة ثم اصطلاحاً<sup>1</sup>.

#### 1-أ- الاستثمار لغة:

تستخدم كلمة استثمار وهي مصدر استثمر، للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به.

#### 1-ب- الاستثمار اصطلاحاً:

يمكن تعريف الاستثمار على أنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها<sup>2</sup>.

ويفرق هذا التعريف بين نوعين من الأنشطة التي تعتبر استثماراً، وهي تكوين طاقات إنتاجية جديدة، بمعنى اقتناء أو جلب معدات وأدوات جديدة لاستخدامها في عملية الإنتاج. كما اعتبرت عملية المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة هي الأخرى استثماراً لما لها من أهمية في الاستمرارية التي يمكن أن تعطىها لعمر المشروع الذي يبحث بشكل دائم على تحقيق أكبر الأرباح.

كما يمكن تعريف الاستثمار على أنه " التعامل بالأموال للحصول على الأرباح من خلال التخلي عنها في لحظة زمنية معينة وفترات زمنية محددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بوقزاطة سليم، محاضرات في علم الاقتصاد، مطبوعة بيداغوجية بعنوان محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2016، ص72.

<sup>2</sup> حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص 37.

<sup>3</sup> طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 14.

يلاحظ من خلال هذا التعريف أنه لم يحدد أوجه الاستثمار الممكنة، إذ ترك المجال مفتوحاً لأي عملية يمكن بموجبها تحقيق تدفقات مالية مستقبلية، كما استخدم مفهوم المخاطرة لإيضاح مبدأ عدم التأكد واللايقين المحيط بالعملية الاستثمارية، بحيث كلما كان هذا المخاطر كبيراً كلما كان حجم العائد المتوقع كبيراً.

إن هذا التعريف الأخير أشمل بكثير لما يمكن أن يؤديه مفهوم الاستثمار من جانب التحليل الاقتصادي الكلي، الذي يستخدم مصطلح الاستثمار أو الاستثمار الحقيقي أو المادي عند الإشارة إلى عملية الإضافات التي تطرأ على أسهم الأصول الإنتاجية أو السلع الرأسمالية.

## 2- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو الجزئية.

أما المنظمة العالمية للتجارة، فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر أنه إمتلاك مستثمر مقيم أصلاً إنتاجياً في بلد آخر بقصد إدارته.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أنه ذلك الاستثمار الذي يستوفي الشروط الآتية<sup>1</sup>:

- وجود تدفقات استثمارية عبر الحدود عادة ما تكون من قبل الشركات متعددة الجنسيات ينتج عنها تأسيس شركة أجنبية لمشاريع استثمارية خارج دولتها الأم في دولة أخرى مضيضة للاستثمار، بحيث يكون لها حصة تساوي أو تزيد عن 10 بالمائة من ملكية الاستثمار ويكون لها صوت في عملية إدارة الشركة وتأسس لعلاقة طويلة الامد.

<sup>1</sup> منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر...، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة اجتماع الخبراء، العدد 29، الكويت، 2008، ص8.

• أن يكون هذا الاستثمار جديدا وعندها يعرف بإسم (Greenfield)، أو توسعا في استثمار قائم ويعرف بإسم (Brownfield)، أو تملكا من خلال عمليات الاندماج والتملك (Mergers and Acquisitions)، وهي الصيغة الأكثر شيوعا.

وللاستثمار الاجنبي المباشر أهمية كبيرة منها مساهمته في زيادة معدل التكوين الرأسمالي، خاصة إذا توجهت هذه الاستثمارات إلى القطاعات الاستثمارية التي يصعب على الشركات المحلية الاستثمار فيها لعدم التحكم في العامل التكنولوجي أو لمخاطره أو تكاليفه العالية.

كما يسمح في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة وتقليص حجم الواردات وتنويع الصادرات، كما يسمح بزيادة مستوى تنافسية المؤسسات المحلية ورفع مهارة الايدي العاملة من خلال ضغوط المنافسة.

وتتحقق هذه الاهمية في البلد المستضيف بتوفر عدد من الشروط أو العوامل، منها مستوى التعليم السائد في البلد، والفارق التكنولوجي مع الدولة الأم مصدر الاستثمار، ومستوى التطور المالي ومدى توافر هياكل قاعدية وهيئات محلية ذات مستوى جودة عالية<sup>1</sup>...

#### ثانيا: تقرير الاستثمار العالمي:

تقوم هيئة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بإصدار تقرير سنوي حول الاستثمار الاجنبي المباشر وتطورات واتجاهاته عبر مختلف أنحاء العالم وذلك منذ سنة 1991. وتصنف من خلاله مختلف دول العالم حسب أهمية تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة اليها والصادرة منها، بالإضافة إلى حجم الاستثمارات الاجنبية الجديدة les investissements de creation التي تولي لها أهمية كبيرة، كما تتبع من خلاله اتجاهات سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر التي تتخذها مختلف الدول سواء المتعلقة بتسهيل تدفقات الاستثمار أو عرقلته.

<sup>1</sup> بوقزاطة سليم، أهمية الاستثمار الأجنبي في التقليل من توجه الجزائر للاستدانة الخارجية في ظل انعكاسات تراجع أسعار النفط، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، العدد 6، الجزء الثاني، 2016، ص23.

ويعرض التقرير خيارات في مجال إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار والنظم الضريبية الدولية وتسوية منازعات الاستثمار بهدف توفير بيئة دولية ملائمة للاستثمار. كما يحاول التوفيق بين أهداف الشركات المستثمرة والدول المستقبلية، ويقوم بمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بتدفقات هذه الاستثمارات وآفاقها التنموية ومتطلباته المؤسسية والسياسات الملائمة للتعامل معه<sup>1</sup>.

### **المطلب الثاني: التصنيفات التي تتبعها الهيئة في ترتيب الدول حسب أهمية الاستثمارات الأجنبية:**

يعتمد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة عددا من التصنيفات يستخدمها في تقاريره السنوية، من أجل معرفة مدى أهمية توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين الدول والأقاليم الواردة إليها هذه الاستثمارات، والصادرة منها والتي يمكن أن تساعد المستثمرين وأصحاب السياسات في بناء قراراتهم الاستثمارية عليها، ومن هذه التصنيفات نجد:

**أولاً: تصنيف الدول من خلال مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد:**

أستخدم هاذين المؤشرين لأول مرة سنة 2001 لمعرفة مدى نجاح جهود البلد في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مقارنة بقوة الدولة اقتصاديا ومدى توافق ذلك بدرجة مساهمة هذه الاستثمارات في نشاطها المحلي والخارجي.

ويعبر مؤشر الاداء عن مدى نجاح الدولة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ويقيس حصة البلد من الاستثمارات الاجنبية الواردة إليه من الخارج مقارنة بحصته من الناتج المحلي الاجمالي العالمي.

<sup>1</sup> منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر...، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة اجتماع الخبراء، العدد 29، الكويت، 2008، ص5.

ويحسب هذا المؤشر على أساس قسمة حصة البلد من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عالميا، إلى حصة الناتج الاجمالي المحلي للبلد من الناتج المحلي الاجمالي عالميا<sup>1</sup>.

وتؤخذ في ذلك متوسط ثلاثة سنوات الاخيرة، فإذا كانت حصة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تحصل عليها البلد مساوية لحصته النسبية من الناتج المحلي الخام العالمية، فسيكون مؤشر أداء هذا البلد مساوية إلى الواحد.

أما الحصول على قيمة أكبر من الواحد فذلك يعني أن حصته من الاستثمارات الاجنبية أكبر من حصته من الناتج المحلي الخام العالمي، وهذا ما يعني أن البلد نجح في استقطاب استثمارات أجنبية أكبر من حجم اقتصاده، أما إذا كانت القيمة أدنى من الواحد فإن البلد يستقطب استثمارات أجنبية أقل من حجم اقتصاده.

أما عن مؤشر الامكانيات فيقيس امكانيات اقتصاد البلد في جذب الاستثمارات، ويستند في ذلك على 13 مؤشر جزئي.

ومن هذه المؤشرات معدل نمو الناتج الاجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات من الناتج، نسبة الانفاق على البحث والتطوير، مدى انتشار خطوط الهاتف الثابت والمحمول، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التتقيط السيادي للبلد، نسبة البلد من الرصيد التراكمي للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للعالم<sup>2</sup> ... وتكون نتيجة هذا البلد في المؤشر محصورة بين الصفر والواحد، بحيث كلما اتجه هذا المؤشر إلى الواحد كلما اعتبر البلد ذات إمكانات لجذب استثمارات أجنبية والعكس صحيح.

<sup>1</sup> جمال بلخياط، جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي...، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص68.

<sup>2</sup> حسين الاسرج، سياسات تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، رقم 83، ديسمبر 2005، ص 14.

ويقسم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الدول وفق تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات كالآتي<sup>1</sup>:

- مجموعة الدول السباقة: أي الدول ذات الأداء المرتفع والامكانات المرتفعة؛
- مجموعة الدول دون الإمكانات: أي الدول ذات أداء منخفض وامكانات مرتفعة؛
- مجموعة الدول أعلى من الإمكانات: أي الدول ذات الأداء المرتفع والامكانات المنخفضة؛
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض: وهي تلك الدول التي تتصف بأداء منخفض وامكانات منخفضة.

#### ثانيا: تصنيف الدول حسب مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة إليها:

يعتبر من أبسط التصنيفات التي يستخدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقاريره السنوية، بحيث يتم ترتيب الدول والمناطق الجغرافية والمجموعات الاقتصادية حسب أهمية حجم الاستثمارات الاجنبية الوافدة إليها.

ومن أهم الدول التي تستقطب اكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم نجد الولايات المتحدة الامريكية بمبلغ 275 مليار دولار سنة 2017، أي ما يقارب 20 بالمائة من مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة العالمية في تلك السنة.

وهي تتفوق في كل سنة على باقي الدول وبفوارق كبيرة، كما تعتبر أيضا أهم الدول في العالم المستثمرة خارج حدودها، وحلت الصين في المرتبة الثانية باستضافتها لاستثمارات أجنبية مباشرة بلغت 136 مليار دولار سنة 2017 و134 مليار دولار سنة 2016.

وبالنسبة لأهم المجموعات الاقتصادية الوافدة إليها هذه الاستثمارات، فتعتبر الدول المتقدمة المهيمن الاساسي عليها في العالم بأكثر من 712 مليار دولار حسب احصائيات سنة 2017 بنسبة 50 بالمائة من المجموع العالمي.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص14.

أما عن المناطق الجغرافية الأكثر استقطاباً لأكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتتركز حول دول شرق وجنوب شرق آسيا أهمها الصين بما فيها إقليم هونغ كونغ ثم سنغافورة.

أخيراً، وبالنسبة لإفريقيا فتعتبر من أضعف المناطق المستقطبة لهذه الاستثمارات في العالم، بنسبة لم تتعد 3 بالمائة خلال سنة 2017.<sup>1</sup>

### ثالثاً: الاستثمارات الأجنبية بالنسبة إلى تكوين رأس المال الإجمالي الثابت:

يعرف تكوين رأس المال الإجمالي الثابت أنه مجموع الإضافات السنوية للأصول الثابتة مخصصاً منه الأصول التي تم التخلص منها.

وللإستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية كبيرة في المساهمة في تكوين رأس المال الإجمالي الثابت، خاصة بالنسبة للدول النامية التي هي بحاجة ماسة إلى رؤوس أموال استثمارية في ظل قلة حجم الادخار المحلي، وصعوبة اللجوء إلى الاستدانة الخارجية ومخاطرها.

وتعبر هذه النسبة عن مدى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بمجموع رؤوس الأموال الاستثمارية في البلد بما فيها المحلية، بحيث يتم مقارنة مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البلد في سنة معينة بمبلغ تكوين رأس المال الإجمالي الثابت في نفس السنة.

وبلغ متوسط نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العالم 7.4 بالمائة سنة 2017 حسب إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، وتعرف هذه النسبة انخفاضاً مستمراً بعدما بلغت 11.4 بالمائة بين سنوات 2005 و2007، ثم 10.4 بالمائة سنة 2010 ثم 10.1 بالمائة سنة 2016.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> UNCTAD, World Investment Report 2018, United Nations, New York and Geneva, 2018, pp184,185.

<sup>2</sup> [https://unctad.org/sections/dite\\_dir/docs/wir2018/wir18\\_fs\\_dz\\_en.pdf](https://unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir2018/wir18_fs_dz_en.pdf)

كما تعرف هذه النسبة انخفاضاً مستمراً كذلك في الدول النامية بانتقالها من 14.4 بالمائة متوسط سنوات 2005 و 2007 إلى 7 بالمائة سنة 2017، ومن أسباب ذلك هو انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى تلك الدول.

#### رابعاً: تصنيف الدول حسب إجمالي مخزون الاستثمارات الأجنبية:

يعبر هذا المؤشر على مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في البلد عبر مختلف السنوات وإلى آخر فترة المقارنة.

وتبين معطيات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2017، أن أهم مخزون لهذه الاستثمارات في العالم هو لدى الدول المتقدمة بمبلغ 20 ألف مليار، أي ما يعادل ثلثي إجمالي مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.

استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها على حوالي 8 آلاف مليار دولار خلال نفس السنة، أي أكثر من ربع المخزون العالمي<sup>1</sup>.

#### خامساً: مؤشر نسبة مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلد في سنة معينة:

وهو يقيس مدى أهمية مخزون الاستثمارات الأجنبية في البلد مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي، ويسمح لنا هذا المؤشر بمعرفة مدى أهمية مخزونات أو تراكمات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البلد مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي.

وتكمن أهمية هذه النسبة كونها تعطي صورة أكثر وضوحاً عن تراكمات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد، دون أن يكون هناك تأثير للفروقات في حجمه الاقتصادي.

وحسب معطيات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فقد بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية 33.6 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2017،

<sup>1</sup> من الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[https://unctad.org/sections/dite\\_dir/docs/wir2018/wir18\\_fs\\_us\\_en.pdf](https://unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir2018/wir18_fs_us_en.pdf)

وهي أقل من النسبة العالمية التي كانت في حدود 40.4 بالمائة، ونسبة 45.2 بالمائة في الدول المتقدمة.

#### سادسا: حجم الاستثمارات الجديدة الوافدة إلى البلد في السنة:

والمقصود بالاستثمارات الأجنبية الجديدة (IDE de creation) بالفرنسية، أو (Green Field Investments) بالإنجليزية، هي مجموع الاستثمارات التي شيدت لأول مرة ولم تكن موجودة من قبل، أو تلك التي كانت نتيجة توسيع استثمارات سابقة، دون الأخذ بعين الاعتبار الاستثمارات المتنازل عنها أو المحولة ملكيتها من شخص لآخر.

وبمعنى آخر فهي تعتبر شكلا من أشكال الاستثمارات الذي ينتج عند قيام شركة متعددة الجنسيات بالاستثمار في بلد معين، يتم من خلالها انشاء مصانع جديدة لم تكن قائمة من قبل ولم تنتج عن مجرد تحويل للملكية.

وقد بلغ عدد الاستثمارات الاجنبية المباشرة على شكل مشاريع جديدة ما يقارب 16 ألف مشروع على المستوى العالمي خلال سنة 2017، كانت حصة الدول المتقدمة منها 9296 مشروع، كما بلغ عدد هذه المشاريع الموجهة نحو افريقيا 664 مشروع فقط<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> من الموقع الالكتروني لبرنامج الامم المتحدة للتجارة والتنمية:

<https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report>

### المبحث الثالث: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومؤشرها "ضمان":

هناك العديد من المؤسسات الإقليمية في العالم التي تُعنى بتصنيف الدول حسب مناخ الاستثمار ومنها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. ونقوم من خلال هذا المبحث بداية بتقديم لمحة عامة عن المؤسسة وأهم أهدافها ثم التركيز على مؤشرها " ضمان " لجاذبية الاستثمار وأهم مكوناته، وأخيرا تصنيف مجموعات الدول في المؤشر، وموقع الدول العربية منها.

#### المطلب الأول: لمحة عامة عن المؤسسة وأهم أهدافها:

نقوم فيما يأتي بإلقاء الضوء على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والتي تصنف مختلف الدول العربية حسب مدى ملائمة مناخ الاستثمار وذلك من خلال مؤشرها "ضمان".

#### أولاً: لمحة عامة عن المؤسسة:

هي "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات"، تأسست في الأول من أبريل سنة 1974 وبدأت مزاولة النشاط في 1975 ومقرها في دولة الكويت، تصنيفها الائتماني هو (AA مستقر) من طرف وكالة ستاندارد اند بورز للتصنيف الائتماني. وفي الوقت الحالي فإن كل الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية هي عضو في المؤسسة ما عدا جمهورية جزر القمر.

وتتكون أجهزتها المؤسسية من مجلس المساهمين ومجلس الإدارة والمدير العام، أما عن أهم المساهمين في المؤسسة فنجد كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2017، ص2.

## ثانياً: أهداف المؤسسة:

من أهدافها، رصد التطورات فيما يتعلق بمناخ الاستثمار في الدول العربية والمساهمة في تحسين جاذبية هذه الدول للاستثمارات الأجنبية.

كما تصدر المؤسسة تقريراً سنوياً حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، هدفه تشخيص أسباب ضعف جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي من أجل توفير قاعدة معرفية دقيقة تمكن من البحث في الحلول العملية القادرة على استغلال أمثل لعناصر القوة ومعالجة مكامن الضعف، ومن أهم ما يحتويه هذا التقرير هو " مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار".

## المطلب الثاني: لمحة عن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وأهميته:

يتكون مؤشر "ضمان" من ثلاث مجموعات رئيسية من المحددات وفي كل مجموعة نجد عدد من المكونات الأساسية تقيس مدى قدرة الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي، من خلال الاستعانة بمصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية.

## أولاً: تعريف جاذبية الاستثمار:

تعرف جاذبية الاستثمار أنها قدرة البلد في فترة زمنية معينة على جذب المشاريع الاستثمارية، والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس الأموال وخبرات في مختلف الميادين.

ومعنى الجاذبية هنا ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات تتألف كل مجموعة من عدد من المكونات الأساسية تسمى بالمؤشرات الفرعية، تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيس في مجال الاستثمار الأجنبي وهي الشركات متعددة الجنسيات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2018، ص24.

## ثانياً: لمحة عن المؤشر:

يعمل هذا المؤشر بتحليل أداء مختلف الدول العربية من حيث استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى جاذبيتها لها، صدر لأول مرة سنة 2013. ويتم التعرض من خلاله وتحلل البيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء 16 دولة عربية من حيث استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية، بحيث تمثل مجموع هذه الدول 96 بالمائة من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموع الدول العربية، كما يتضمن هذا المؤشر تحليل مناخ استثمار 93 دولة أخرى من مختلف أنحاء العالم<sup>1</sup>.

## ثالثاً: أهداف المؤشر:

- رصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة وتزويد المستثمرين بمعلومات تفصيلية وتحاليل حول النقائص التي تعاني منها تلك الدول؛
- تقديم اقتراحات للحكومات الوطنية حول طرق تطوير سياسات الاستثمار من أجل تحسين مناخ الاستثمار؛
- بحث عوامل اختلال التركيز الجغرافي للاستثمارات الأجنبية ما بين الدول العربية، وكذلك تركيزها في بعض القطاعات دون الأخرى؛
- بناء قاعدة معرفية شاملة تعمل على تقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018 مرجع سبق ذكره، من مقدمة التقرير.

<sup>2</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2014، ص 21.

### المطلب الثالث: مكونات المؤشر "ضمان":

يتكون مؤشر ضمان من ثلاث مجموعات رئيسية تتضمن 11 مؤشر فرعي يرصد كل منها مقوما من المقومات الأساسية لقدرة دولة ما على جذب التدفقات الرأسمالية، وتنقسم هذه المؤشرات الفرعية بدورها إلى 58 متغير كمي، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي، وتتمثل هذه المجموعات في<sup>1</sup>:

#### أولاً: مجموعة المتطلبات الأساسية:

تعتبر المتطلبات الأساسية أو المقومات الضرورية التي يمكن للدولة المستضيفة من جذب الاستثمار تعد شرطاً أساسياً في جذب المستثمرين، وتنقسم إلى أربعة مؤشرات فرعية:

- مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية؛
- مؤشر البيئة المؤسسية؛
- مؤشر بيئة أداء الأعمال.

#### ثانياً: مجموعة العوامل الكامنة:

يقصد بالعوامل الكامنة تلك العناصر التي يستند لها كبار المستثمرين في اتخاذ قراراتهم وخصوصاً الشركات متعددة الجنسيات تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه، خصوصاً وأن تلك الشركات تعد أحد أهم قنوات التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أن وجودها يعتبر حافزاً رئيسياً لدخول المزيد من الشركات والاستثمارات لاسيما مع قدراتها الكبيرة وسيطرتها على حصة مهمة من حركة الاستثمارات العالمية.

وتنقسم هذه المجموعة إلى خمسة مؤشرات فرعية:

- مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه؛
- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية؛

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017، مرجع سبق ذكره، ص26.

- مؤشر عناصر التكلفة؛
- مؤشر الأداء اللوجستي؛
- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

#### ثالثاً: مجموعة العوامل الخارجية الايجابية:

تعتبر مجموعة العوامل الخارجية الايجابية بأنها العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي، وكذلك لامتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي والعناصر الأخرى التي تميزها عن باقي دول العالم.

وتتضمن هذه المجموعة مؤشرين فرعيين وهما:

- مؤشر اقتصاديات التكتل؛
- ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

#### المطلب الرابع: طريقة تصنيف مجموعات الدول في المؤشر وترتيبها:

##### أولاً: طريقة تصنيف مجموعات الدول في المؤشر:

تقسم مختلف الدول في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار إلى خمسة تصنيفات حسب مستوى الأداء، وذلك من أجل توضيح الوضع التفصيلي لمجموعات الدول في المؤشر العام والمؤشرات الفرعية والمتغيرات الأساسية والفرعية، وهي على النحو الآتي<sup>1</sup>:

##### 1- أداء جيد جداً:

ويشير إلى أن أداء الدولة يقع في الخمس الاول أو في فئة أفضل 20 بالمائة على المستوى العالمي؛

##### 2- أداء جيد:

يشير إلى أن أداء الدولة يقع في الخمس الثاني أو فئة ثاني أفضل 20 بالمائة على المستوى العالمي؛

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، مرجع سبق ذكره، ص33.

### 3- أداء متوسط:

ويشير إلى أن أداء الدولة يقع في الخمس الثالث أو فئة 20 بالمائة التي تقع في منتصف الترتيب العالمي.

### 4- أداء ضعيف:

ويشير إلى أن أداء الدولة يقع في الخمس الرابع أو فئة ثاني أسوأ 20 بالمائة على المستوى العالمي؛

### 5-أداء ضعيف جدا:

ويدل على أن ترتيب الدولة يقع في فئة الخمس الأخير أو أسوء 20 بالمائة على المستوى العالمي.

### ثانيا: ترتيب مجموعات الدول حسب مؤشر ضمان:

تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2018 إلى أن مجموعة الدول العربية استقرت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين سبع مجموعات جغرافية.

وحلت مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في الرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة. فيما حلت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بعد الدول العربية في الرتبة الخامسة، ثم دول جنوب آسيا في الرتبة السادسة وأخيرا دول إفريقيا في الرتبة السابعة<sup>1</sup>.

وعلى مستوى الدول العربية فيما بينها فقد تصدرت دولة الإمارات الترتيب بأحسن أداء، تلتها البحرين ثم السعودية، وحلت الجزائر في ذيل الترتيب قبل كل من السودان والعراق وموريتانيا واليمن.

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، مرجع سبق ذكره، ص8.

### خلاصة:

يعتبر مناخ الاستثمار أهم العوامل الجاذبة أو الطاردة للاستثمارات في البلد، سواء تلك الاستثمارات المحلية خاصة منها التي تكون بمبادرات فردية، أو تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتم تسليط الضوء في هذا الفصل على أهم المنظمات والهيئات العالمية والإقليمية التي تقوم بتصنيف الدول حسب جاذبيتها لهذه الاستثمارات، من خلال مجموعة من المؤشرات تختلف في مضمونها من منظمة إلى أخرى.

## تمهيد:

نركز في هذه المحاضرة حول موقع الاقتصاد الجزائري ضمن المؤشرات العالمية لعدد من هيئات التصنيف الدولي والتنقيط الائتماني.

وسيتم إلقاء الضوء على تصنيف الاقتصاد الجزائري مقارنة بتصنيفات دول المنطقة ومختلف دول العالم بشكل عام في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير الاستثمار العالمي الذي يصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومؤشر ضمان التابع للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بالإضافة الى الاستعانة بتنقيط كل من شركة "كوفاس" و"يولر هرمس" المتخصصتين في تقييم مخاطر عدم السداد على المستوى الدولي، وذلك لعدم وجود تنقيط خاص بالجزائر من طرف الوكالات الثلاثة المعروفة عالميا.

## المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في تصنيفات مرتبطة بمناخ الاستثمار

نركز في هذا الجزء من الدرس حول تصنيف الاقتصاد الجزائري ضمن تقارير عالمية مرتبطة بمؤشرات مناخ الاستثمار، وهي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك العالمي، وتقدير الاستثمار العالمي الذي يصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأخيرا التقرير الذي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

### المطلب الأول: تصنيف الجزائر ضمن مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال للبنك العالمي:

يعتبر أداء الجزائر حسب هذا التصنيف ضعيفا للغاية سواء ما تعلق بالترتيب العام العالمي، أو حسب مختلف المؤشرات الفرعية، وهو ما سيتم تفصيله فيما يأتي.

#### أولا: مكانة الجزائر في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال:

استنادا إلى معطيات البنك العالمي الذي يتولى مهمة إعداد مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال وترتيب الدول من خلاله، فإنه يصنف الجزائر في المراتب الأخيرة عالميا، كما يوضحه الجدول الآتي:

#### الجدول رقم (2): ترتيب الجزائر في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختارة:

| السنوات | 2010 | 2013 | 2016 | 2018 |
|---------|------|------|------|------|
| الرتبة  | 136  | 153  | 163  | 157  |

من إعداد الباحث استنادا إلى تقارير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business 2014) و (Doing Business 2018) و (Doing Business 2019) الصادرة سنوات 2013 و 2017 و 2018 على التوالي.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تدهور أداء الجزائر من سنة إلى أخرى في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، ومن بين أسوء الرتب التي تحصلت عليها الجزائر في هذا التصنيف هي

الرتبة 163 عالميا سنة 2016 من مجموع 190 دولة، كما تحصلت على الرتبة 157 سنة 2018<sup>1</sup>.

وكانت هذه النتائج الضعيفة متزامنة مع عدد من الإصلاحات التي أعلنت عليها الجزائر منذ سنة 2011، في مسعاها لتحسين مناخ أعمالها، منها تنصيب لجنة تحسين مناخ الأعمال في الجزائر سنة 2013.

### ثانيا: تصنيف الجزائر في بعض المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال:

سنحاول من خلال ما يأتي التركيز على أداء الجزائر في عدد من المؤشرات الفرعية التي يتضمنها تصنيف البنك العالمي في هذا التقرير، وهي مؤشر اجراءات تأسيس الشركات ومؤشر تسجيل الملكية ومؤشر دفع الضرائب<sup>2</sup>:

#### 1-مؤشر تأسيس الشركات:

يعبر هذا المؤشر الفرعي المعروف كذلك بمؤشر بدء النشاط التجاري، على أهم التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع من خلال عدد الإجراءات ومدتها وتكلفتها والحد الأدنى لرأس المال المدفوع.

والملاحظ عن ترتيب الجزائر في هذا المؤشر أنها ضمن الدول التي لا تتسم بكفاءة إجراءات تسجيل الشركات، وقد تواجدت الجزائر من خلال تقرير سنة 2019 في الرتبة 150 عالميا، وبخسارة خمس درجات مقارنة بتقرير السنة السابقة، وهي بعيدة عن متوسط ترتيب إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

<sup>1</sup> ينبغي هنا توضيح منهجية البنك العالمي في اعداد تقارير ممارسة أنشطة الاعمال التي تعتمد على تسمية التقرير بالسنة التي تلي السنة الحقيقية التي تمت فيها عملية التصنيف، ومثال على ذلك فإن آخر تقرير تم اعتماده في هذه المحاضرات هو التقرير الذي صدر سنة 2018 وبالضبط أواخر أكتوبر 2018 الا انه يطلق عليه تسمية تقرير 2019 أو (Doing Business2019).

<sup>2</sup> بوقزاطة سليم، تحليل وضع الجزائر في أهم مؤشرات تقرير أداء الأعمال -دوينغ بيزنس- ذات الصلة بنمو الاقتصاد غير الرسمي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

وحسب التقرير التفصيلي لمؤشر سهولة أداء أنشطة الأعمال المرتبط بتأسيس الشركات، فإن عدد إجراءات بدء النشاط التجاري في الجزائر تصل إلى 12 إجراء، بينما متوسط عدد الإجراءات في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغ 7.2 إجراء فقط.

**الجدول رقم (3): تقييم الجزائر في مكونات مؤشر تأسيس الشركات:**

| مكونات المؤشر   | الجزائر | دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية |
|-----------------|---------|--------------------------------|--------------------------------------|
| الإجراء (العدد) | 12      | 7.2                            | 4.9                                  |
| الوقت (بالأيام) | 17.5    | 20.5                           | 9.3                                  |

المصدر: [http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreconomies/algeria#DB\\_sb](http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreconomies/algeria#DB_sb)

وبالمقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي فيعتبر الفرق شاسع، حيث تصل عدد الإجراءات خمسة فقط، وهي تستغرق 9.3 يوم، أما في الجزائر فيستغرق وقت إتمام هذه الإجراءات 17.5 يوم.

#### ب- تسجيل الملكية:

يحلل هذا المؤشر الفرعي مختلف الخطوات والإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لتسجيل الملكية العقارات، ومن أجل تسهيل المقارنة بين الدول في هذا المؤشر، يقوم التقرير بافتراض حالة معيارية لصاحب إحدى منشآت الأعمال الذي يرغب في شراء قطعة أرض ومبنى مسجلين بالفعل وليس موضوعا لأي نزاع حول الملكية، كما يقيس نوعية نظام إدارة الأراضي في كل اقتصاد.

ومنح للجزائر حسب أدائها في هذا المؤشر الرتبة 165 عالميا، وهي بذلك تتواجد ما بين الدول الخمسة والعشرين الأخيرة في العالم، كما أن رتبته في تراجع مقارنة بالسنوات السابقة.

كما حققت الجزائر نتائج ضعيفة جدا من حيث مكونات هذا المؤشر، سواء من حيث عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل الملكية، أو المدة الزمنية المطلوبة لإتمامها أو تكلفة هذه الإجراءات أو نوعية نظام إدارة الأراضي، وسيتم تفصيل ذلك في الجدول الآتي:

**الجدول رقم (4): مقارنة مختلف مكونات تسجيل الملكية بالجزائر مع المتوسط السائد في أقاليم مختارة:**

| مكونات تسجيل الملكية                   | الجزائر | دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية |
|----------------------------------------|---------|--------------------------------|--------------------------------------|
| عدد الإجراءات                          | 10      | 5.6                            | 4.7                                  |
| الوقت بالأيام                          | 55      | 29.7                           | 20.1                                 |
| التكلفة (نسبة مئوية من قيمة العقار)    | 7.1     | 5.7                            | 4.2                                  |
| نوعية نظام إدارة الأراضي (من 0 إلى 30) | 7.5     | 14.2                           | 23.0                                 |

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على: [http:// doingbusiness.org/ar/data/exploreconomies/algeria#DB\\_rp](http://doingbusiness.org/ar/data/exploreconomies/algeria#DB_rp)

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه، ضعف أداء الجزائر في مختلف مكونات مؤشر تسجيل الملكية، فقد بلغت عدد الإجراءات اللازمة في عملية التسجيل 10 إجراءات مقارنة بمتوسط دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي كانت في حدود 5 إجراءات.

كما تتخذ مختلف هذه الإجراءات في المتوسط 55 يوما في الجزائر لإتمامها، في مقابل 29.7 يوم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و 20 يوما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أما عن مستوى نوعية نظام إدارة الأراضي، فقد منحت للجزائر علامة 7.5 من 30، وهي نقطة ضعيفة جدا مقارنة بما تحصلت عليه دول مجاورة (دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعلامة 14.2 من 30 كمتوسط).

وذلك لتأخرها في مختلف معايير تقييم نظام إدارة الأراضي، مثل مدى موثوقية البنية التحتية في الجزائر، التي تعتمد على نظام ورقي في حفظ سندات الملكية مقابل استخدام النظام الرقمي في العديد من الدول، والمسح الضوئي على أقل تقدير.

### ج- دفع الضرائب:

يعتبر هذا المؤشر من بين أهم المعايير التي يستخدمها البنك العالمي في تقييم سهولة أداء أنشطة الأعمال.

وتتواجد الجزائر في مؤشر دفع الضرائب في الرتبة 156 بتحسن نقطة واحدة مقارنة بترتيب التقرير السابق، ولاشك أنها رتبة ضعيفة جدا وهي ضمن الدول 35 الأخيرة عالميا في هذا المجال.

ويلخص مؤشر دفع الضرائب حسب منهجية تقرير سهولة أداء الأعمال، مختلف التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع، سواء من حيث تسجيل مختلف الضرائب والاشتراكات الإجبارية أو مختلف الأعباء الإدارية الأخرى ذات العلاقة بدفع الضرائب، التي يجب على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها<sup>1</sup>.

ويعتمد دفع الضرائب في تقرير أداء الأعمال على أربع مكونات، سيتم تحليل وضع الجزائر فيها مقارنة بمتوسط ما هو سائد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال الجدول الآتي:

<http://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology>

<sup>1</sup> لمزيد من المعلومات حول المنهجية المتبعة في التقييم انظر

### الجدول رقم (5): تقييم الجزائر في مؤشر دفع الضرائب:

| مكونات دفع الضرائب                        | الجزائر | دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية |
|-------------------------------------------|---------|--------------------------------|--------------------------------------|
| عدد المدفوعات                             | 27      | 17.7                           | 11.2                                 |
| الوقت (عدد الساعات سنويا)                 | 265     | 196.7                          | 159.4                                |
| إجمالي سعر الضريبة (%)<br>من إجمالي الربح | 66.0    | 32.7                           | 39.8                                 |
| مؤشر ما بعد الإيداع من 0 إلى 100          | 49.77   | 50.08                          | 84.41                                |

من إعداد الباحث استنادا إلى: [http://doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB\\_gc](http://doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_gc)  
تاريخ الاطلاع: 2018/12/07

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ضعف في أداء الجزائر من حيث مؤشر دفع الضرائب مقارنة بمتوسط دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك في ثلاث مكونات من أربعة، فقد بلغ متوسط عدد مدفوعات الضرائب السنوية 27 في الجزائر، مقابل 17 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما بلغ متوسط الوقت اللازم لإعداد الاشتراكات وتسديد واستقطاع الضرائب 265 ساعة سنويا في الجزائر، أما في دول المقارنة فقد بلغت 196 ساعة بالنسبة لدول شمال إفريقيا و159 ساعة بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي.

كما تدفع المؤسسات المتوسطة في الجزائر ضعف سعر الضريبة الذي يدفع في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

## المطلب الثاني: أداء الجزائر على ضوء بعض المؤشرات في تقرير الاستثمار العالمي:

يقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قاعدة معطيات ثرية حول تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مختلف أنحاء العالم، والتي من خلالها سنحاول الوقوف عند حجم تدفقات هذه الاستثمارات التي استضافتها الجزائر، بالإضافة إلى أهم المؤشرات المرتبطة بها حسب التقارير السنوية التي تصدرها هذه الهيئة.

ومن هذه المؤشرات لدينا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر ونسبته إلى إجمالي رأس المال الثابت، ونسبة مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولاً: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر ونسبتها إلى إجمالي رأس المال الثابت:

### 1- تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر:

يمثل الجدول أدناه حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر ما بين 1992 و2017:

## الجدول رقم (6): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 1992 و2017

بالمليون دولار:

| السنة | المبلغ |
|-------|--------|
| 1992  | 30     |
| 1996  | 270    |
| 2002  | 1065   |
| 2003  | 633    |
| 2006  | 1795   |
| 2009  | 2746   |
| 2011  | 2581   |
| 2014  | 1488   |
| 2015  | 584-   |
| 2016  | 1635   |
| 2017  | 1203   |

من إعداد الباحث استنادا إلى التقارير السنوية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

بالرغم مما يمكن أن تتيحه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المستضيف من فرص، باعتباره شكلا من أشكال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، التي تسمح بتقليص حجم الاستدانة الخارجية، أو باعتبارها أداة لنقل التكنولوجيا والمهارات الإنتاجية والنفوذ إلى الأسواق الأجنبية، إلا أن الجزائر وحسب ما يوضحه الجدول أعلاه لا تولي لها أهمية كبيرة.

وباستثناء قطاع المحروقات، فإن قدر ضعيف جدا من هذه الاستثمارات من تفضل وجهتها إلى الجزائر، ويمكن إرجاع أهم أسباب عزوف المستثمرين الأجانب الاستثمار في الجزائر إلى مناخ الاستثمار غير الملائم كما تم توضيحه في المطلب السابق.

كما يلاحظ حسب نفس الجدول، أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حققت نوعا من النمو مع بداية الألفية الثالثة التي تميزت بارتفاع أسعار النفط نسبيا، والإشراف على إنهاء الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من الهيئات الأممية، وفاقت هذه التدفقات عتبة المليار دولار بقليل بعدما كانت لا معنى لها خلال تسعينات القرن الماضي.

فقد حققت الجزائر سنة 2002 ولأول مرة أكبر حصة استثمارات أجنبية مقارنة بالمغرب وتونس، كما احتلت المرتبة الثالثة على المستوى الإفريقي بفضل عدد من المشاريع الإستراتيجية مثل استثمارات شركة اوراسكوم المصرية في قطاع الهاتف النقال، واتفاق الشراكة مع الشركة الهندية في قطاع الحديد والصلب، بالإضافة إلى عدد من الاستثمارات في قطاع الطاقة.

كما شهدت السنوات اللاحقة نموا نسبيا وتعدت هذه التدفقات عتبة 2 مليار دولار ثم بلوغها 2.7 مليار دولار سنة 2009.

إلا أنه بداية من سنة 2012 بدأ يشهد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر توجها للانخفاض، كان مرده إلى عدد من العوامل منها القانون الذي أصدرته الجزائر بداية من سنة 2009 والمعروف بقانون 49-51، الذي يمنع دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر إلا بصيغة الشراكة، وأن يملك الشريك الوطني 51 بالمائة من رأس مال الشركة على الأقل.

لكن بالإضافة إلى ذلك نجد أن العديد من مشاريع الأشغال العمومية أوشكت على الانتهاء ومنها الطريق السيار شرق غرب<sup>1</sup>.

وبداية من تلك السنة شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تراجعا مستمرا، وسجلت سنة 2014 انخفاضا قدر بحوالي 1.3 مليار دولار مقارنة بسنة 2009.

<sup>1</sup> بوقزاطة سليم، إقامة منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية واثارها على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص 240.

كما حققت لأول مرة مبلغا سالبا خلال سنة 2015، حدث في تلك السنة أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنسحبة من الجزائر كان أكبر من حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها في نفس تلك السنة.

## 2-نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى إجمالي رأس المال الثابت في الجزائر:

يقيس لنا هذا المؤشر أهمية التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة مقارنة برأس المال الثابت، وهو أحد المؤشرات التي يعتمد عليها برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لقياس أهمية هذه الاستثمارات ما بين مختلف الدول.

وفيما يأتي تفصيل حول أداء الجزائر في هذا المؤشر مع مقارنته بعدد من الدول المجاورة ومختلف دول العالم.

**الجدول رقم (7): نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى إجمالي رأس المال الثابت ما بين 2015 و2017:**

|              | 2017 | 2016 | 2015 |  |
|--------------|------|------|------|--|
| الجزائر      | 2.4  | 3.4  | -1.0 |  |
| المغرب       | 8.2  | 7.0  | 11.3 |  |
| شمال إفريقيا | 9.1  | 9.1  | 7.8  |  |
| العالم       | 7.4  | 10.1 | 10.4 |  |

من إعداد الباحث استنادا على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، ضعف نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي رأس المال الثابت في الجزائر، كما حققت الجزائر في سنة 2015 نسبة سلبية، راجعة إلى أن تدفقات الاستثمارات المباشرة لتلك السنة كانت سلبية حيث فاقت الاستثمارات المنسحبة تلك الاستثمارات الوافدة كما سبق الإشارة الى ذلك.

إضافة إلى ذلك، يلاحظ أن هذه النسب المحققة بعيدة جدا عن متوسط النسبة المحققة في دول شمال إفريقيا إجمالا، أو حتى بالنسبة للمتوسط المسجل في مختلف دول العالم التي كانت 9.1 بالمائة و7.4 بالمائة سنتي 2016 و2017 على التوالي.

ثانيا: تقييم مخزون الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي:

#### 1- تقييم مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

يقصد بمخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجموع الرصيد المتراكم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد، ويمكن حساب هذا المخزون في السنة "ن" من خلال جمع المخزون المتراكم للسنوات الماضية يضاف إليه حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقاها البلد في تلك السنة، وي طرح منها مجموع الاستثمارات الأجنبية المنسحبة.

الجدول رقم (8): مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ما بين سنة 2000 و2017:

بالمليار دولار

| السنة   | 2000  | 2006  | 2010  | 2015  | 2017   |
|---------|-------|-------|-------|-------|--------|
| الجزائر | 3.38  | 10.15 | 19.54 | 26.23 | 29.05  |
| مصر     | 19.95 | 38.92 | 73.10 | 94.27 | 109.66 |
| المغرب  | 8.84  | 29.79 | 45.08 | 48.70 | 62.66  |
| تونس    | 11.54 | 21.80 | 31.36 | 32.91 | 28.72  |

من إعداد الباحث استنادا إلى تقارير الاستثمار العالمية:

—United Nations conference on Trade and Development, World Investment Report 2018, New York and Geneva,2018,p188.

– United Nations conference on Trade and Development, World Investment Report 2018, New York and Geneva,2018, p200.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في الجزائر لكن بشكل بطيء جدا، وهذا مقارنة بكل من مصر والمغرب اللتين تستقطبان استثمارات أجنبية بوتيرة متنامية.

## 2-نسبة مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تُبين لنا هذه النسبة مدى أهمية مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في البلد مقارنة بحجم الاقتصاد الوطني ككل معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي، وهو أيضا من المؤشرات التي يعتمد عليها برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في قياسه لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف الدول.

الجدول رقم (9): نسبة مخزون الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية في الجزائر ما بين سنتي 2015 و2017:

|                  | 2017 | 2016 | 2015 |  |
|------------------|------|------|------|--|
| الجزائر          | 16.7 | 17.3 | 15.9 |  |
| المغرب           | 59.3 | 52.9 | 49.4 |  |
| دول شمال إفريقيا | 37.7 | 33.7 | 32.6 |  |
| العالم           | 40.4 | 36.3 | 34.1 |  |

من إعداد الباحث استنادا إلى قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

[https://unctad.org/sections/dite\\_dir/docs/wir2018/wir18\\_fs\\_dz\\_en.pdf](https://unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir2018/wir18_fs_dz_en.pdf)

يتضح من الجدول أعلاه أن مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكم، لا يمثل سوى نسبة ضعيفة من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، بحيث قدرت سنة 2017 بنسبة 16.7 بالمائة.

والملاحظ أنها بعيدة عن المتوسط العالمي الذي كان في حدود 40.4 بالمائة خلال نفس السنة، ونسبة 37.7 بالمائة في دول شمال إفريقيا، وتعتبر المغرب الاحسن في المنطقة بنسبة 59.3 بالمائة.

### ثالثا: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يساعد هاذين المؤشرين على معرفة مدى أهمية جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بمحاولة مقارنة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي.

وصنفت الجزائر سنة 2014 بناء على تقاطع مؤشر الأداء والإمكانات ضمن دائرة الدول ذات الجذب المنخفض والإمكانات المرتفعة، وعليه وفقا لهذا المؤشر يتبين نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بما تتمتع به من إمكانيات<sup>1</sup>.

### رابعا: عدد الاستثمارات الجديدة Greenfield Investments:

يمكن تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة، على أنها شكل من الاستثمارات الذي ينتج عند قيام شركة متعددة الجنسيات بالاستثمار في بلد معين من خلال إنشاء مصانع جديدة أو مخازن ...، التي يتم إنشاءها لأول مرة ولم تنتج عن مجرد تحويل للملكية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية الأكثر طلبا بالنسبة للدول النامية خصوصا، باعتباره يحقق فرص عمل جديدة كثيرة ويساهم في نقل التكنولوجيا مقارنة بالاستثمارات الأجنبية الأخرى، التي يغلب عليها الطابع الشكلي.

<sup>1</sup> شريط عابد، أسماء بن طراد، آليات تهيئة مناخ الاستثمار المباشر في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 72 و73، 2016، بيروت، ص201.

ولقد أصبح يخصص برنامج الأمم المتحدة جانبا كبيرا من التحليل في تقاريره السنوية على هذا النوع من الاستثمار، وفيما يأتي تفصيل عن وضعية الجزائر في قائمة الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية الجديدة.

**الجدول رقم (10): عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة الوافدة إلى الجزائر بين سنتي 2015 و2017:**

| 2017  | 2016  | 2015  |                 |
|-------|-------|-------|-----------------|
| 22    | 17    | 13    | الجزائر         |
| 18    | 18    | 13    | تونس            |
| 92    | 79    | 66    | مصر             |
| 91    | 80    | 74    | المغرب          |
| 223   | 197   | 174   | شمال إفريقيا    |
| 15927 | 15766 | 15498 | المجموع العالمي |

من إعداد الباحث استنادا إلى قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من الموقع الإلكتروني <https://unctad.org>

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود تحسن واضح لعدد الاستثمارات الأجنبية الجديدة في الجزائر ما بين سنة 2015 و2017، إلا أن عددها يبقى ضعيف جدا إذا ما تم مقارنته ببعض الدول المجاورة مثل مصر والمغرب.

وقد استقبلت الجزائر ما نسبته 10 بالمائة فقط من مجموع ما استقبلته مختلف دول شمال إفريقيا خلال سنة 2017 من استثمارات من هذا النوع، ونسبة لا تكاد تذكر مقارنة بالمجموع العالمي، وهي بذلك تفوت أهم مكاسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## المبحث الثاني: الجزائر في مؤشر التنمية البشرية وهيئات التنقيط الائتمانية:

نخصص هذا المبحث إلى تحليل تصنيف الجزائر على أساس مؤشر التنمية البشرية الذي يعتمده برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالإضافة إلى وضعيتها حسب هيئات التنقيط الائتمانية.

### المطلب الأول: تصنيف الجزائر في مؤشر التنمية البشرية:

يعرف مؤشر التنمية البشرية في الجزائر تطورا مستمرا حسب تقارير التنمية البشرية السنوية التي يصدرها برنامج الامم المتحدة الانمائي منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا، لكنه يأخذ وتيرة متباطئة مقارنة بالعديد من دول العالم وعدد من الدول العربية.

#### أولا: تطور التنمية البشرية في الجزائر:

نستخدم الجدول الآتي لإيضاح أهم اتجاهات مؤشر التنمية البشرية في الجزائر بين سنتي 1990 و 2017 حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2018:

#### الجدول رقم (11): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر:

| السنة  | 1990  | 2000  | 2010  | 2012  | 2014  | 2015  | 2016  | 2017  |
|--------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| المؤشر | 0.577 | 0.644 | 0.729 | 0.740 | 0.747 | 0.749 | 0.752 | 0.754 |

United Nations Development Programme, Human Development Report 2018, Washington ,2018, p27

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه نمو بطيء لمؤشر التنمية البشرية في الجزائر، وتمكنت الجزائر من الانتقال إلى المجموعة الثانية منذ سنة 2010 وهي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بعدما كانت في السنوات التي سبقت ذلك ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

ويمكن أن يعود بعض من هذا التحسن إلى حجم المبالغ المالية الضخمة التي أنفقت على قطاعات مثل الصحة والتعليم من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المتتالية.

أما عن رتب الجزائر المحققة مقارنة بباقي دول العالم فكانت أحسنها الرتبة 83 سنتي 2014 و 2015، كما يوضحه الجدول أدناه.

#### الجدول رقم (12): ترتيب الجزائر في مؤشر التنمية البشرية:

| السنة  | 1992 | 2010 | 2012 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|--------|------|------|------|------|------|------|------|
| الرتبة | 95   | 84   | 93   | 93   | 83   | 83   | 85   |

من إعداد الباحث استنادا إلى تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعدد من السنوات.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تحسن في رتبة الجزائر في مؤشر التنمية البشرية بعشرة درجات، لكنه كان تحسن بطيء بانتقال الجزائر من الرتبة 95 سنة 1992 إلى الرتبة 85 سنة 2017، أي خلال مدة 25 سنة.

#### ثانيا: مقارنة أداء الجزائر في تقرير التنمية البشرية مع الدول العربية:

ومقارنة بالدول العربية الأخرى تعتبر الجزائر أقل أداء من الدول الخليجية الموجودة في مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والبحرين والكويت التي احتلت المراتب الأولى عربيا وتليهم لبنان. واحتلت الجزائر المرتبة الأولى على مستوى شمال إفريقيا، وهي في نفس مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة مع لبنان والأردن وتونس وليبيا، مع ملاحظة تواجد كل من مصر والمغرب في مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (13): ترتيب أهم الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية حسب تقرير سنة 2018:

| المؤشر       | الرتبة    |                          |
|--------------|-----------|--------------------------|
| 0.863        | 34        | الإمارات العربية المتحدة |
| 0.856        | 37        | قطر                      |
| 0.853        | 39        | المملكة العربية السعودية |
| 0.846        | 43        | البحرين                  |
| 0.821        | 48        | عمان                     |
| 0.803        | 56        | الكويت                   |
| 0.757        | 80        | لبنان                    |
| <b>0.754</b> | <b>85</b> | <b>الجزائر</b>           |
| 0.735        | 95        | الأردن                   |
| 0.735        | 95        | تونس                     |
| 0.706        | 108       | ليبيا                    |
| 0.696        | 115       | مصر                      |
| 0.667        | 123       | المغرب                   |

United Nations Development Programme, Human Development Report 2018, opcit, pp.26.27.

## المطلب الثاني: تنقيط الجزائر حسب الهيئات الائتمانية الدولية:

تعتبر شركة كوفاس (COFACE) ويولر هرمس (EULER HERMES) الفرنسيين، من أهم الشركات التي تقوم بتنقيط الجزائر دوريا بالإضافة إلى العديد من دول العالم، حسب مخطر عدم دفع الالتزامات المالية للمؤسسات الاقتصادية المحلية تجاه العالم الخارجي، وهو ما سنتعرض إليه من خلال هذا المطلب.

لكن تجدر الإشارة أنه لا توجد أية وكالة من وكالات التتقيط الائتماني العالمية الثلاثة المعروفة من تعرضت إلى تقييم مدى قدرة الجزائر على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية على المستوى الدولي، أو ما يُعرف بالتتقيط الائتماني، وذلك على عكس جل دول العالم.

وحسب أحد الخبراء الاقتصاديين الجزائريين لدى البنك العالمي، فسبب ذلك يعود إلى أن الجزائر لم تقدم طلب من أجل التتقيط الائتماني، كما إعتبر أن التشريع الجزائري الذي يحكم عمليات طرح السندات لا يتطلب ولا يلزم تقييم المخطر المالي من طرف هيئات التتقيط الائتمانية العالمية<sup>1</sup>.

إلا أن هذا التفسير غير مقنع لعدد من الاعتبارات أهمها أن التتقيط وكما رأينا في الفصل الثاني لا يكون بالضرورة بطلب من الدولة.

أما وزير المالية الأسبق أحمد بن بيتور، فيُرجع سبب ذلك إلى عملية تسديد الديون قبل الآجال التي قامت بها الجزائر في السنوات الماضية وسمحت بتعزيز الملاءة المالية للدولة<sup>2</sup>. إلا أن هذا السبب أيضا غير مقنع لأن منح التتقيط لا يستثني الدول ذات الملاءة المالية الجيدة، كذلك فإن الجزائر قبل عملية التسديد المسبق للديون مرت بمرحلة عصيبة من حيث ثقل حجم مديونيتها ولم تخضع للتتقيط أيضا.

<sup>1</sup> <https://www.elwatan.com/archives/economie-archives/pourquoi-notre-pays-nest-il-pas-concerne-15-12-2011>

<sup>2</sup> Ibid.

## أولاً: تنقيط شركة كوفاس للجزائر:

### 1-نشأة شركة كوفاس:

هي وكالة فرنسية نشاطها الأساسي هو ضمان قروض الصادرات، أنشئت سنة 1946، تم خوصصتها سنة 1994 وهي تابعة منذ سنة 2006 إلى المجمع الفرنسي NATIXIS، لها فروع في مائة دولة، ومنحت ضمانات لصادرات جل دول العالم.

تقوم بالإضافة الى نشاطها الأساسي وهو ضمان قروض الصادرات، بتنقيط ائتماني تخضع له 157 دولة عبر أنحاء العالم، يتم هذا التنقيط مرة في كل ثلاثة أشهر أي أربع مرات في السنة<sup>1</sup>.

ويقيس خطر الدولة في عدم الدفع على المدى القصير، وهو يشير الى مدى تعرض التزام مالي لمؤسسة معينة حسب التقديرات المستقبلية للظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد سواء كانت متفائلة أو متشائمة.

### 2-منهجية " كوفاس " في تنقيط الدول:

تعتمد " كوفاس " على ثلاثة محاور وهي:

- الاقتصاد الكلي؛

- الاقتصاد الجزئي؛

- مناخ الأعمال.

ويتوزع هذا التقييم على سلم من ثماني درجات أو مستويات وهي:

A1، A2، A3، A4، B، C، D، E، وتضاف إلى هذه الرموز إشارة على شكل سهم

نحو الأعلى أو الأسفل، تدل على أن الوضع يبنى بالتفاؤل أو التشاؤم.

ويشير المستوى الأول (A1) إلى أن الافاق الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية في البلد ملائمة جداً، وأن مناخ الأعمال جيد، وفي ظل هذا التوقع فإن تعثر المؤسسات الاقتصادية المحلية عن دفع التزاماتها المالية في ذلك البلد يكون ضعيف جداً.

أما الدرجة (E) والأخيرة فتعبر عن أقصى التقديرات المتشائمة.

<sup>1</sup> COFACE, les publications économiques de COFACE, Panorama risque pays, Automne 2012, p 36, [www.coface.fr](http://www.coface.fr) (rubrique Services en ligne/Risque pays et études économiques).

### 3-تتقيط شركة " كوفاس " للجزائر خلال السنوات الأخيرة:

يعرف تتقيط الجزائر من طرف شركة كوفاس منذ سنة 2015 على الخصوص تراجعاً مستمراً في سلم التقييم، ففي جوان من نفس السنة تم تراجع تتقيط الجزائر من الدرجة A4 بإشارة نحو الأعلى تدل على التفاؤل، الى الدرجة A4 لكن بإشارة نحو الأسفل تدل على التشاؤم.

وتعتبر هذه الدرجة على احتمال - في المدى المتوسط - تعثر الشركات المحلية في البلد عن تسديد ديونها في الآجال المحددة.

وسبب هذا التراجع حسب تقرير شركة كوفاس هو توقع ارتفاع عجز الموازنة العامة في الجزائر إلى 36 مليار دولار بحلول سنة 2016، والانخفاض المستمر في احتياطي الصرف تزامناً مع انخفاض أسعار النفط منذ منتصف 2014<sup>1</sup>.

وفي السنة المالية (2016)، تم تعديل تتقيط الجزائر وتراجعت إلى الدرجة C، التي تعني توقع آفاق اقتصادية ومالية وسياسية يسودها حالة لا تأكد، ومناخ أعمال صعب مع احتمال عدم قدرة المؤسسات المحلية بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الخارج<sup>2</sup>. وحسب آخر عملية تتقيط متاحة (الصادرة في جانفي 2019)<sup>3</sup>، فإن الجزائر لا تزال تحتفظ بالنقطة C.

ثانياً: تتقيط شركة "يولر هرمس" للجزائر:

#### 1-لمحة عن شركة "يولر هرمس":

هي شركة فرنسية تأسست سنة 2002 نتيجة شراء الشركة الفرنسية "يولر" التي أنشئت سنة 1927 للشركة الألمانية "هرمس" التي تأسست سنة 1917، وتنتمي شركة "يولر هرمس" حالياً إلى مجمع ALLIANZ الفرنسي، الذي يمتلك 68 بالمائة من أسهمها كما تعود نسبة

<sup>1</sup>COFACE, les publications économiques COFACE, Evolution du risque pays dans le monde, juin 2015, p18, [www.coface.fr/actualites-publications/publications](http://www.coface.fr/actualites-publications/publications).

<sup>2</sup>COFACE, carte des évaluations pays, troisième trimestre 2016, [www.coface.fr](http://www.coface.fr).

<sup>3</sup> <https://www.coface.fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Algerie>.

29 بالمائة من رأسمالها إلى الحكومة الفرنسية، ونشاطها الأساسي هو ضمان القروض وتقييم المخاطر، وهي متواجدة في أكثر من 50 دولة، وتعتبر الأولى عالميا من حيث ضمان القروض بنسبة 34 بالمائة من السوق سنة 2014.

## 2- منهجية "يولر هرمس" في تنقيط الدول:

هناك نوعين من التنقيط حسب شركة "يولر هرمس"، تنقيط على المدى القصير ويسمى مستوى مخطر الدولة، وتنقيط على المدى الطويل يسمى درجة الدولة.

### 2-أ- التنقيط على أساس مستوى مخطر الدولة:

ويعتبر النوع الأساسي من التنقيط الذي تعتمد عليه الشركة، ويرتكز التقييم على ثلاثة محاور أساسية وهي<sup>1</sup>:

-تقييم الاختلالات الاقتصادية الكلية؛

-تقييم الإطار المؤسسي والمجتمعي ومدى سهولة القيام بالأعمال؛

-تقييم مدى الاستقرار السياسي ونجاعة الحكومة.

وتنقيط "يولر هرمس" يتراوح في سلم من ست درجات أو مستويات تكون مرتبة على الشكل الآتي:

AA – A – BB – B – C – D.

ويعبر (AA) عن أدنى مستوى من المخاطر، أما (D) فيعبر عن أقصى مستوى من المخاطر.

### 2-ب- التنقيط على أساس درجة الدولة:

يرتكز هذا النوع من التنقيط على مؤشر إخطار على المدى القصير يتكون من أربعة مستويات (من 1 إلى 4)، يعبر رقم 1 على المستوى الأدنى من المخاطر.

ويتم التنقيط على أساس نوعين من المخاطر وهي:

-المخطر التجاري؛

-المخطر المالي.

<sup>1</sup>Manfred Stamer, country risk methodology, economic research department, Euler Hermes, [www.eulerhermes.com/methodology](http://www.eulerhermes.com/methodology).

### 3-وضع الجزائر حسب تنقيط "يولر هرمس":

تصدر هذه الشركة في بداية كل فصل من السنة، تقريراً حول مختلف الدول التي خضعت نقطتها إلى التعديل، وبالنسبة للجزائر فإن آخر تعديل طرأ على تنقيطها كان خلال الثلاثي الأول من سنة 2018، كما هو موضح في الجدول الآتي:

#### الجدول رقم (14): تنقيط الجزائر حسب "يولر هرمس" بعد تعديل 2018:

| التنقيط السابق | نوع المخطر | التنقيط بعد التعديل | نوع المخطر |
|----------------|------------|---------------------|------------|
| C2             | متوسط      | C3                  | حساس       |

المصدر: من اعداد الأستاذ استادا على معطيات شركة "يولر هرمس" [www.eulerhermes.com/comunique de presse](http://www.eulerhermes.com/comunique de presse).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تراجع الجزائر في التنقيط الذي يشير إلى تزايد مخطر عدم السداد، وأرجعت "يولر هرمس" ذلك الى حدة الاعتماد على مداخل الموارد البترولية التي تعرف أسعارها اضطرابات كبيرة في السوق العالمية.

**خلاصة:**

يعتبر أداء الجزائر في مختلف هذه التصنيفات الاقتصادية العالمية ضعيف جداً، سواء ما تعلق بأدائها في مؤشر سهولة أنشطة الأعمال ومختلف مؤشرات تصنيفات الاستثمار العالمية والتنقيط الائتماني في الهيئات الدولية.

ويمكن ارجاع أهم أسباب ذلك، إلى أن مختلف المؤشرات سابقة الذكر ترتبط بشكل كبير جداً بعامل الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم، كما تتطلب درجة أكبر من الاندماج في العولمة الاقتصادية، وهي عوامل تكاد تكون غائبة في حالة الجزائر.

## خاتمة عامة:

حاولنا من خلال هذه المحاضرات استيفاء مختلف المحاور المطلوبة في مادة منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي التي قسمت على أربعة فصول.

ومما توصلنا اليه في الفصل الأول، أن للتصنيف الاقتصادي الدولي أهمية بالغة باعتباره إحدى الأدوات الهامة في وصف الحالة الاقتصادية للدول في مجالات متنوعة، والتي يعتمد عليها كثيرا في رسم السياسات العامة في تلك الدول واتخاذ القرارات، وحتى بالنسبة لمختلف المستثمرين والعديد من الشركات الاقتصادية والمالية...

كما يعتبر التصنيف الاقتصادي الدولي أداة هامة لمقارنة أداء الدول في مجموعة كبيرة من المجالات الاقتصادية المعيارية على المستوى العالمي، بالتعرف على مختلف مكامن القوة والضعف في اقتصاديات هذه الدول، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في رصد وتحليل وتقييم أدائها.

كما تم تسليط الضوء على بعض الأمثلة عن منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي ومختلف مؤشراتها المستخدمة في التصنيف، مع إبراز أهميتها وبعض النفاص المحيطة بها.

وما تم استخلاصه من الفصل الثاني أن هناك فرق شاسع بين عملية التصنيف الاقتصادي الدولي وعملية التقييط الدولي مع إبراز أهمية هذه الأخيرة، بحيث تسعى الكثير من الدول والشركات والمؤسسات المالية المختلفة للحصول على تقييط ائتماني مرتفع، اذ يمكن اعتبار هذا التقييط شهادة دولية تؤكد حسن أداء الشركة أو البنك وقوة مركزه المالي.

وتستخدم وكالات التقييط الائتماني العالمية المعروفة، مجموعة من الرموز في شكل حروف أبجدية للدلالة على جودة الائتمان، وبالرغم من العديد من الانتقادات التي وجهت لوكالات التقييط وأساسا الوكالات الثلاثة الكبرى، الا أن دورها يظل ذا أهمية بالغة في الدول المتقدمة والناشئة.

وبالنظر لأهمية مناخ الاستثمار باعتباره من العوامل الجاذبة أو الطاردة للاستثمارات في البلد، سواء ما تعلق بالاستثمارات الخاصة المحلية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تم تسليط الضوء في الفصل الثالث إلى أهم المنظمات والهيئات العالمية والإقليمية التي تقوم بتصنيف الدول حسب جاذبيتها لهذه الاستثمارات، من خلال مجموعة من المؤشرات تختلف في مضمونها من منظمة إلى أخرى.

كما اتضح الينا ضعف مراكز الجزائر في مختلف التصنيفات الاقتصادية الدولية، بداية بتحليل أدائها في مؤشر سهولة أنشطة الاعمال، ثم مختلف مؤشرات تصنيفات الاستثمار العالمية، واخيرا تصنيف الاقتصاد الجزائري عبر هيئات التتقيط الائتمانية التي إهتمت بحالة الجزائر.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- ابو زيد احمد البدوي، فن تصنيف الكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1993.
- 2- زينب صالح الاشوح، الاقتصاد الاسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المجموعة العربية للتدريس والنشر، مصر، 2018.
- 3- عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
- 4- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، بيروت، 1999.
- 5- عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعي، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.
- 6- صباح محمد كلو، نظام تصنيف دوي العشري، دراسة تحليلية تطبيقية، دار الفكر دمشق، 2000.
- 7- ميثم عجام، التمويل الدولي، دار زهران للنشر، الاردن، 2006.

المقالات:

- 8- بلعزوز بن علي ومداني احمد، التصنيف الائتمانيين مسبب لازمة المالية...، مداخلة مقدمة بالمؤتمر الدولي بالكويت بموضوع الازمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، 15 و 16 ديسمبر 2010.
- 9- بن قراب صفية ودبوب يوسف، وكالات التقيط كأداة لتفعيل الاستثمار...، مجلة ابعاد اقتصادية، السنة الرابعة، العدد 7، جوان 2017.
- 10- بن سويس حمزة، دور وكالات التصنيف الائتماني في حدوث الازمات المالية...، مجلة الحقيقة، سبتمبر 2016، العدد 38.
- 11- بن نعمون حمادو، دور وكالات الجدارة الائتمانية في تحقيق الكفاءة والاستقرار...، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12(3)، جوان 2017.
- 12- بوقزاطة سليم، تحليل وضع الجزائر في أهم مؤشرات تقرير أداء الأعمال -دوينغ بيزنس- ذات الصلة بنمو الاقتصاد غير الرسمي، مداخلة في الملتقى الوطني المنعقد يومي 27 و 28 فيفري 2019 بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة بومرداس حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع الممارسة وحتمية المعالجة.

- 13- شريط عابد، أسماء بن طراد، آليات تهيئة مناخ الاستثمار المباشر في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 72 و 73، 2016، بيروت.
  - 14- لبنى على ال خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسه، دراسة حالة البحرين، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة، 2014.
  - 15- معهد الدراسات المصرفية، التصنيفات الائتمانية، من نشرة "اضاءات"، العدد الرابع، نوفمبر 2010، الكويت.
  - 16- محمد سليمان الاحمد وعبد الكريم صالح عبد الكريم، المسؤولية المدنية لوكالات التصنيف الائتماني...، من مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، الامارات العربية المتحدة، المجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2017.
  - 17- مداني احمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، في الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية/ قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013.
  - 18- ناجي التوني، مؤشرات الجدارة الائتمانية، من سلسلة جسر التنمية، وهي سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الرابع والاربعون، اغسطس 2004، السنة الرابعة، الكويت.
  - 19- عبد الفتاح داودي، الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية، من مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد السادس /جوان 2018.
  - 20- عبير علي محمد عبد الخالق، الية تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 76 و 77، خريف 2016، شتاء 2017، السنتان 26 و 27.
- رسائل:**
- 21- بوقزاطة سليم، اقامة منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية واثارها على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، 2015.
  - 22- والي سهيلة، الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الأعمال في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2011.
  - 23- رامي زعتري، التصنيف الائتماني وفاق تطبيقه... رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2011.
- التقارير:**
- 24- الأمم المتحدة، القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، تقرير الأمين العام، خلال الدورة 67 للجمعية العامة تحت رقم A/67/174، 21 جويلية 2012، النسخة العربية.
  - 25- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2016، لمحة عامة، نيويورك، الولايات المتحدة 2016.

26- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2010، واشنطن 2010،

وزارة الصناعة والتجارة والتموين، تنافسية الاردن في التقارير الدولية 2016، الاردن 2017.

27- سالم بن ناصر الاسماعيل، عزان البورسعيد، الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي 2017، معهد فريزر، 2017، سلطنة عمان.

28- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، اعلان نتائج تقرير التنافسية العالمي، لعام 2017 / 2018 في مصر.

29- المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير التنمية البشرية، الجلسة الاولى اليوم الثاني.

30- وزارة تطوير القطاع العام، أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الاردن فيها، السنة 2016. الموقع الالكتروني للوزارة [www.mopds.gov.jo/ar](http://www.mopds.gov.jo/ar)

31- يمن محمد حافظ الحماقي، مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وانواعها...، اليوم الاول المحاضرة الثالثة، ص2، اتمام المصدر من الموقع الالكتروني.

#### المطبوعات:

32- بوقزاطة سليم، محاضرات في علم الاقتصاد، مطبوعة بيداغوجية بعنوان محاضرات في مدخل

لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس،

2016

#### ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

33- Chares Bergier, le contrôle international des agences de notation financières, Thèse de doctorat, université cote d'azur, 2018, France.

34- COFACE, les publications économiques de COFACE, Panorama risque pays, Automne 2012, p 36, [www.coface.fr](http://www.coface.fr) (rubrique Services en ligne/Risque pays et études économiques).

35- COFACE, les publications économiques COFACE, Evolution du risque pays dans le monde, juin 2015, p18, [www.coface.fr/actualites-publications/publications](http://www.coface.fr/actualites-publications/publications).

- 36- COFACE, carte des évaluations pays, troisième trimestre 2016, [www.coface.fr](http://www.coface.fr).
- 37- Fabienne Collard, les agences de notation, Courrier hebdomadaire du CRISP,inCAIRN,N 2156-2157,2012/31,P15 <https://www.cairn.info/revue-courrier-hebdomadaire-du-crisp-2012-31>
- 38- Gilles Ardina, cartographier indice mondial de la compétitivité du forum de davos,in Mappemonde,N98,revue trimestrielle soutenu par institut des sciences humains et sociale du CNRS, consulte sur le site web <https://mappemonde-archive.mgm.fr/num26/mois/moi10201.html>
- 39- Patrick Csikos, émergence d'une nouvelle gouvernance internationale privée/publique..., in Cahier de l'évaluation, volume 2 la notation financière, n 5 -février 2011.
- 40- Programme des Nations Unies pour le Développement, Rapport mondial sur le développement humain 1990, New York 1990, Edition ECONOMICA.
- 41- PNUD,Guide du programme des nations unies pour le developpement ...,Edition 4.1, 2011, p6,du site web du PNUD,[[www.undp.org/undp-for-beginners.fr](http://www.undp.org/undp-for-beginners.fr)].

#### المراجع باللغة الانجليزية:

- 42-Manfred Stamer,country risk methodology, economic research department, Euler Hermes, [www.eulerhermes.com/methodology](http://www.eulerhermes.com/methodology).
- 43-The World Bank, Doing Business 2018, 15 th Edition, Washington DC,2018
- 44-United Nations Development Programme, Human Development Indices and Indicators 2018, New York,2018,
- 45-Manfred Stamer,country risk methodology, economic research department, Euler Hermes, [www.eulerhermes.com/methodology](http://www.eulerhermes.com/methodology).

